ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٧٣ - جمادى الآخرة/ رجب ١٤٣٧هـ إبريل ٢٠١٦م

مجلس الشورى ينظم ملتقى
" الإرهاب والتنظيمات الإرهابية :
الخطر والمواجهة"

رؤية المملكة ٢٠٣٠ مستقبل واعد وقوة استثمارية رائدة

خادم الحرمين الشريفين
نسعى نحو التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا الشرعية، وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

رؤية ٢٠٣٠ .. مستقبل مشرق لمملكة الغد

يوم الاثنين ١٨ رجب ١٤٣٧هـ الموافق ٢٥ إبريل ٢٠١٦، هو يوم مشهود في تاريخ هذه البلاد، حيث تم الإعلان عن رؤية جديدة لما ستكون عليه المملكة بعد نحو خمسة عشر عاماً، فقد وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تقوم على مرتكزات ثلاثة هي: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي، تستهدف نقل المملكة من بلد يعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل إلى دولة تتنوع مصادر دخلها.. وهو ما أطلق عليها المحللون والخبراء الاقتصاديون.. مملكة ما بعد النفط.

هذه الرؤية ستغير المعادلة الاقتصادية بشكل جذري، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية مثل قطاع التعدين بالاستثمار في المعادن التي تتوفر بالمملكة، والصناعات العسكرية وصناعة الطاقة، وتحويل شركة أرامكو من شركة إنتاج للنفط إلى عملاق صناعي عالمي، ودعم وتعزيز الاستثمارات بتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى أضخم صندوق استثماري على مستوى العالم، برفع قيمة الأصول للصندوق من ٦٠٠ مليار ريال إلى ما يزيد على ٧ تريليون ريال، بعد طرح نحو ٥٪ من شركة أرامكو للاكتتاب العام، والرفع من قيم إسهام القطاع الخاص وتعظيم دوره في الاقتصاد الوطني.

رؤية المملكة ٢٠٣٠ رؤية واعدة بمستقبل مشرق للمملكة تستهدف بناء الشخصية للإنسان السعودي بغرس روح المبادرة والمثابرة والقيادة، وترسيخ القيم الإيجابية عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، مما يمكّن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسيج المجتمع، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية بنقل مهمة تقديمها إلى شبكة من الشركات الحكومية تتنافس فيما بينها من جهة، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى في العمل على تقديم أجود الخدمات الصحية.

اعتماد معيار الشفافية والصراحة والمحاسبة الفورية الذي سيصاحب مراحل تنفيذ البرامج التي تضمنتها الرؤية، حيث أنشئ مركز يقيس أداء الجهات الحكومية ويساعد في مساءلتها عن أي تقصير حسب ما أعلنه سمو ولي ولي العهد في تصريحه عقب إعلان رؤية ٢٠٣٠، سيدفع جميع المعنيين بتنفيذها على العمل على تحقيق أهداف الرؤية وفق ما خطط لها.

مجلس الشورى بوصفه شريك في السلطة التشريعية سيكون - بمشيئة الله - داعمًا لهذه الرؤية، من خلال دراسة وإقرار التشريعات والأنظمة التي تتطلبها برامج الرؤية، لتسهيل تحقيق أهدافها وفق تطلعات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد والشعب السعودي لمستقبل مشرق للمملكة.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

تحت القبة ١١

هنأ القيادة بمناسبة الموافقة على رؤية المملكة ٢٠٣٠

مجلس الشورى: المملكة ذات إرث عظيم يجعلها في موقع الريادة

رفع مجلس الشورى التهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بمناسبة موافقة مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أمس الاثنين الموافق ١٨ رجب ١٤٣٧هـ على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة سمو ولي ولي العهد.

التغطية ٤٢

رئيس مجلس الشورى يزور باكستان ويؤكد أن المملكة تعيش فترة تحول تاريخية عنوانها العزم والمبادرة

قام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة رسمية إلى جمهورية باكستان الإسلامية على رأس وفد ضم عدداً من أعضاء مجلس الشورى تلبية لدعوة رسمية تلقاها من معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) سردار أياز صادق وذلك خلال، حيث أجرى معاليه خلال الزيارة مباحثات مع فخامة الرئيس الباكستاني السيد ممنون حسين، ورئيس الجمعية الوطنية الباكستانية، ورئيس الوزراء نواز شريف.

الحوار ٥٤

عضو الشورى أ.د. عوض الأسمري ..

من قريته النائية في « بللسمر » إلى مراكز بحوث الجامعات التابعة ل « ناسا »

درس المراحل الأولى من تعليمه في القرى النائية، وتنقل عبر عدد من المدارس بمراحل تعليمه الابتدائي؛ فالمرحلة المتوسطة والثانوية، ومن « بللسمر » إلى مدينة الرياض التي درس فيها المرحلة الثانوية ليلتحق بعدها بجامعة الملك سعود ويختار كلية الهندسة التي أهلته ليصبح مهندسًا فأستاذًا مساعدًا إلى أن حقق درجة «بروفسور» في دراساته العليا في ولاية «أوهايو» بالولايات المتحدة الأمريكية، ليعود إلى بلاده أستاذًا جامعيًا وخبيرًا في مجاله وتخصصه، قبل أن يصبح عضوًا فاعلًا في مجلس الشورى في دورته السادسة ونائبًا لرئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دورية إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

التحقيق

٦٢

الصحة والتعليم والإسكان..
الأكثر إلحاحاً للمواطن

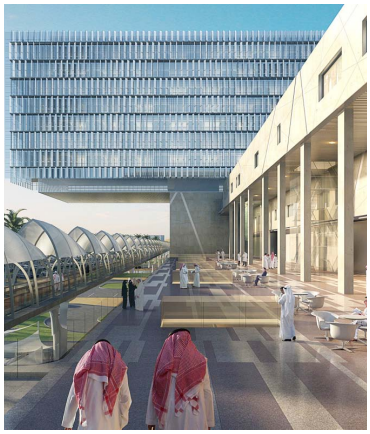

تباينت أراء ومطالب عدد من المواطنين حول الملفات الأكثر سخونة لدى مجلس الشورى، أو تلك التي يرى المواطن أنها مقدمة على غيرها من حيث الأهمية، وقد جاءت ملفات الشأن الصحي والإسكان والتعليم ومعالجة البطالة، كأهم الملفات وأكثرها سخونة ومطالبةً من قبل المواطن، وقد رصدت «الشورى» من خلال هذا الاستطلاع انطباع المواطنين حول مجموعة من الخدمات المقدمة، والتي تطرق المجلس لها في جلساته ودوراته السابقة، والتي عبر من خلالها بعض من التقينا بهم عن حجم المعاناة ويرون أنها مازالت قائمة في العديد من المجالات.

من أعلام الشورى

٧٦

أرخ لوحدة البلاد وناهض الفكر الصهيوني

من أعلام الشورى الدكتور عبدالله العثيمين - رحمه الله -

فقدت الأوساط الأدبية والثقافية ببالغ الحزن والأسى عضو مجلس الشورى الأسبق، الأمين العام لمؤسسة الملك فيصل الخيرية الدكتور عبدالله بن صالح العثيمين (١٩٣٦-٢٠١٦)، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الثلاثاء الموافق الثاني عشر من شهر رجب ١٤٣٧هـ، وفقدت المملكة برحيله أحد رجالات الثقافة والتاريخ، حيث عرف الفقيد بغزارة مؤلفاته التاريخية لاسيما وأنه أحد أشهر المؤرخين المعاصرين ممن اهتموا بتاريخ المنطقة العربية والتاريخ الإسلامي.

تحت القبة:

أعضاء الشورى يطالبون بإعادة هيكلة القطاع الصحي وتفعيل الكيانات الصحية ١٦
الشورى يفتح ملف التقاعد المدني ويناقش عددًا من المقترحات ٢٢
أعضاء الشورى.. برامج وزارة الشؤون الاجتماعية.. إغاثية لا إنمائية! ٢٨

في هذا العدد

حصاد الشهر ٦٨
مجتمع الشورى ٧٥
متابعات برلمانية ٧٨

المقالات

د. صدقة يحي فاضل ١٩
د. جبريل العريشي ٢٧
د. عبد الله العسكر... شوريات ...٨٢

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS:٩٨٤٦ - ١٣١٩
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa
حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA
المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روؤف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

خادم الحرمين الشريفين : نسعى نحو التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا الشرعية.. وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها

أطلقت المملكة العربية السعودية ما يمكن وصفه بأنه أضخم مشروع تنمية وتحول في تاريخها الحديث، حيث وافق مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدها يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام ١٤٣٧هـ الموافق ٢٥ أبريل ٢٠١٦م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠،

محمد بن سلمان : ثروتنا الأولى شعبٌ طموحٌ هو فخر بلادنا وضمانُ مستقبلها بعون الله

الصادر في شأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣-٣١/٣٧/ق) وتاريخ ١٢/٧/١٤٣٧هـ، وكلف مجلس الوزراء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

وقيام الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى -كل فيما يخصه - باتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية، وفقاً للآليات والترتيبات التي سيضعها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

وقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله ورعاه – الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم ،

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إخواني وأخواتي المواطنين والمواطنات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد قامت دولتكم على أساس التمسك بكتاب الله وهدي نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وهي مهد الرسالة ومهبط الوحي، شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما.

أيها الأخوة والأخوات:

لقد وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت بتولي مقاليد الحكم السعي نحو التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا الشرعية، وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها، والاستفادة من موقع بلادنا، وما تتميز به من ثروات وميزات لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه، مع التمسك بعقيدتنا الصافية، والمحافظة على أصالة مجتمعنا وثوابته ومن هذا المنطلق؛ وجهنا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برسم رؤية المملكة لتحقيق ما نأمله بأن تكون بلادنا – بعون من الله وتوفيقه – أنموذجًا للعالم على جميع المستويات.

وقد اطلعنا على رؤية المملكة العربية السعودية التي قدمها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووافق عليها مجلس الوزراء، شاكرين للمجلس ما بذله من جهد بهذا الخصوص، وآملين من أبنائنا وبناتنا المواطنين والمواطنات العمل معاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة، سائلين الله العون والتوفيق والسداد، وأن تكون رؤية خير وبركة تحقق التقدم والازدهار لوطننا الغالي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقد رفع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود. أيده الله. على إقرار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

جاء ذلك في تصريح لسموه بهذه المناسبة فيما يلي نصه:

إننا لنحمد الله سبحانه وتعالى أولاً على ما وفقنا إليه في هذا الوطن من التمسك بالكتاب الكريم والسنة المطهرة، ثم نحمده على أن مكننا من إعداد رؤية المملكة العربية السعودية للعام ٢٠٣٠.

ويشرفني أن أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لسيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – أيده الله– رئيس مجلس الوزراء على إقرار المجلس لهذه الرؤية.

سمو ولي العهد يهنئ خادم الحرمين الشريفين

رفع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بمناسبة إقرار مجلس الوزراء خلال جلسته اليوم رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م. جاء ذلك في تصريح لسمو ولي العهد بهذه المناسبة.

كما قدم سموه التهنئة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على جهوده الحثيثة – على مدى شهور عديدة – في سبيل إعداد هذه الرؤية التي وافق عليها مجلس الوزراء.

وهنأ سموه الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز المواطنين والمواطنات.

وقال سموه: إننا جميعاً شركاء في تنفيذ هذه الرؤية التي سنجني ثمارها بعون الله وتوفيقه خلال السنوات القادم. ولا شك أن هذا إنجاز يتطلب منا جميعاً – كما ذكر سيدي خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في كلمته الضافية – أن نعمل معاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة، ولهذا أدعو إخواني وأخواتي المواطنين والمواطنات إلى المزيد من التكاتف والتعاون من أجل الوصول إلى درجات أعلى في سلم التقدم والازدهار، وأن يتحمل كل منا مسؤوليته تجاه المحافظة على أمن الوطن ومنجزاته ومكتسباته.

وأضاف سمو ولي العهد: علينا أن نستحضر دوماً أن هذه البلاد التي قامت على التمسك بكتاب الله وسنة ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم هي مهد الرسالة ومهبط الوحي، وأن الله شرفنا بخدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وقاصديها من الحجاج والمعتمرين والزوار، وهذا يضاعف مسؤوليتنا جميعاً تجاه وطننا وتجاه أنفسنا أولاً ثم تجاه أشقائنا في دول العالم العربي والإسلامي، بل تجاه العالم أجمع.

وسأل سموه الله عز وجل أن يعيننا على أداء الأمانة وأن يحمي بلادنا من كل شر وكيد وفتنة، وأن يحفظ لنا قائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين، وأن يزيد هذا الوطن قوة وغنى وتقدماً وازدهاراً.

إن قصص النجاح دائماً ما تبدأ برؤية، وأنجح الرؤى هي تلك التي تبنى على مكامن القوة. ولقد حبانا الله سبحانه وطناً مباركاً، فيه الحرمان الشريفان، أطهر بقاع الأرض، وقبلة أكثر من مليار مسلم، وهذا هو عمقنا العربي والإسلامي وهو عامل نجاحنا الأول.

كما أن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا وهذا هو عامل نجاحنا الثاني.

ولوطننا موقع جغرافي استراتيجي، فالمملكة العربية السعودية هي أهم بوابة للعالم بصفتها مركز ربط للقارات الثلاث، وتحيط بها أكثر المعابر المائية أهمية، وهذا هو عامل نجاحنا الثالث. وهذه العوامل الثلاثة هي مرتكزات رؤيتنا التي نستشرف آفاقها، ونرسم ملامحها معاً. في وطننا وفرةٌ من بدائل الطاقة المتجددة، وفيها ثروات سخية من الذهب والفوسفات واليورانيوم وغيرها. وأهم من هذا كله، ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعبٌ طموحٌ، معظمُه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمانُ مستقبلها بعون الله، ولا ننسى أنه بتوفيق الله ثم بسواعد أبنائها قامت هذه الدولة في ظروف بالغة الصعوبة، عندما وحدّها الملك المؤسس عبدالعزيز رحمه الله. وبعون الله ثم بعزيمة أبناء الوطن، سيفاجئ هذا الوطن العالمَ من جديد.

سنتعامل في تنفيذ الرؤية بالشفافية والمحاسبة الفورية عن أي تقصير

لسنا قلقين على مستقبل المملكة، بل نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً، ونحن قادرون على تحقيق ذلك -بإذن الله- بثرواتها البشرية والطبيعية والمكتسبة التي أنعم الله بها عليها. إن مستقبل المملكة مبشر وواعد، بإذن الله، وتستحق بلادنا الغالية أكثر مما وصلت إليه. لدينا قدراتٌ سنقوم بمضاعفة دورها وزيادة إسهامها في تحقيق هذا المستقبل، وسنبذل أقصى جهودنا لنمنح معظم المسلمين في أنحاء العالم فرصة زيارة قبلتهم ومهوى أفئدتهم. نريد أن نضاعف قدراتنا: نريد أن نحول أرامكو من شركة لإنتاج النفط إلى عملاق صناعي يعمل في أنحاء العالم، ونحوّل صندوق الاستثمارات العامة إلى أكبر صندوق سيادي في العالم، وسنحفز كبريات شركاتنا السعودية لتكون عابرة للحدود ولاعبًا

أساسيًا في أسواق العالم. ونشجع الشركات الواعدة لتكبر وتصبح عملاقة. حريصون على أن يبقى تسليح جيشنا قويًا، وفي نفس الوقت نريد أن نصنّع نصف احتياجاته العسكرية على الأقل محلياً، لنستثمر ثروتنا في الداخل، وذلك من أجل إيجاد المزيد من الفرص الوظيفية والاقتصاديّة. سنخفف الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وسنوسع دائرة الخدمات الإلكترونية، وسنعتمد الشفافية والمحاسبة الفورية، حيث أنشئ مركز يقيس أداء الجهات الحكومية ويساعد في مساءلتها عن أي تقصير. سنكون شفافين وصريحين عند الإخفاق والنجاح، وسنتقبل كل الآراء ونستمع الى جميع الأفكار. هذه توجيهات سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله، حيث أمرنا بأن نخطط لعمل يلبي كل الطموحات ويحقق جميع الأمنيات. وبناء على توجيهه، - حفظه الله-، وبدءاً من هذا اليوم، سنفتح بابًا واسعًا نحو المستقبل، وسنبدأ العمل فورًا من أجل الوطن والمواطن ومستقبل الأجيال القادمة. ما نطمح إليه ليس تعويض النقص في المداخيل فقط، أو المحافظة على المكتسبات والمنجزات، ولكن طموحنا أن نبنيَ وطناً أكثر ازدهارًا يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معًا، لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع، والخدمات المتطورة، في التوظيف والرعاية الصحيّة والسكن والترفيه وغيره.

نريد دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع

نلتزم أن نكون من أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعّال لخدمة المواطنين، ومعًا سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعًا مزدهرةً قويةً تقوم على سواعد أبنائها وبناتها وتستفيد من مقدراتها، دون أن نرتهن إلى قيمة سلعة أو حراك أسواق خارجية. نحن نملك كل العوامل التي تمكننا من تحقيق أهدافنا معًا، ولا عذر لأحد منا في أن نبقى في مكاننا، أو أن نتراجع لا قدر الله.

رؤيتنا لبلادنا التي نريدها، دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع، دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهجها الوسطية، وسنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشاركنا البناء والنجاح. في المرتكزات الثلاثة لرؤيتنا: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي؛ سنفتح مجالًا أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكًا، بتسهيل أعماله، وتشجيعه، لينمو ويكون واحدًا من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركًا لتوظيف المواطنين، ومصدرًا لتحقق الازدهار للوطن والرفاه للجميع. هذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية. لقد سمينا هذه الرؤية بـ (رؤية المملكة العربية السعوديّة ٢٠٣٠)، لكننا لن ننتظر حتى ذلك الحين، بل سنبدأ فورًا في تنفيذ كل ما ألزمنا أنفسنا به، وستكون المملكة العربية السعودية -بإذن الله- دولة كبرى نفخر بها جميعا إن شاء الله تعالى.

وأختم بالشكر والعرفان لسيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- وأيده بنصره الذي وجدنا منه التوجيه المستمر والدعم الكبير لإنجاز هذه الرؤية، كما أشكر سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. سائلًا المولى عز وجل أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير هذا الوطن ومواطنيه، وأن يحفظ بلادنا وقائد مسيرتنا، وأن يديم علينا أمننا وإيماننا وأن يزيد لحمتنا الوطنية تماسكًا، وأن يعيننا على العمل الذي يرضيه عنا ويحقق لنا مزيدًا من الرفعة والتنمية والتقدم.

مرتكزات الرؤية وأهدافها

وكشف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مبيناً أنها ترتكز على ثلاثة محاور أساسية هي العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي، ليعلن مرحلة جديدة من العمل التنموي القائم على أهداف محددة تغطي مختلف المجالات.

ورسمت رؤية السعودية ٢٠٣٠م، ملامح مستقبل وطن أكثر ازدهاراً ضمن مقدمة دول العالم، يجد فيه المواطن كل ما يتمناه في التعليم والتأهيل وإتاحة الفرص للجميع، وكذلك الخدمات المتطورة في التوظيف والعلاج، والسكن والترفيه، حيث وضعت أهدافًا محددة، وآليات تنفيذ مدعومة بأجهزة رقابة وقياس وأنظمة شفافية ومحاسبة، تعتمد جميعها على مميزات جغرافية وحضارية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية تمتلكها المملكة وقدراتها البشرية.

التنمية الاقتصادية

وضعت الرؤية ما تمتلكه المملكة من إمكانات استثمارية ضخمة بنتها خلال العقود الأخيرة، وما تأسس من أدوات استثمارية لتفعيلها، أساساً لإطلاق أكبر صندوق استثماري سيادي في العالم، في حين تعتبر القوة الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنويع الاقتصاد وتحقيق استدامته، فيما سيمكن الموقع الجغرافي الاستراتيجي المملكة لتكون محور ربط القارات الثلاث. وحددت الرؤية أهدافاً استراتيجية لكل مجال، أتى من بينها ارتفاع حجم اقتصاد المملكة وانتقاله من المرتبة (١٩) إلى المراتب الـ (١٥) الأولى على مستوى العالم، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (٤٠٪) إلى (٧٥٪) ورفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من (٦٠٠) مليار إلى ما يزيد على (٧) تريليونات ريال سعودي.

ومن الأهداف أيضاً زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (١٦٣) ملياراً إلى (١) تريليون ريال سنوياً، والوصول من المركز (٨٠) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة، والوصول من المركز (٣٦) إلى المراكز الـ (٥) الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية، وكذلك رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (٦٪) إلى (١٠)، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (١٪) إلى (٥٪) إلى جانب توطين ما يزيد على (٥٠٪) من الإنفاق العسكري بحلول (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م)، عبر إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدّات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني. وتنص بعض الأهداف على الانتقال من المركز (٢٥) في مؤشر التنافسيّة العالمي إلى أحد المراكز الـ (١٠) الأولى، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (٣,٨٪) إلى المعدل العالمي (٥,٧٪)، والوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠٪) إلى (٦٥٪)، حيث سيتم العمل على عدد من البرامج لتنويع الاقتصاد وتعظيم القدرات الاستثمارية، ودعم القطاعات الواعدة مثل التصنيع، وتوطين قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية، وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية، وتأسيس مناطق خاصة تعتمد على مقوّمات استثنائية ومزايا تنافسيّة لكل منطقة للنظر في جدوى تأسيس مناطق خاصة لقطاعات واعدة، ومنها المناطق اللوجستية والسياحية والصناعية والماليّة. ومن المنتظر أيضاً تطوير مواقع سياحية وفق أعلى المعايير العالمية، ومضاعفة إنتاج الغاز وإنشاء شبكة وطنية للتوسع في أنشطة توزيعه، وبناء مدينة لصناعة الطاقة، إلى جانب دعم القطاع الخاص وفتح باب الاستثمار لتشجيع الابتكار والمنافسة، والاستمرار في تحسين بيئة الأعمال لتسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص وتهيئة القدرات اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدّمة، إلى جانب تطوير قطاع التجزئة.

خدمة ضيوف الرحمن

تسعى المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠م، إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من ٨ ملايين إلى ٣٠ مليون معتمر، من خلال تسهيل إجراءات طلب التأشيرات وإصدارها وصولاً إلى أتمتتها وتطوير الخدمات الإلكترونية المتعلقة برحلة المعتمرين، وتوسيع نطاق الخدمات المتوفرة لهم ولعائلاتهم ليستمتعوا برحلة متكاملة. وبحسب الخطط المستقبلية للرؤية، فإن المملكة تتجه لتأسيس متحفاً إسلامياً يبنى وفق أرقى المعايير العالمية، ويعتمد أحدث الوسائل في الجمع والحفظ والعرض والتوثيق، وسيكون محطة رئيسية لمواطنيها وضيوفها للوقوف على

التاريخ الإسلامي العريق والاستمتاع بتجارب تفاعلية مع المواد التعريفية والأنشطة الثقافية المختلفة، فيما تستهدف رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل.

تنمية اجتماعية وحضرية

اشتملت الأهداف على محاور عدة، من بينها، تصنيف ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم، وارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من ٢,٩٪ إلى ٦٪، وذلك عبر استكمال المتطلبات والاحتياجات التي تهيء للمواطنين بيئة متكاملة تشمل خدمات أساسية ذات جودة عالية من كهرباء ووسائل نقل عامة وطرقات، وتوفير العديد من المساحات والمسطحات الخضراء في المدن، إضافة لإجراءات للحد من التلوث ورفع كفاءة إدارة المخلفات. وسيتم العمل على زيادة الأنشطة الثقافية والترفيهية وتنويعها للإسهام في استثمار مواهب المواطنين، وتطوير الأنظمة واللوائح بما يساعد على التوسع في إنشاء أندية الهواة والأندية الاجتماعية والثقافية وتسجيلها، وإطلاق البرنامج الوطني "داعم" الذي سيعمل على تحسين جودة الأنشطة الرياضية والثقافية، بحيث يكون هناك أكثر من ٤٥٠ نادي هواة مسجل يقدم أنشطة ثقافية متنوعة وفعاليات ترفيهية، فيما تستهدف المملكة ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من ١٣٪ إلى ٤٠٪..

تنمية الموارد البشرية

برز من بين البرامج التي سيتم العمل عليها وفق توجهات الرؤية، برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية، الذي سيؤسس لإدارة للموارد البشرية في كل جهاز حكومي، وسيقدم الدورات التدريبية لتطوير المهارات والمواهب، إذ من شأنه العمل على رفع إنتاجية الموظف وكفاءته إلى أعلى مستوى، عبر تطبيق معايير إدارة الأداء والتأهيل المستمر، وبناء منصّات رقمية للمهمّات الأساسية المشتركة، وسيتم وضع سياسات لتحديد قادة المستقبل وتمكينهم، ونصنع بيئة محفّزة، تتساوى فيها الفرص ويكافأ فيها المتميزون.

توفير فرص العمل : فيما يتعلق بسوق العمل، تتضمن الرؤية أهداف جديدة، مثل تخفيض معدل البطالة من (١١,٦٪) إلى (٧٪)، وارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (٢٠٪) إلى (٣٥٪)، وكذلك رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢٪) إلى (٣٠٪)، حيث سيتم العمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. منصة لوجستية ومخزونات استراتيجية : من الأهداف الجديدة بحلول العام ٢٠٣٠م، تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة (٤٩) إلى (٢٥) عالميا و(١) إقليمياً، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من (١٦٪) إلى (٥٠٪) على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، فيما سيتم العمل وفق الرؤية على تنمية البنية التحتية الرقمية، إنشاء منصة لوجستية مميزة وتفعيل الأنظمة واللوائح القائمة وتطويرها بما يمكّن مشغلي منظومة النقل الجوي والبحري وغيرهم من استثمار إمكاناتها بصورة مثلى ويحقق الربط بين المراكز التجارية القائمة، ويفتح طرقاً جديدة للتجارة. وسيعزز ذلك من مكانتنا كمنصة لوجستية مميّزة بين القارات الثلاث.

وفيما يخص الموارد الغذائية، سيتواصل العمل على بناء مخزونات استراتيجية بمستويات آمنة وكافية لمعالجة الحالات الطارئة، كما سيتم بناء شراكات زراعية استراتيجية مع الدول التي حباها الله موارد طبيعية من تربة خصبة ومياه وفيرة بما يحمي مواردنا المائية، وترشيد استخدام المياه في المجال الزراعي بإعطاء الأولوية للمناطق الزراعية التي تمتلك مصادر مياه طبيعية ومتجددة، وستركز الجهود في دعم الاستزراع السمكي، والعمل مع المستهلكين ومصنعي الأغذية والتجار للتقليل من كميات الهدر.

رفع كفاءة الانفاق : أتى برنامج "قوام" ضمن البرامج التي يتم العمل عليها، وهو برنامج مخصص لرفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر، إذ سيتم إطلاقه لإجراء مراجعة شاملة ودقيقة للأنظمة واللوائح المالية في جميع الأجهزة الحكومية للتحول من التركيز على سلامة الإجراءات فحسب إلى مفهوم فاعلية الصرف وارتباطه بتحقيق أهداف محددة يمكن قياس فاعليتها بما يحفظ استدامة الموارد والأصول والموجودات.

كما يهدف البرنامج إلى نشر ثقافة كفاءة الإنفاق بين مختلف المستويات الإدارية في الجهات الحكومية ابتداءً من المسؤول الأول لكل جهة. وسيتضمن البرنامج مسارات تدريب متخصصة في هذا المجال لتطوير أداء الموظفين ذوي العلاقة، وتحسين الأداء في الإدارات المالية وإدارات المراجعة الداخلية.

استحداث برامج : تضمنت الرؤية برامج تم تأسيسها وهي برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إدارة المشروعات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وبرنامج قياس الأداء.

وبرنامج التوسع في التخصص، في حين أشارت إلى توجه لإطلاق برامج جديدة مثل برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامّة، وبرنامج رأس المال البشري، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج التوسع في التخصيص، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

هنأ القيادة بمناسبة الموافقة على رؤية المملكة ٢٠٣٠

مجلس الشورى: المملكة ذات إرث عظيم يجعلها في موقع الريادة

رفع مجلس الشورى التهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بمناسبة موافقة مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أمس الاثنين الموافق ١٨رجب ١٤٣٧هـ على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة سمو ولي ولي العهد.

جاء ذلك في مستهل أعمال جلسة المجلس العادية الخامسة والثلاثين التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء ١٩ / ٧ / ١٤٣٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

ونوه المجلس في بيان بهذه المناسبة بالمضامين الضافية للكلمة التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين– يحفظه الله – بهذه المناسبة، وهي مضامين تعظم من مسؤولية كل فرد من المواطنين في التفاعل والعمل على تحقيق هذه الرؤية التي ترسم المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، في ظل عهد ملك الحزم والعزم الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي شهدت المملكة منذ توليه مسؤولية الحكم نقلة نوعية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، عززت من مكانة المملكة ودورها الرائد على المستويات العربية والإسلامية والدولية.

وأضاف المجلس في بيانه "إن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تعكس الاهتمام الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – لمستقبل هذا الوطن وأبنائه، والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، واستغلال كل المقومات التي تتوفر عليها هذه البلاد، لتعزيز مقومات الاستثمار، والاقتصاد الوطني، والارتقاء بالإنسان السعودي، والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية."

وأشاد المجلس بالشفافية التي ينتهجها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز في التعاطي مع الرؤية، ليكون المواطن على وعي تام بما تسير عليه الدولة وأجهزتها التنفيذية لتنفيذ هذه الرؤية وخططها الزمنية وأهدافها.

وأشار المجلس باعتزاز بالغ إلى ما تضمنته رؤية المملكة ٢٠٣٠ من تأكيد على إرث المملكة الحضاري والإسلامي بما يمثله موقعها في العالمين العربي والإسلامي، وكونها منطلق الرسالة الإسلامية،بما يحتم عليها أن تكون دولة رائده في كافة المجالات ثقافة واقتصاداً وتنمية شاملة تستبق الزمن،وتتكئ على موروث عظيم كان في ما مضى قدوة لحضارات ذات شأن في التاريخ.

وعبر مجلس الشورى عن اعتزازه بما هيأ الله لهذه البلاد من ولاة أمر حرصوا على مر العهود على تنمية بلادهم في مختلف المجالات، ليؤكد أن دوره يتعزز في تحقيق رؤية المملكة٢٠٣٠ من خلال اختصاصاته الرقابية والتشريعية التي سيعمل من خلالها على الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية لتحقيق تلك التطلعات التي تضمنتها الرؤية،ومن خلال تعديل وسن الأنظمة التي قد تتطلبها الرؤية لتحقيق أهدافها.

وسأل المجلس في ختام بيانه المولى القدير أن يوفق خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الأمين وسمو ولي ولي العهد لكل خير، وأن يسدد خطاهم لخدمة المملكة وشعبها الوفي، وأن يديم علينا الأمن والأمان.

الشورى يطالب «الرقابة» بمتابعة تنفيذ أحكام «فاجعة سيول جدة»

طالب مجلس الشورى هيئة الرقابة والتحقيق بمتابعة تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في قضايا فاجعة سيول جدة، وتحديث القواعد الأساسية لمتابعة مشروعات خطط التنمية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية الثلاثين التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ٢١/٦/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري هيئة الرقابة والتحقيق بالإسراع في إصدار نظام تأديب الموظفين المُعدل، ومدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة.

ودعا المجلس في قراره هيئة الرقابة والتحقيق إلى التأكيد على الجهات المشاركة في موسم الحج تضمين برامج عملها خططًا للطوارئ.

كما دعا المجلس إلى دراسة دمج وحدات المتابعة ووحدات المراجعة في وحدة متخصصة في الرقابة المالية والرقابة على الأداء ورقابة المخاطر داخل الجهاز الحكومي.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ التي تلاها نائب رئيس اللجنة الأستاذ سعود الشمري.

وكانت اللجنة قد بينت في وجهة نظرها فيما يتعلق بتوصيتها المتعلقة بدور الهيئة في استقبال خطط الحج أن متابعة رفع الجهات الحكومية

المملكة العربية السعودية
هيئة الرقابة و التحقيق
CONTROL AND INVESTIGATION BOARD

لخططها لموسم الحج لا يدخل ضمن اختصاصات وزارة الحج، وإنما هو اختصاص أصيل لهيئة الرقابة والتحقيق موكل لها بموجب الأمر السامي رقم (٢٦٨٤٣) وتاريخ ١٤٠٠/١١/١٩هـ.

وأضاف رئيس اللجنة سعود الشمري أن الهيئة عضو في لجنة الحج العليا، وقد ورد في تقرير اللجنة إفادة مندوبي الهيئة بأن تقارير الجهات العاملة في الحج تأتي متأخرة، وأحياناً بعد انتهاء الموسم.

وزاد الشمري أن التوصية أتت لتتواكب مع التوجهات العليا لتحسين الخدمات المقدمة في الحج، كما أفاد مندوبو الهيئة بوجود ضعف في التنسيق بين الجهات المشاركة في الحج، وعدم اعتماد هذه الجهات لخطط طوارئ، بالإضافة إلى غياب منهجية مشتركة بينها لإدارة الأزمات. مشيرًا إلى أن الهيئة تقوم بإرسال ملحوظاتها التي ترصدها خلال موسم الحج إلى الجهات في حينها، وتقوم فيما بعد برفع تقرير متكامل عنها إلى رئيس مجلس الوزراء.

وعن الكوادر الشاغرة بالهيئة، والقرارات السابقة الي أصدرها مجلس الشورى لمعالجة مشكلة ضعف الكوادر في الهيئات الرقابية، قال نائب رئيس اللجنة: إن الهيئة أفادت بانتهاء المشكلة حاليًا، وبأن الصعوبات التي كانت تعاني منها في شغل وظائفها عن طريق وزارة الخدمة المدنية قد انتهت

بصدور قرار لمجلس الوزراء العام الماضي بمنح الهيئة الصلاحية للتعيين على وظائفها المستثناة مباشرة.

وبشأن تحديث القواعد الأساسية لمتابعة تنفيذ خطط التنمية وأثر ذلك على حيادية واستقلالية هيئة الرقابة وأستقلالتها والتحقيق ودور وزارة الاقتصاد والتخطيط في ذلك، أوضح نائب رئيس اللجنة أن للهيئة مراقبة جميع مشروعات الدولة بحكم عضويتها في اللجنة الدائمة لمتابعة المشاريع التنموية والخدمية بالديوان الملكي.

وفيما يتعلق بمتابعة مشاريع خطة التنمية، قال الشمري: إن دور وزارة الاقتصاد والتخطيط في هذا الصدد مهم؛ لأنها هي الجهة المسؤولة عن خطط التنمية ووفقاً للمادة «السادسة» من القواعد الأساسية لمتابعة تنفيذ خطة التنمية، تقوم الوزارة بإحالة مشاريع خطة التنمية للهيئة لمتابعتها. مضيفاً إن الهيئة تقوم بالوقوف ميدانياً على هذه المشاريع، والتأكد من نسب الإنجاز، وترصد الصعوبات التي تحول دون انتظام المشاريع، وتقدم الحلول والمقترحات.

وأشار الشمري إلى أن تحديث القواعد يأتي تمشياً مع التحديث الجاري في الدولة للأنظمة والإجراءات، وقد صدرت قواعد المتابعة منذ أكثر من (٤٠) عامًا تغير خلالها الكثير في مجال الرقابة والمشاريع، بما في ذلك المستجدات التي اعتمدتها الحكومة في مجالات إدارة المشروعات.

ولفت الشمري النظر إلى أن اللجنة رصدت ما استجد حديثاً في قطاع الإنشاءات وإدارة المشروعات الحكومية، وأهم تلك القرارات إصدار البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة، وإنشاء هيئة للمقاولين، ومشروع تصنيف المكاتب والشركات الاستشارية الهندسية، مشيراً إلى أن هذه الحلول الجديدة من قبل الحكومة بحاجة إلى بعض الوقت للتنفيذ قبل أن تقدم اللجنة توصيات لهذا القطاع، وستستمر الهيئة في ممارسة رقابتها الميدانية على المشاريع وتقديم تقرير عن سيرها بشكل أسبوعي بحكم عضويتها في اللجنة الدائمة لمتابعة المشاريع التنموية والخدمية بالديوان الملكي.

أما عن سبب عدم معالجة اللجنة في توصياتها لموضوع تأخر إصدار نظام إساءة استخدام السلطة، أوضح الشمري أن قرار مجلس الشورى رقم (١٥/٢٣) وتاريخ ١٤٣٦/٤/٢٨هـ الصادر بشأن تقرير هيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٤-١٤٣٥هـ قد نص على الآتي: «على الهيئة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، سرعة الانتهاء من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة.»؛ حيث رأت اللجنة أن القرار صدر من المجلس قبل عام، وأنه من غير المناسب إصدار توصية مماثلة بعدها بسنة.

وبخصوص دمج وحدة المتابعة، ووحدة المراجعة الداخلية في وحدة واحدة تمارس الرقابة الداخلية بجميع أشكالها، أوضحت اللجنة أنها قد قامت بدراسة مهام وحدات المتابعة بحسب ما ورد في الأمر السامي رقم (١١٠٧/م) وتاريخ ١٤١٠/٥/٢١هـ؛ ومهام وحدات المراجعة الداخلية بحسب اللائحة الموحدة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ؛ ووجدت تطابقًا في كثير من مهام الوحدتين.

كما راجعت اللجنة التجارب العالمية ذات الصلة، ووجدت بأنه لا توجد لدى الدول الأخرى وحدات للمتابعة، وإنما تقوم وحدات المراجعة الداخلية بغالبية المهام التي تؤديها وحدات المتابعة، مضيفاً أن اللجنة ترى أن إنشاء إدارات رقابية متعددة داخل الأجهزة الحكومية قد أدى إلى إضعاف أثر العمليات الرقابية.

الشمري: إنشاء إدارات رقابية متعددة داخل الأجهزة الحكومية أدى إلى إضعاف العمليات الرقابية

وفيما يتعلق بدور الهيئة في معالجة الملحوظات المرصودة على الجهات الحكومية أوضحت أن دور الهيئات الرقابية ينتهي عند رفع الملحوظات والمخالفات المرصودة على الجهات إلى مقام خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء.

وقال نائب رئيس اللجنة: إن الهيئات تطالب بالإسراع في مراجعة وإصدار الأنظمة التي تمكّنها من ممارسة اختصاصاتها بالشكل المطلوب، وبما يطور من مهامها الرقابية في إطار ما وجه به خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في خطابه مؤخرًا «بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها، والارتقاء بآدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد، ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين».

الشورى يطالب بدراسة فاعلية البحوث والدراسات العلمية التي مولتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

د. مشعل السلمي
رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

طالب مجلس الشورى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتكليف جهة محايدة من داخل المملكة لإجراء دراسة تقويمية عن مدى فاعلية البحوث والدراسات العلمية التي مولت؛ أو التي صدرت من المدينة خلال السنوات الخمس الماضية.

وتبنى مجلس الشورى هذا القرار بناءً على التوصية الإضافية التي تقدمت بها عضو المجلس الدكتورة دلال الحربي، وذلك بعد أن استمع خلال جلسته العادية السادسة والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٣/٦/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ؛ لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمدنية الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي.

دعم جهود المدينة لاستقطاب الكفاءات البشرية المميزة

كما طالب المجلس المدينة بالتوسع في تقديم الدعم المالي والتقني لأبحاث الماجستير والدكتوراه، ودعا إلى دعم جهود مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لاستقطاب الكفاءات البشرية المميزة.

كما دعا المجلس في قراره مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى تلافي مواطن الضعف في الخطة الوطنية الأولى معرفة (١) ووضع الخطط والآليات التنفيذية لمعالجة التحديات.

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST

وكان رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي قد قدم وجهة نظر اللجنة بشأن الموضوع، حيث أوضحت اللجنة فيما يتعلق بأن المدينة قامت بتطوير طائرات دون طيار، ومدى كفاءة هذه الطائرات؟ ومردودها على الدولة؛ أن المدينة سعت خلال السنوات الماضية لبناء المعرفة، ونقل وتوطين وتطوير تقنيات الطائرات بدون طيار المصنعة من الألياف الكربونية، والزجاجية والتي تمتاز بخفة وزنها، وقد قامت المدينة بجهود متواصلة لتصنيع عدد من الطائرات بدون طيار ذات الأحجام المختلفة للوفاء بالاحتياج الوطني، فقد تم تصميم وتصنيع واختبار هذه الطائرات بنجاح، واستطاعت هذه الطائرات إنجاز المهام الجوية كالاستطلاع والمراقبة والبحث.

وبخصوص مقترح إنشاء قسم خاص في المدينة لتقييم الابتكارات والاختراعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة مدى إسهام هذه المشروعات في تطوير أجهزة الدولة، أوضح السلمي أن معهد الابتكار والتطوير الصناعي بالمدينة يقوم بهذا الدور بالنسبة لمنتجات المدينة، كما يعمل من خلال برنامج (بادر) لتقديم الدعم للمخترعين وتقييم اختراعاتهم.

وأضاف رئيس اللجنة: إن المدينة قامت بدعم العديد من الشراكات مع المراكز البحثية في الجامعات السعودية، حيث دعمت المدينة خمسة مراكز ابتكار تقني في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، كما تم انتقاء مراكز الابتكار التقني من خلال عملية طلب عروض تنافسية متاحة لجميع الفرق البحثية من جميع الجامعات السعودية، وذلك لتنشيط التعاون البحثي بين القطاع الأكاديمي والصناعي من أجل تلبية احتياجات الصناعة، وكان من إنجازات هذه المراكز أكثر من (١١٠) أوراق بحثية علمية في (ISI) العالمية، كما أن عدد براءات الاختراع المسجلة والممنوحة لهذه المراكز أكثر من (٥٨) براءة اختراع، وثلاث شراكات ناشئة خرجت من هذه المراكز، فضلًا عن شراكات المنشأة في الجامعات المنبثقة من الأبحاث الممولة من الخطة.

وبالنسبة لما أُشير إليه بأن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أجرت عشرات الأبحاث والتجارب المخبرية من خلال الخطة "الخمسية الأولى" للعلوم والتقنية، بتكلفة تجاوزت نصف مليار ريال، وأن معظم المخرجات التي تم تنفيذها في هذه الخطة لم تجد طريقها للاستثمار الصناعي أو إلى منتجات ذات قيمة وأن التقرير لم يوضح ذلك؛ بيَّن رئيس اللجنة أن التقرير يحوي معلومات تفصيلية عن هذا الجانب؛ حيث أسفرت الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار عن العديد من المبادرات لاستثمار مخرجات البحث العلمي في الصناعة، فهناك برنامج تمويل البحوث الابتكارية (SIR)، وبرنامج (بادر) لحاضنات التقنية، وبرنامج مراكز الابتكار التقني في الجامعات، وإنشاء معهد الابتكار والتطوير الصناعي، وإنشاء التحالف السعودي للبحوث المتقدمة.

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن المدينة قامت بالتنسيق مع وزارة الزراعة ومديرياتها المختلفة بإيلاء بحوث سوسة النخيل الحمراء الاهتمام المناسب؛ حيث دعمت عددًا من المشاريع البحثية، ودعمت عقد العديد من ورش العمل والندوات الموجهة لإيجاد حلول مبنية على مخرجات البحث والتطوير، والتي من أهمها: الصوتيات، والمصيدة الذكية، وراقب، وتطوير مبيدات حيوية، وموروث نخيل التمر، وسوسة النخيل الحمراء.

وقال الدكتور السلمي: إن المطبق حاليًا على أعضاء هيئة البحث العلمي في المدينة هو سلم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، والمدينة ترغب في إصدار كادر خاص لأعضاء هيئة البحث في المدينة.

وأوضح رئيس اللجنة أن المدينة تؤمن بأهمية العنصر النسوي في العمل البحثي؛ لتحقيق أهداف المدينة، وقد زاد عدد العنصر النسوي في المدينة خلال السنوات الثلاث الماضية من (٤٤) في عام ١٤٣٣هـ إلى (٢٢٢) في عام ١٤٣٧هـ، وسوف تستمر المدينة بتوظيف السعوديات الحاصلات على مؤهلات من جهات تعليمية متميزة في التخصصات التي تحتاجها.

عدد العنصر النسوي في المدينة تضاعف إلى ٢٢٢ امرأة

ورأى رئيس اللجنة أن منهج المدينة في السعودة لا يؤثر سلبيًا على الجودة؛ حيث تستعين المدينة بالكثير من الخبرات العالمية من خلال شراكاتها المختلفة، مضيفاً أن للمدينة الكثير من المشاريع السرية والخاصة ذات الطابع الحساس والتي يقتصر العمل بها على الخبرات السعودية.

وأوضح الدكتور السلمي أن الابتعاث لإكمال الدراسات العليا في المدينة لم يقتصر على أمريكا وبريطانيا واستراليا فقط، بل إن للمدينة مبتعثين للدراسات العليا في كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيرلندا، واليابان، وماليزيا، وهولندا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، والسويد، وسويسرا، بالإضافة إلى الجامعات السعودية.

وفيما يتعلق بمطالبة بعض أعضاء المجلس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالقيام بدراسة لإنشاء مركز داخل المدينة يدعم الربط بين نظم المعارف الأصلية المحلية مع مجال العلوم والابتكار، وعدت لجنة التعليم والبحث العلمي بعرض هذا الموضوع عند استضافة المندوبين للمناقشة في التقرير القادم.

وحول المطالبة بتحديد نوع البحوث لتتوافق مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية في مجالات العلوم والتقنية والابتكار، ختم رئيس اللجنة وجهة نظرها بالقول: إن ما ذُكر هو جوهر عمل المدينة، والمدينة لا تدعم إلا الأبحاث العلمية التي تتوافق مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية في مجالات العلوم والتقنية والابتكار.

أعضاء الشورى يطالبون بإعادة هيكلة القطاع الصحي وتفعيل الكيانات الصحية الرقابية والتنظيمية

د. عبدالله العتيبي
رئيس اللجنة الصحية

انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى صعوبة الحصول على سرير أو موعد قريب في المستشفيات بالرغم من كثرة المشاريع والبرامج في وزارة الصحة، مشيرين إلى أن تعطل تنفيذ تلك المشاريع والبرامج تسبب في انخفاض معيار معدل الأَسِرَّة لكل ألف من السكان.

نقد لتعطل تنفيذ مشاريع وبرامج وزارة الصحة

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى في جلسته العادية الخامسة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٢/٦/١٤٣٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير اللجنة الصحية، بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي.

إنشاء مكتب لمتابعة تنسيق إدارة المشروعات

واقترح أحد الأعضاء على وزارة الصحة إنشاء مكتب لمتابعة تنسيق إدارة المشروعات، فيما لفت عضو آخر النظر إلى أن وزارة الصحة حظيت خلال الأعوام الماضية بميزانياتٍ تاريخيةٍ ودعمٍ كبيرٍ من الدولة، ومع ذلك فقد عانت من تعثر نسبة كبيرة من مشاريعها، وعدم قدرتها على تشغيل عدد من منشآتها الجديدة، وعدم فعالية برامجها وسياساتها.

وزارة الصحة
Ministry of Health

وقال: إن الوزارة لم تشهد نقلة واضحة في الأداء بالرغم من الإنفاق الكبير، بل عدم وضوح الرؤية في القطاع الصحي كنتيجة أساسية لتغيير القيادات وتغيير التوجهات الاستراتيجية. مؤكداً في هذا السياق ضرورة إيجاد آليات لتقييم أثر السياسات والبرامج الصحية، وترشيد استخدام الموارد الصحية واحتواء التكاليف.

وأضاف العضو: مع أن هناك إدارة متخصصة في ديوان الوزارة معنية باقتصاديات الصحة إلاّ أن التقرير يشير إلى محدودية عمل هذه الإدارة وتركيزه على جوانب هامشية. مشيرًا إلى أن من أهم أولويات التحول الوطني في القطاع الصحي تفعيل أُسس اقتصاديات الصحة، بحيث لا ينحصر التركيز على قضايا التمويل، والتخصيص، والتأمين فحسب، وإنما يمتد لتقييم أثر السياسات الصحية، وعدالة التوزيع الجغرافي للخدمات، وترشيد الإنفاق.

ورأى عضو آخر أن الارتفاع المستمر في تكلفة الخدمات الصحية يشكل تحديًا كبيرًا، بسبب القصور المستمر في تقنية الرعاية الصحية، مشددًا

على أهمية تفعيل المادة «العاشرة» من النظام الصحي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) عام ١٤٣٤هـ، والتي تطالب بتمويل خدمات الرعاية الصحية عن طريق ميزانية الدولة، وإيرادات الضمان الصحي التعاوني، وأيضًا الوقف والهبات والتبرعات، وتفعيل دور الأوقاف في المجال الصحي بإنشاء صندوق وقفي للإنفاق على الصحة، وتطبيق الضمان الصحي التعاوني للاستفادة من إيراداته في التوسع في البنية التحتية.

ولاحظ عضو آخر أن كثرة الصيدليات في الأحياء، يقابلها ندرة توظيف الشباب السعودي فيها لشروط تستوجب أن يكونوا خريجي صيدلة، أو مساعدي صيادلة، مطالباً بإعادة النظر في تلك الشروط، وأن تقوم الوزارة بالعمل على حصر مهام الصيدليات ببيع الأدوية والمستحضرات فقط، والتخلي عن بيع ما عدا ذلك؛ لفتح المجال أمام شباب وشابات هذا الوطن للانخراط في أعمال التجزئة، حيث إن الصيدليات تقوم ببيع منتجات غير الأدوية والمستحضرات الطبية، وهذه المنتجات تباع في محلات التجزئة.

كما طالب العضو بإصدار قرار بمنع صرف أي دواء بدون وصفة طبية.

ودعا أحد الأعضاء إلى مراجعة مهام وزارة الصحة؛ لتداخل بعضها مع مهام جهات مستحدثة مثل المجلس الصحي السعودي، وهيئة الغذاء والدواء، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وجهات إعداد القوى العاملة وتطويرها.

وأضاف: إن الوزارة تجاوزت المعتمد في كل بند من بنود النفقات التشغيلية بصورة واضحة، مما يتعارض مع الهدف الاستراتيجي الخامس للوزارة وهو الاستخدام الأمثل للموارد، وتطبيق اقتصاديات الرعاية الصحية، ورأى أن هناك حاجة واضحة لمراجعة أنظمة الأمن والسلامة بالمستشفيات، وضمان جاهزية كل مستشفى للطوارئ.

ولاحظ عضو آخر تفاوت الخدمة الطبية العلاجية من مستشفى لآخر ومن منطقة لأخرى، متسائلًا عن عدم اعتماد وزارة الصحة معايير - لما يمكن تسميته- الخدمة الطبية العلاجية المقبولة؛ بحيث يفترض ألّا يهبط مستوى الخدمة المقدمة من أي مركز صحي أو مستشفى عن هذه المعايير. كما لاحظ العضو تواضع عدد حالات التبرع بالأعضاء، مؤكداً أن ذلك يتطلب تنفيذ برامج توعوية شاملة بأهمية التبرع بالأعضاء للمتوفين دماغياً لإنقاذ حياة مرضى آخرين.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما تضمنه التقرير بأن هناك زيادة في عدد المرضى المصابين بأمراض مزمنة بسبب نمط الحياة، وقلة ممارسة الرياضة، والنظام الغذائي، والتدخين. وتساءل عن ما تم بشأن نظام مكافحة التدخين الذي درسه مجلس الشورى قبل عدة سنين، مطالباً اللجنة بأن تسهم في الإسراع بإصداره لما له من دور في تقليل نسبة التدخين.

ورأى العضو مناسبة استضافة معالي وزير الصحة لشرح خطة الوزارة، وبخاصة في الرعاية الصحية الأولية.

واعتبر عضو آخر أن القطاع الصحي بوضعه الحالي يواجه تحديات كبيرة، ولابد أن يشهد هذا القطاع تطورًا نوعيًا جديدًا، وأن يكون لهذا التطور خارطة طريق واضحة، وشدد على ضرورة إعادة الهيكلة الإدارية للقطاع الصحي بالكامل، ودراسة اقتصاديات القطاع الصحي. مضيفاً أن الوزارة الآن هي التي تشرف على القطاع الصحي وتنظيمه وتقدم الخدمات الصحية، واعتبره عبئًا كبيرًا جدًا، مطالبًا الوزارة بأن تتحول إلى وزارة سياسات فقط، وأن يكون هناك هيئات تنظيمية للقطاع الصحي، وتعمل تحت مظلة وزارة الصحة، ثم يكون هناك مزودون للخدمة، كالمستشفيات، ومستوصفات الرعاية الأولية، والصيدليات، وأن يكون هناك مؤسسات متفرغة لتمويل مزودي الخدمة بالجهاز الطبي والتمريض، والانفكاك الكامل عن الخدمة المدنية.

التحول من الفكر الصحي الرعوي إلى الفكر الصحي الربحي

ورأى أحد الأعضاء مناسبة أن يتم التحول من الفكر الصحي الرعوي إلى الفكر الصحي الربحي، بأن يضيف القطاع الصحي إلى الناتج الوطني، وذلك بدعم القطاع الخاص، والاستثمار في البحث الطبي، والاستثمار في صناعة الأدوية.

وانتقد آخر عدم اهتمام تقرير وزارة الصحة عن البرامج التي تقدمها الوزارة حول الجودة وسلامة المرضى، مشيراً إلى أن الوزارة مقصِّرة في هذا الجانب، وذلك بسبب غياب المعلومات الدقيقة عن واقع سلامة المرضى في المملكة.

ولفت العضو النظر إلى أن هناك أخطاء طبية كبيرة وكثيرة، ولا يوجد رصد لهذه الأخطاء، ومن المهم أن تقوم الوزارة برصد هذه الأخطاء من حيث النوع، والعدد، وعدد الوفيات، وكيف تعاملت الوزارة مع هذه الأخطاء؟ وهل العقوبة النظامية والشرعية متناسبة مع حجم الخطأ؟، محملاً الوزارة مسؤولية هذا الموضوع، وطالب الوزارة بأن ترفق في تقريرها القادم واقع الأخطاء الطبية في المملكة.

وتساءل العضو عن قرار صدر من معالي وزير الصحة قبل عام بإنشاء مركز لسلامة المرضى في المملكة، إلا أنه لم يتم إنشاؤه حتى الآن، مؤكداً أن

هذا المركز هو المرجعية النظامية للعناية بسلامة المريض بالمملكة، فماذا تم بشأنه؟.

واشار عضو آخر ما تضمنه النظام الصحي الذي صدر عام ٢٠٠٣م بتأسيس المجلس الصحي، أو مجلس الخدمات الصحية آنذاك؛ ليكون الجهة المعنية بالتخطيط، والتنظيم، والرقابة على الخدمات الصحية، وكانت أول مهمة لهذا المجلس هي وضع استراتيجية الرعاية الصحية، ونوقشت في مجلس الشورى، وصدرت بعد ذلك بقرار من مجلس الوزراء الموقر عام ١٤٣٠هـ، وبعد مرور عدة أعوام على صدورها نتساءل عن منجزاتها؟ وكم من أهدافها تحقق على أرض الواقع؟ وكيف يقدم تقرير وزارة الصحة لمتخذ القرار دون أن يتضمن هذه المعلومات؟.

بدوره قال أحد الأعضاء: إن صناعة الاستراتيجيات، وبخاصة في القطاع الصحي تبدأ بحماس في التخطيط، ثم لا تلبث أن تتعثر في التنفيذ، ولا تخضع بعد ذلك للمتابعة والتقويم، وفي كل مرة ومع تغير الأشخاص يعاد اختراع العجلة. لذا؛ لابد من مواصلة العمل على استراتيجية الرعاية الصحية، فكل الحلول موجودة فيها، ولا توجد حاجة للبحث عن حلول جديدة. مضيفاً أنه آن الأوان لإعادة هيكلة القطاع الصحي، وتفعيل الكيانات الرقابية والتنظيمية المندرجة تحت مظلة وزارة الصحة وأولها المجلس الصحي السعودي، وما يتبعه من مؤسسات كهيئة التخصصات الصحية، والمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، موضحاً في هذا السياق أن الاعتماد المؤسسي والترخيص المهني للممارسين الصحيين لا يمثلان في الوقت الراهن قوة مؤثرة لرفع جودة الرعاية الصحية، أو الالتزام بمعايير السلامة والارتقاء بالأداء، وفي كل مرة تقع حادثة، أو خلل تكون وزارة الصحة هي الجهة المسؤولة عن التحقيق في انتهاك واضح لأُسس الرقابة والمحاسبة.

وأشار العضو إلى أن أي محاولة لإعادة هيكلة القطاع الصحي لابد أن يتحرر المجلس الصحي السعودي وما يتبعه من كيانات، ليمارس الأدوار الرقابية والتنظيمية المناطة به بالشكل المطلوب، ولمتابعة تنفيذ الاستراتيجية

التأمين الصحي يشجع المنافسة على تحسين جودة الخدمات

الصحية، على أن تتفرغ وزارة الصحة لدورها الأساس في تقديم الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة.

من جهته قال أحد الأعضاء: إن الوزارة تعاني من ضعف في أدائها وعجزها عن القيام بكافة احتياجات المواطنين الصحية كافة كما ذكرت في تقريرها أن المعروض من الخدمات الطبية لا يوازي المطلوب حاليًا، بما يؤكد أن المستقبل سوف يكون أسوأ، مطالبًا وزارة الصحة بالإسراع في توفير التأمين الصحي للأُسر السعودية، وتخصيص المستشفيات العامة كما هو حال التحول الاقتصادي الذي يدعو إلى المزيد من تخصيص الخدمات الحكومية.

وأضاف العضو: إن وجود المستشفيات الحكومية لا يعني أن خدماتها جيدة، ولا يعني أن المواطن عندما يحتاج العلاج يحصل عليه مباشرة دون الانتظار على القوائم الطويلة، ولا يعني أن كل مواطن يوجد بقربه مركز صحي في المناطق النائية.

ونوه عضو آخر إلى ما صرح به وزير الصحة الحالي بأن الوزارة تجري في الوقت الحالي دراسة لموضوع التأمين الصحي للمواطنين بالاشتراك مع مجلس الضمان الصحي السعودي، مؤكدًا أن وزارة الصحة ستعلن نتائج الدراسة بعد الانتهاء منها. وقال العضو: لقد مضى على ذلك أكثر من سبعة أشهر ولم تعلن النتائج، وقد سبق أن دُرس التأمين الصحي في السنوات الخمس الماضية، مشيراً إلى أن تخصيص المستشفيات التابعة لوزارة الصحة سوف يوفر عليها معظم ميزانيتها بعد أن يصبح عملها إداريًا فقط، لتنفقها على توفير التأمين الطبي للأسر السعودية والذي سوف تتناقص تكاليفه مع زيادة نسبة توظيف السعوديين في القطاع الخاص، وسوف ينطبق عليهم التأمين الخاص هم وأسرهم.

وأكد العضو أن التأمين الصحي يحقق اقتصاديات الحجم الكبير كلما زاد عدد أفراد الأسرة، حيث إن التأمين على الفرد الإضافي أقل تكلفة من التأمين على الفرد بشكل مستقل، كما أن التأمين الصحي سوف يشجع المستثمرين على الاستثمار في توسعة مستشفياتهم، أو إنشاء مستشفيات جديدة، مما يوجد منافسة بين مستشفيات القطاع الخاص لتتحسن جودة الخدمات عند أفضل الأسعار.

وفي ختام المناقشات وافق المجلس على منح اللجنة الصحية مزيدًا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من أراء وملحوظات ومقترحات دراسة مستفيضة والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة إن شاء الله.

الحرب العالمية الثالثة : رؤية كيسنجر ...؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

كتب الدكتور هنري كيسنجر، أستاذ العلاقات الدولية ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق الشهير، مؤخرًا مقالًا لي صدى واسعًا في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، يبرر التوقف عند بعض مضامينه، لصدوره من هذا الأكاديمي والسياسي، الذى صال وجال كثيرًا في فضاء السياسة العالمية والإقليمية والعربية في فترة السبعينات من القرن الماضي.

طغى الشعور الصهيوني الإمبريالي العسكري على رؤية كيسنجر وتحليله للأحداث، خاصة تلك المتعلقة بالمنطقة العربية. فقد كتب ناصحًا المسؤولين الأمريكيين بما ينبغي عليهم أن يعملوه تجاه روسيا والصين، والشرق الاوسط بعامة، مضمنًا ذلك فكرا رغبويا واضحًا، يتجلى في تحليله الإرشادي، وتوصياته التي تعبر عن ميوله، وليس بالضرورة عن ما هو كائن من حقائق على الأرض. وسوف نناقش باختصار فيما يلى أفكاره عن : احتمال نشوب الحرب العالمية الثالثة القريب جدًا (طبول الحرب تدق) ومسألتي انتصار أميركا وإسرائيل الساحق في هذه الحرب - كما قال-.

بالنسبة لاحتمال اندلاع الحرب العالمية الثالثة : صحيح، أن هذا الاحتمال وارد دائمًا... ووارد جدًا الآن. ولكن، لا توجد - حتى الآن - بوادر تؤكد قرب نشوب هذه الحرب، بما في ذلك ما يجرى حاليا على الساحة السياسية لمنطقة الشرق الاوسط. ربما لو حصل تصعيد أكبر في هذه المنطقة بالذات، فإنه سيشعل (لا سمح الله) هذه الحرب... على غرار الشرارة التي أدت لاندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، التي تمثلت في هجوم ألمانيا على بولندا.

وباعتبار ما لدى أطراف هذه الحرب المحتملة من أسلحة دمار شامل، وبخاصة السلاح النووي، فإن الحرب العالمية الثالثة غالبًا ما ستنتهى بتدمير كل العالم، أو معظمه. فما لدى أمريكا وروسيا من السلاح النووي يمكن أن يدمر العالم ككل، بما يعادل ست مرات، وليس مرة واحدة...؟! وبذلك، يصعب تصور إقدام قادة الدول المعنية على خوض حرب فناء مجنونة... لا تبقي ولا تذر.

وبالنسبة لـ « انتصار أميركا » : صحيح أيضا أن أميركا ليست فقط قوة عظمى (Super Power) وحسب، بل يمكن الآن اعتبارها قوة هائلة (Hyper Power). فهي تمتلك من الأسلحة أفتكها، وأشدها دقة وتدميرا. ولكن أمريكا تواجه طرفًا يمتلك ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة النووية... كما أن لدى هذا الطرف (الروسي - الصيني) إمكانية توجيه "الضربة الثانية"(Second Strike) أي القدرة الجبارة على امتصاص الضربات الأولى (المبادرة) من الخصم، وتوجيه ضربات رد فعل ضده. وهذا يعني أن أميركا ستتعرض أيضا لدمار شامل، ولن تنجو هي الأخرى من التدمير التام، أو شبه التام. وأن نجا جزء من أميركا، فإن وقوفه على قدميه، وتمكنه من " قيادة العالم الجديد"، سيستغرق عقودًا طويلة.

وهناك مناطق (دول) من العالم قد لا يصيبها دمار شامل، من حرب عالمية ثالثة شاملة التدمير... قد تكون منها أستراليا، وبعض بلاد أمريكا الجنوبية، وأفريقيا، التي قد تجد نفسها فجأة وقد نجت جزئيًا، أو كليًا، وربما تصبح هي القوى الدولية الجديدة... باعتبار عدم وجود أقوى منها، بعد تلك الحرب...؟!

أما بالنسبة لـ «استيلاء إسرائيل على نصف الشرق الأوسط» : فهي - في رأيي - مبالغة كيسنجرية، نابعة من صهيونية كيسنجر، ودعمه لإسرائيل. هو يرى أن إسرائيل ستهاجم العرب و «تقتل منهم أكبر عدد ممكن». ثم تستولي على حوالي «نصف منطقة الشرق الأوسط»... متناسيًا أن إسرائيل عبارة عن جيش لديه دولة، لا دولة لديها جيش. وهذا الجيش يمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية (حوالى ٣٠٠ رأس) وغيرها من سلاح الدمار الشامل. ولذلك، فإن الانتصار العسكري المؤقت والعابر لإسرائيل على الأرض أمر متوقع. ولكن هذه الإسرائيل ليست سوى كيان كريه عابر. إذ يتوقع أن تهاجم الشعوب العربية والإسلامية المتبقية الكيان الصهيوني لما يرتكبه من جرائم يندى لها جبين الإنسانية، ضد الفلسطينيين.

ومعروف أن هذه الشعوب تحمل غبنًا دفينًا تجاه إسرائيل. ولولا الاحتياطات الأمنية التي تحاط بها إسرائيل منذ قيامها، لاندفع نحوها الآلاف رغبة في الاقتصاص، وانتقامًا لضحايا العدوان الصهيوني. وهذه الحرب، إن اندلعت، ستتيح مهاجمة إسرائيل، كما لم تتحه من قبل. ولن تهنأ اسرائيل - كما يتوقع - بأي نصر عسكري طارئ. فقد تعنى حرب كهذه نهاية الكيان الصهيوني العدواني المصطنع ، بعيد انتهاء هذه الحرب.

ختامًا، يصعب تصور اندلاع حرب عالمية ثالثة في المدى القريب. ولو قامت هذه الحرب فإنها غالبًا ما ستعني تدمير كل أطرافها المباشرين تدميرًا هائلًا. ولن تكون حربًا كهذه فرصة لإسرائيل لتتوسع، وتهيمن أكثر. إسرائيل لا يمكن أن تسيطر على المنطقة أكثر إلا بالوسيلة السياسية المتمثلة في سعيها الدؤوب لتجزئة دولها أكثر.

عدا ذلك يمكن اعتباره « تخاريف » قال بها العجوز هنري «بيه» كيسنجر.

الشورى يوافق على إضافة عقوبة التشهير إلى بعض أنظمة وزارة الزراعة

د. علي الطخيس
رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٣/٦/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة.

وجاء قرار المجلس بعد أن ناقش تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس.

حيث نص القرار على الموافقة على إضافة النص الآتي: «يجوز تضمين قرار العقوبة، النص على نشر منطوقه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مقر إقامة المخالف، فإن لم تكن في مقره صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وآثارها، على أن يكون نشر القرار بعد اكتسابه القطعية».

وتشمل الإضافة الأحكام الخاصة بالعقوبات الواردة في أنظمة الثروة الحيوانية، والحجر البيطري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظام المراعي والغابات، ونظام تربية النحل ونظام صيد واستثمار وحماية الثروات الحية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية.

وكان المجلس قد ناقش تقرير المياه والزراعة والبيئة وتوصيتها بشأن الموضوع، حيث أشار أحد الأعضاء إلى أن ما يتعلق بالعقوبات حسب النوع فهو يحال لمجهول؛ فلا يوجد تصنيف واضح للمخالفات، أو عقوبة التشهير، فالمعيار غير دقيق، ولا يوجد مرجعية دقيقة لنوع المخالفة؛ لأن عقوبة التشهير قد تم التعامل معها على أنها بالمجمل.

مضيفاً إن هناك بعض المخالفات البسيطة لا تستدعي التشهير مباشرة، ولكن بعد أن يتم تكرارها فهي تستوجب ذلك.

وقال عضو آخر: إن هناك تعارض بين وزارة الزراعة ووزارة التجارة فيما يخص العقوبات؛ حيث إن التجارة معنية بحالات الغش، مثل: خلط العسل، أو تغذية النحل بمحلولات سكرية وهنا تظهر ازدواجية بين الوزارتين.

وتوقف آخر عند رأي اللجنة بأن عقوبة التشهير تعد من العقوبات التي يتعدى أثرها إلى أُسرة المشهَّر به، وترى اللجنة عدم التوسع في ذلك؛ وقال: إنه بالنظر إلى بعض العقوبات الشرعية نجد أنها تتضمن التشهير، ومن ذلك عقوبة الزنا لغير المحصن. حيث قال تعالى: «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين»، وكذلك من يرتكب جريمة الاغتصاب فإنه يطبق عليه حكم الحرابة وينشر ذلك في الصحف، وعلى الرغم من أن هذه العقوبات قد يتعدى أثرها المعنوي للأُسرة؛ إلاّ أن التشهير أداة لردع الجاني، ووسيلة لطمأنة المجتمع. داعياً لحذف كلمة (يجوز) الواردة في التوصية.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن العقوبات تختلف في حجمها ومضمونها، فليست كل عقوبة تستحق التشهير، وينبغي أن تُحدد المخالفات التي تُطبق عليها عقوبة التشهير، وإذا ارتُكبت المخالفة تُرفع دعوى قضائية على المخالف، ويصدر بذلك قرار قضائي بالتشهير.

وقال آخر: إن المقصد الشرعي من العقوبات هو التأديب والزجر، فكيف يمكن لشخص شُهِّر به في سن مبكرة أن يستعيد حقوقه المعنوية والنفسية، ويعود للمجتمع في ظل رغبة كثير من الجهات بإضافة عقوبة التشهير في كثير من الأنظمة واللوائح؟.

وأيد تكليف لجنة خاصة لدراسة مشروعية مطالبة الجهات الحكومية بعقوبة التشهير في كثير من الأنظمة واللوائح.

وزاد عضو آخر أن مضمون التوصية لا يتعلق بالتشهير، وإنما يتضمن نشر منطوق العقوبة في صحيفة محلية تصدر في مقر إقامة المخالف، وهو الأمر الذي لا يعتبر تشهيرًا، وإنما إعلان عن أمرٍ مقرر موضوعيًا، ويختلف تمامًا عن عقوبة التشهير.

وأضاف آخر: إن تقرير اللجنة وتوصيتها بشأن الموضوع غير كافيين للحكم عليهما، وينبغي دراسة الأنظمة المشار إليها في التوصية للنظر في إمكانية إعلان العقوبة فيها.

وقال أحد الأعضاء: إنه بالنظر إلى شناعة المخالفات التي تمس صحة الإنسان، أو الأعمال المشينة التي ترتكب في حق المحميات، فإن كل ذلك يدعو إلى تشديد العقوبة تجاه مرتكبي الجريمة طمعًا في المال، وأيد عقوبة التشهير، مؤكدًا أنها الرادع الحقيقي للعابثين في مصالح الناس، لاسيما وأن أنظمة بلادنا أخذت بهذه العقوبة بالنسبة لجرائم الشيكات، ونظام مكافحة الغش التجاري.

الشورى يفتح ملف التقاعد المدني ويناقش عددًا من المقترحات

د. حسام العنقري
رئيس اللجنة المالية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٢/٦/١٤٣٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح تعديل نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١) وتاريخ ٢٩/٧/١٣٩٣هـ، المقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادًا للمادة (٢٣) من نظام المجلس، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

وقد ضمنت اللجنة المالية في تقريرها ثلاثة مقترحات قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، أبرزها تعديل المادة الخامسة عشرة من نظام التقاعد المدني لتكون بالنص الآتي (يحال الموظف على التقاعد حتماً عند بلوغه الثانية والستين من العمر ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد خدمته حتى بلوغه سن السابعة والستين فقط، ويستثنى من ذلك الوزراء والقضاة، وفي الحالات الاستثنائية يجوز تمديد الخدمة بعد سن السابعة والستين بمرسوم الملكي).

فيما يهدف المقترح الثاني إلى تحديث نظام التقاعد المدني في ضوء العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين ظروف المستفيدين من نظام التقاعد بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي.

أما المقترح الثالث فيهدف إلى ترسيخ مبدأ حماية الحقوق، وإعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أسر المتقاعدين، وتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين بعد الإحالة على التقاعد وكبر السن.

المؤسسة العامة للتقاعد
Public Pension Agency

اقتراح بتقاعد المرأة في سن الخامسة والخمسين

وعندما عرض مشروع النظام وتقرير اللجنة وتوصيتها للمناقشة، أبدى أحد الأعضاء عدم موافقته على مقترح تعديل المادة الخامسة عشرة؛ والمتضمنة أن يُحال الموظف على التقاعد عند بلوغه الثانية والستين من العمر، مؤيداً الأخذ بمقترح أن يكون تقاعد المرأة في سن الخامسة والخمسين، موضحاً أن الأبحاث العلمية أثبتت الاختلاف بين الرجل والمرأة في التكوين الجسماني والوظائف الفسيولوجية، بما يفرض ويتحكم بطبيعة كل منهما، وقد سبق القرآن الكريم تلك الأبحاث؛ وبيَّن تلك الفروقات في الوظائف والتكليفات الشرعية، مستشهدًا بقوله تعالى:» فلما وضعتها قالت رب إنّي وضعتها أُنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأُنثى».

وأشار إلى أن هناك الآلاف من الخريجات العاطلات عن العمل ينتظرن أن يكون لهن نصيب في خدمة الوطن، لا سيما وأن الدولة في الوقت الراهن تحتاج إلى دماء جديدة لتسارع عجلة التنمية فيها، مختتماً مداخلته بقوله:

إنه من الملائـم العمـل على إحـلال الشـباب، والقضاء على البطالة بين الإناث، حيث إن تزايد أعداد الخريجـات لا يتناسب مع الفرص الوظيفية المتوفرة حاليًا.

معظم المتقاعدين يسكنون بالإيجار.. وينتظرون حقوقًا لا صدقات

وقال عضو آخر: إن مقترح إضافة مادة جديدة لنظام التقاعد وهي المادة الثلاثون مكرر بتحديد الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى ثلاثة آلاف، قد يسهم – رغم عدم كفايته – في تأمين حياة كريمة للمتقاعد ولأسرته، حيث أن معظم المتقاعدين لا يملكون مسكناً ويعتمدون على الإيجار، كما أن ارتفاع الأسعار وزيادة مطـالب الحـياة أصبحت على مستوى الفرد وليست على مستوى الأسرة فقط.

وتابع العضو إن رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي يتفق مع الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٦٢) وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ الذي ينص على أن الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية هو ثلاثة آلاف ريال سعودي، معارضاً مبررات اللجنة لرفض إضافة هذه المادة؛ حيث إن هذه المشكلة تتعلق بالمؤسسة فعلى عاتقها يقع تحسين مواردها، وزيادة استثماراتها، أما ما أشارت إليه اللجنة بأن وكالة الضمان الاجتماعي تدعم الأسر ذات المعاشات القليلة؛ فلا أعتقد أنه من اللائق أن ينتظر المواطن الذي أفنى عمره في خدمة الوطن أن تحلّ له الزكاة.

وزاد آخر أن المقترح لم يتضمن حدًا أدنى للمعاش، مطالباً اللجنة بإعادة النظر في ذلك ووضع حد أدنى للمعاش وألّا يكون (٣٠٠٠) ريال؛ فهو لا يكفي أدنى متطلبات الحياة، بل يحسن أن يكون (٥٠٠٠) ريال.

واعتبر آخر أن تعريف الموظف الذي عدَّلته اللجنة غير دقيق، والتعريف الوارد في النظام الحالي أكثر دقة ودلالة على المقصود؛ فالتعديل يُدخل أشخاصاً لا يخضعون لنظام التقاعد المدني ضمن تعريف الموظف لأغراض التقاعد المدني، مؤكداً أن تعريف المتقاعد كما هو في النظام الحالي غير دقيق، فالمتقاعد حسب التعريف هو الموظف الذي انتهت خدمته، بينما ليس كل موظف انتهت خدمته متقاعداً فهناك من تنتهي خدمته بالاستقالة أو الفصل التأديبي، أو التنسيق من الخدمة.

وأكد أحد الأعضاء عدم وجود فراغ تشريعي في مدد الحماية التأمينية لوجود النظام الموحد لمدد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون، ولأن مدد الحماية التأمينية يشمل نظام التقاعد المدني ونظام التأمينات الاجتماعية.

ورأى عضو آخر أن ظاهر التعديل المقترح في المادة الثامنة عشرة أنه لمصلحة الموظف لكن حقيقته عكس ذلك؛ فمن تنتهي خدمته بالوفاة، أو العجز الناشئين عن العمل يستحق أربعة أخماس راتبه أياً كانت مدة خدمته، والتعديل الذي أدخلته اللجنة يجعل الأساس كامل الراتب الأخير لكن حسب مدة خدمته، وهذا يعني أن من يتوفى أو يصيبه عجز في السنوات الأولى من خدمته سوف يتضرر من هذا التعديل، مؤكداً أن المقترح الثاني للتعديل أولى بالأخذ به من النظام ومن تعديل اللجنة.

وتناول أحد الأعضاء تعديل المادة الثانية والعشرين حيث أضيف إلى المستحقين ابن وبنت الابنة التي توفيت في حياة صاحب المعاش، ولم تبين اللجنـة سبب الاستحـقاق، مع أن عائلـهم موجود وليسوا مثل من فقدوا عائلهم، كما أضيف إلى المستحـقين أولاد المواطنة السعودية المتزوجة من غير سعودي، والواقع أن أولاد الموظـفة السعودية يستحقون المعاش بغض النظر عن جنسية والدهم.

وأوضـح آخـر أن اللجـنة ركـزت في المـادة الخامسـة على فـائدة الزوج والزوجـة من خـلال استثـنائهم من عدم الجمع بين المعاش وراتب الوظيفة، لكنها ألحقت الضرر بغيرهم؛ فالنظام الحالي لا يحرم الباقين مطلقًا، بل يراعي الفرق بين ما يستحقونه وراتب الوظيفة، في حين حرمتهم اللجنة مطلقاً.

وأيد عضو آخر اللجنة في تعديل المادة الثلاثين من النظام الحالي التي تقابلها المادة السابعة والعشرون من مشروع اللجنة، وذلك بتوزيع نصيب

من يسقط استحقاقه للمعاش على الباقين، مضيفاً أن المؤسسة كانت تحتسب الابن الموظف دون الواحدة والعشرين والزوجة الموظفة لتخفض نصيب المستحقين ثم تستبعدهم بعد ذلك بحجة الوظيفة، حتى بات يطلق على الابن أو الزوجة في هذه الحالة بالمفسد؛ لأنه يفسد على الآخرين، ولا شك أن هذا الإجراء غير عادل، بل العدل أن يستبعد من الحسبة أصلاً من لم تنطبق عليه شروط الاستحقاق، ويقسم المعاش على من توفرت فيهم شروط الاستحقاق بعد وفاة المتقاعد.

وأضاف آخر أنه في المادة الرابعة والثلاثين ينبغي قصر الاستثناء على الفقرة (١) من ذات المادة؛ لأنه إذا شمل الفقرة (٢) أيضاً فسيعطي ميزة لأبناء السعودية من غير السعودي على أبناء السعودي من سعودية، أو من غيرها، فيكون أبناء السعودي ملزمين بالإذن الرسمي، وإلاّ سقط حقهم في المعاش، بعكس أبناء غير السعودي، حيث يعمل دون إذن ولا يتأثر استحقاقهم.

وتساءل أحد الأعضاء عن عدم إشارة اللجنة في تقريرها إلى التبعات المالية لهذه التعديلات، وهل قامت اللجنة بدراسة ذلك ضمن الجوانب المالية؟ وما هي الالتزامات الإضافية التي ستتكبدها ميزانية الدولة جراء هذه التعديلات؟.

وقال آخر: إن في نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بموظفي القطاع الخاص يستقطع من المرتب وبدل السكن وبدل النقل، أما ما يتعلق بالخدمة المدنية يكون الاستقطاع من الراتب الأساسي فقط، ولا يستقطع من البدلات الأخرى، مطالبًا اللجنة بدراسة إمكانية تعديل إدخال بعض هذه البدلات على أنها حقوق مكتسبة للموظف من أجل التخفيف على الموظف من الفروقات المالية التي تنتج عندما يحال للتقاعد.

رفع سن التقاعد يترتب عليه المزيد من البطالة

وخالف أحد الأعضاء اللجنة فيما ورد في المادة الثانية عشرة من رفع سن التقاعد، مشيراً إلى أن ذلك يترتب عليه المزيد من البطالة، والحكومة بالعرف الواضح هي الموظف الأكبر.

وعد عضو آخر أن هناك عدم عدالة في بعض المواد، ومن ذلك المادة الثالثة عشرة التي تضمنت أن كسور الشهر لا يستحق عنها خدمة لأغراض التقاعد، والسؤال لماذا وبأي حق؟، كذلك المادة السادسة عشرة التي تنص على ألا تتجاوز سنوات الخدمة أربعين سنة، والسؤال هنا بأي حق؟ لاسيما أنه يدفع استحقاق التقاعد عن هذه المدة، ومن حقه أن يأخذها حتى لو تجاوزت الخدمة أربعين سنة.

وعارض آخر حذف اللجنة للمقترح الخاص بإضافة بدل غلاء المعيشة، لما يترتب عليه معيشة كثيرٍ من المواطنين وتتأثر به ظروفهم، كما رأى أن المقترح لم يتضمن مدة الخدمة التي يحق للموظف أن يطلب التقاعد المبكر بعدها.

وقال أحد الأعضاء: إن نظام التقاعد المدني يجب أن يتسم بشيء من المرونة التي تدفع إلى ضمان تدفق الموظفين على وظائف الدولة بشكل انسيابي يمنع وجود أي عوائق في هذه الوظائف بما يكفل توظيف المزيد من الشباب، واستيعابهم في الوظائف الحكومية، وإعطاء الفرصة لعدد من الموظفين الذين اكتسبوا الخبرة في الوظيفة الحكومية للانتقال للقطاع الخاص، أو للعمل الحر، وطالب العضو بأن يكون هذا النظام مرنًا يحقق تدوير الوظائف بين المواطنين بكل يسر وسهولة لأن النظام بشكله الحالي يجعل من الموظف قابعًا في وظيفته إلى سن الثانية والستين، وهذا يعني أن هذا الموظف سيحتاج إلى العديد من الترقيات، وإلى العديد من الدرجات الوظيفية التي تضمن له زيادة في المرتب سنة بعد سنة، وبذلك؛ سيزيد من بقاء هذا الموظف وتجذره في الوظيفة لسنوات طويلة، وتجعل منه متمسكًا بهذه الوظيفة، وغير قادر على التكيف بعد ترك هذه الوظيفة. وكنا نتمنى من هذا النظام أن يكفل جانبًا من المرونة؛ حيث يعطي الموظف الذي تبقى من عمره الوظيفي خمس سنوات الحق في أن يقدّم مستحقاته التقاعدية، سواء المستحقات التي يدفعها الموظف، أو التي تكفلها الدولة عن هذا الموظف للفترة المتبقية من عمره الوظيفي الثانية والستين، وبذلك؛ يستحق الموظف تقاعدًا مكتملًا لكامل الفترة إلى الثانية والستين، ويترك العمل لفترة خمس سنوات قبل بلوغه الثانية والستين، ونضمن بذلك أن يترك الموظف العمل في سن يتسم فيها الموظف بالنشاط الذهني والبدني بما يكفل له التكيف السهل والميسور بعد تركه الوظيفة الحكومية، لاسيما أن في ذلك عدم تكليف على الدولة ويدعم رصيد المؤسسة بما يستطيع من خلال تنمية مواردها ودعم مصادر دخلها.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة قررت أن تلزم الخزانة العامة للدولة بأن تدفع (٣٪) زيادة على حصتها إلى صندوق التقاعد دون أن تعطينا رقمًا واحدًا يحدد لنا مقدار هذا الرقم، وحجم تأثيره الشهري على ميزانية الدولة، وهل هذا الرقم عادل من ناحية ظروف الدولة باعتبار أن الدولة ليست للمتقاعدين فقط؟؛ بل الدولة للمتقاعدين، وللضعفاء، والفقراء، والموظفين الحاليين، والأجيال القادمة، وللجميع، ومن ثم سيبلغ حجم هذا المبلغ الذي سوف ينتقل من الخزانة العامة للدولة شهريًا إلى صندوق معاشات التقاعد؟، كما أن مثل هذه الأرقام لا يمكن أن تذكر دون دراسات اقتصادية دقيقة.

واستحسن عضو آخر وضع دراسات موحدة من الجميع دون أن تكون دراسات استنسابية وفقًا لوجهة نظر أعضاء اللجنة كما ورد في المادة الثانية عشرة بزيادة سن التقاعد إلى سن الثانية والستين.

وفيما يتعلق بغلاء المعيشة السنوي، قال أحد الأعضاء: إن اللجنة المالية المقترح، ومبررات الرفض أن اللجنة لم تر الأخذ بهذه المادة المقترحة؛ لأن إضافة البدل سيترتب عليه عبءٌ مالي كبير على المؤسسة، وهذا أمر غريب؛ فإن كان هذا عبءٌ مالي، فهل (٣٪) التي تضاف على خزانة الدولة من مجموع رواتب الموظفين المشتركين في المؤسسة لا تمثل عبئاً اقتصاديًا؟، إذًا المسألة استنسابية، لاسيما أن الدولة لديها الاستعداد أن تتحمل أي أعباء، ولكن يجب أن تكون منطقية ومتوافقة مع التزاماتها العامة على مستوى جميع المواطنين.

وعن وجود لجنة قضائية تنظر في القضايا حول هذا النظام وتطبيقه، رأى أحد الأعضاء أن لا داعي له في ظل وجود أنظمة قضائية متكاملة.

وبالنسبة للمادة الثانية عشرة، قال عضو آخر إن إحداث وتوليد الوظائف أساسه النمو والتنمية الاقتصادية، ومن غير المناسب التحدث عن أن الفرص الوظيفية للشباب ترتبط بتقاعد الموظفين في سن (٦٢) عوضًا عن (٦٠) عامًا؛ فهذا الحديث محبط، مشيراً إلى أن إن التوظيف مربوط بالحركة الاقتصادية، وخاصةً في القطاع الخاص، وهذا ما نسعى إليه.

ورأى أحد الأعضاء أن يضاف للمادة الحادية والعشرين من النظام ما نصه: " على أن يطبق الحد الأدنى لراتب المتقاعد، أو ورثته مهما كان عددهم، بحيث لا يقل راتب الفرد عن المرتب المدفوع من قبل الضمان الاجتماعي، ويتم التنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي في تعويضه عن

المبلغ المكمل لمستوى راتب الضمان الاجتماعي والمستحقات الأخرى، أو النظر في تسجيله ضمن قوائم سجلات الضمان الاجتماعي حسب دراسة حالته المعيشية".

واستحسن آخر أن تشرح اللجنة المالية للمجلس وللمواطن أسباب رفع نسبة الحسميات الشهرية لمؤسسة التقاعد من (٩-١٢٪).

كما أيد آخر رفع سن التقاعد حتى (٧٠) سنة، مشيراً إلى أن ذلك هو المعمول به في معظم الدول المتقدمة، معارضاً في الوقت نفسه التمييز بين سن التقاعد للمرأة أو الرجل.

وأبدى أحد الأعضاء عدم تأييده أن يكون هناك استثناء لبعض الوظائف في رفع سن التقاعد كالوزراء أو القضاة فقط، مشيراً إلى أن الأطباء أيضاً يستحقون هذا الاستثناء لأنهم خبرات تتاح للقطاع الخاص الاستفادة منها ومن البدائل أن يكون هناك نصف دوام عوضًا عن الدوام الكامل كحل لموضوع البطالة.

مطالب برفع سن التقاعد لأعضاء هيئة التدريس والأطباء

وطالب عضو آخر برفع سن التقاعد لأعضاء هيئة التدريس والأطباء حتى أكثر من سن (٦٥) سنة، لأن خبراتهم تراكمية.

وقال آخر: إن المؤسسات العامة للتقاعد أو صناديق التقاعد بشكل عام في العالم تسعى إلى إحداث نوع من التوازن بين الاستقطاعات والاستحقاقات، وصناديق التقاعد في المملكة تعاني إشكالية كبيرة جدًا في هذا الصدد، ولعل صندوق التقاعد العسكري يأتي أولاً، ثم صندوق التقاعد المدني، وصندوق التأمينات الاجتماعية ثالثًا.

الشورى يوافق على مقترح إضافة مادة لنظام المرور تقضي باعتماد أنظمة فنية لمعايرة أجهزة الرصد الآلي

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والعشرين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٩ / ٦ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ؛على إضافة مادة جديدة لنظام المرور تدعو لاعتماد أنظمة فنية لمعايرة أجهزة الرصد الآلي وما في حكمها، لضمان تسجيل المخالفات بطرق فنية دقيقة، وضمان كفاءتها، ومنع الخسائر والأخطاء الفنية.

كما طالب المجلس في قراره بتكليف جهة محايدة بالفحص الدوري بصفة مستمرة، للتأكد من عمل أجهزة الرصد الآلي وما في حكمها حسب المعايير الدولية.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح مشروع إضافة مادة جديدة لنظام المرور تتعلق «باعتماد أنظمة فنية لمعايرة أجهزة الرصد الآلي وما في حكمها من أجهزة إلكترونية» المقدم من عضو المجلس اللواء المهندس ناصر العتيبي، استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس، تلاها رئيس اللجنة اللواء عبدالله السعدون.

وكانت لجنة الشؤون الأمنية قد بينت في وجهة نظرها أن النص على تطبيق نظام المرور لاعتماد أنظمة للمعايرة الفنية على ذلك في النظام يكون فيه إلزام للجهة المعنية، ولطمأنة الجمهور على سلامة مخرجات هذه الأنظمة.

وقال اللواء السعدون: إن اللجنة لا ترى نقل المقترح إلى تقرير وزارة الداخلية كتوصية من اللجنة. مشيراً إلى أن اللجنة ترى أن من اللازم وجود نص نظامي يلزم الجهة بإخضاع هذه الأجهزة للمعايرة لتأكيد الموثوقية بمخرجاتها، وتطمين الجمهور على سلامة ما يصدر عنها من جزاءات.

وأشار السعدون إلى أن من بين الجهات المحايدة الشركات المصنعة لتلك الأجهزة والشركات الأخرى التي تتعاقد معها الجهة المختصة بتنفيذ النظام.

منع توريد أجهزة كشف رادارات قياس السرعة

وأكد رئيس اللجنة ضرورة منع توريد واستعمال أجهزة كشف رادارات قياس السرعة، لما لها من الأثر السلبي على السلامة العامة في الطرق السريعة وغيرها، مشيراً إلى أن اللجنة ترى أن أجهزة رصد السرعة كان لها أثرٌ فعَّال في التقليل من الحوادث حسب التقارير المعلنة، وتفيد بأن نظام المرور قد تضمن في المادة السادسة والسبعين وضع نقاط عن المخالفات بحسب خطورة المخالفة، وتسجيلها في سجل المخالف، ويترتب على ذلك سحب رخصة القيادة عند تجاوز الحد الأعلى المسموح به من النقاط، وقد وردت في اللائحة التنفيذية الأحكام التفصيلية لهذه المادة.

البطالة التكنولوجية

أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

هناك من تنبأ منذ عقود بأن المجتمع يتجه نحو حقبة من البطالة التكنولوجية. وذلك كنتيجة حتمية لانصرافه نحو اكتشاف طرق جديدة للعمل بكفاءة عالية، وذلك على حساب التوجه نحو اكتشاف استخدامات جديدة للقوى العاملة. فهل دخلنا تلك الحقبة؟.

أدى التقدم السريع في التقنية إلى أن يتضاعف عدد الترانزستورات في الرقاقات الحاسوبية، والتي تدخل في صنع الدوائر الإلكترونية المتكاملة، بمعدل مرة كل ١٨ شهرًا، إلى أن وصل - على مدى الـ ٤٠ عامًا الماضية- إلى ٤ مليارات ترانزيستور في الرقاقة الواحدة، مع زيادة هائلة في قدراتها على المعالجة المنطقية، ولازالت تلك القدرات تتضاعف عامًا بعد عام، حتى وصلنا إلى عصر ما يعرف بالحاسوب العملاق supercomputer، وعصر أجهزة الاستشعار الحاسوبية رخيصة الثمن التي تتيح إيجاد حلول غير مكلفة للمشاكل المستعصية، وحتى أصبح كثير من قضايا الخيال العلمي قاب قوسين أو أدنى من أن تكون حقيقة واقعة.

ويرى بعضنا أن فئات النخبة هي التي تجنى ثمار هذا التطور التكنولوجي الذي يقوض الوظائف التقليدية التي يشغلها غالبية البشر ولا يفرز إلا أعدادًا قليلة من الوظائف البديلة. فشركة مثل فيس بوك على سبيل المثال توظف عددًا قليلًا من العاملين وذلك مقارنة بشركة عريقة مثل كوداك التي اشتهرت بإنتاج مواد وأدوات التصوير والأفلام الفوتوغرافية، وذلك بالرغم من أن القيمة السوقية لفيس بوك تزيد عدة مرات عن كوداك.

وقد رصد الباحثون أصحاب هذا الرأي أنه للمرة الأولى منذ الأزمة الاقتصادية التي انتابت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، نجد أن أكثر من نصف الدخل الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يذهب إلى ١٠٪ من المواطنين الأمريكيين الأعلى دخلًا، وذلك في عام ٢٠١٢، وأن ذلك لا يقتصر على الولايات المتحدة، حيث تزيد هذه الفجوة بمعدل أكبر في كل من السويد وفنلنده وألمانيا.

وعلى الجانب الآخر، ثمة من يرى أنه لا توجد قاعدة اقتصادية تقول أنه سيتم دائمًا خلق وظائف جديدة، أو أن هناك توازنًا بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، فكل تقدم تقني من الممكن أن يكون لصالح مجوعة من الناس وذلك على حساب مجموعات أخرى، ومحصلة ذلك قد تكون هي نقص عدد الوظائف المتاحة، ولكن على المدى القصير. وإذا نظرنا إلى ما قبل الثورة الصناعية، سنجد أن أغلب الأمريكيين كانوا يعملون في الزراعة، والآن تبلغ نسبتهم حوالي ٢٪، ولم يحدث أنهم أصبحوا جميعًا بلا عمل، بل تم إعادة تأهيلهم.

فضلًا عن ذلك، فالتقنيات الرقمية هي تقنيات مكملة للإبداع البشري، وليست بديلة عنه. ويمكننا أن نرى كيف أدى ظهور الإنترنت إلى خلق العديد من الشركات، وكيف أن كثيرًا من الناس قد أصبحوا من أصحاب الملايين، وذلك من خلال قدراتهم الإبداعية لخلق أنواع جديدة من المنتجات والخدمات التي يمكن تقديمها بصورة رقمية. وقد أفرزت فيسبوك سبعة أشخاص على الأقل تزيد ثروتهم على مليار دولار. ولو سافر أحدنا عبر الماضي القريب – إلى تسعينيات القرن الماضي على سبيل المثال- سيجد أن وظيفة خبير في ضبط محركات البحث، أو صاحب قناة يوتيوبية هي من صور الخيال العلمي بالنسبة لمن عاشوا في هذه الفترة.

والآن ماذا نفعل؟

نحسب أنه إذا كان التطور التكنولوجي يمثل مسارًا حتميًا، فإن آثاره ليست حتمية، بل يمكننا أن نتحكم فيها بفاعلية من خلال التعليم. ويعتبر التعليم عبر الإنترنت هو الحل الملائم لسد الفجوة المهارية الناشئة، وكأن التطور التكنولوجي أراد أن يكفر عن خطاياه من خلال إتاحة فرص التعلم واكتساب المهارات المستجدة باستخدام نفس التكنولوجيا التي قضت على العديد من الوظائف.

أعضاء الشورى : برامج وزارة الشؤون الاجتماعية.. إغاثية لا إنمائية!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٣/٦/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتورة حمدة العنزي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة؛ رأى أحد الأعضاء أن الوزارة تعمل على توزيع إعانات لا تغني ولا تسمن من جوع، وتوفر إيواءً للمحتاجين، وكأن الوزارة تعمل على المحافظة على استمرارية حاجة الفقراء من خلال تقديم برامج إغاثة لا إنمائية، مشيراً إلى أن زيادة أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعي، مؤشر غير جيد، حيث الأصل أن تسهم الوزارة في تخفيض أعداد المستفيدين لا أن تفاخر بزيادتهم.

وأضاف العضو: إن الوزارة ترفع شعار «نساعد المحتاج ليساعد نفسه» منذ ما يقارب (١٥) سنة، إلا أنها لم تقدم إحصائية بمن تمكنت من مساعدتهم في سنة التقرير؛ ليكونوا مستقلين ومنتجين وغير محتاجين للوزارة.

وأبدى عضو آخر قلقه من زيادة عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وقال: إن ذلك يتطلب خطة لتقليص تلك الأعداد من خلال تمكين القادر على العمل بأن يصبح عنصرًا منتجًا، ومن خلال التجارة عوضًا عن انتظار معاش الضمان في نهاية كل شهر؟.

وتساءل عضو آخر عن أسباب ارتفاع أعداد المستفيدين من فئة المعاشات الضمانية من (٦٦٠) ألف حالة في عام ١٤٢٧/١٤٢٩هـ إلى أكثر من (٩٥٠) ألف حالة في عام التقرير، موضحاً أنه عند احتساب متوسط المبلغ المستحق للحالة – استنادًا إلى إجمالي المبلغ المقدر بنحو (١٦،٨) بليون ريال – فإن المتوسط يصل إلى (١،٤٢٢) ريالًا شهريًا، وهو ما يعادل الاستحقاق الشهري لثلاثة أفراد للحالة، بمعنى أن عدد الأفراد المستفيدين من المعاشات يصل إلى نحو (٣) ملايين فرد، وهو ما يعادل (١٥٪) من السكان السعوديين الذين يقعون تحت خط الفقر.

وأضاف أحد الأعضاء أنه بناءً على تقرير الوزارة؛ فإن إجمالي عدد النساء من أعداد المستفيدين من فئة المعاشات الضمانية يصل إلى حوالي (٤٩٨) ألف حالة، أي ما يعادل (٥٢٪) من إجمالي الحالات، مشيراً على أن ذلك يوضح أن ظاهرة الفقر تتركز في فئة النساء من مطلقات، ومهجورات، وأرامل، ورأى أن بعض العادات والسلوكيات الاجتماعية إضافة إلى بعض

الجوانب المتعلقة بالقيود النظامية قد أسهمت في تركز الفقر في فئة النساء، مثل: الزواج المبكر للفتيات، وعدم إكمال التعليم بعد الزواج، ومحدودية التعليم في المجالات المهنية للنساء، ومحدودية الفرص الوظيفية للنساء في القطاعين العام والخاص.

ودعا العضو الوزارة إلى النظر إلى هذه الظاهرة على أنها حالة فقر يجب اقتلاعها من جذورها، وتبنى برنامج توعوي لمعالجة تركّز حالة الفقر في النساء، وأن تتعاون مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة التعليم، ووزارة العمل، ووزارة الخدمة المدنية، بفتح المجال للفتيات في التخصصات المهنية والهندسية التي يتطلبها سوق العمل، وزيادة فرص العمل لهن في القطاعين العام والخاص.

التحول من العمل الرعوي إلى العمل الاجتماعي التنموي

ودعا العضو الوزارات، والصناديق، والبنوك المحلية، ومنظمات المجتمع المدني إلى الإسهام في ذلك، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في دعم المنشآت الصغيرة.

وطالب آخر بأن يتحول عمل الضمان الاجتماعي إلى عمل ذاتي التمويل من خلال تمكين ذوي الدخول المنخفضة، أو المنعدمة إلى تكوين مؤسسات صغيرة تدر عليهم الدخل.

كما طالب عضو آخر الوزارة بأن تتحول من العمل الاجتماعي الرعوي إلى العمل الاجتماعي التنموي، وهذه هي الطريقة الصحيحة التي يجب أن تسير عليها الوزارة. وقال : إن التحدي القادم هو تحول الوزارة من العمل التنموي إلى العمل الربحي، وكيفية أن تجعل الوزارة هذه القطاع قطاعًا ربحيًّا.

اقتراح بتقديم قسائم تخفيضات مواد استهلاكية لمستفيدي الضمان الاجتماعي

واقترح أحد الأعضاء أن تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الاتفاق مع الجهات الحكومية، والشركات، والمؤسسات الخاصة لمنح المحتاجين قسائم شراء مخفضة للسلع الاستهلاكية، والخدمات الحياتية، موضحاً أن هذه القسائم أنفع لهم من دراهم معدودة لا تعدو كونها فتاتًا في مقابل تكاليف الحياة الصعبة، وبالتالي؛ يضطرون إلى طلب المساعدة المستمرة في كل حين.

ورأى عضو آخر أن الوزارة أهملت جانب التربية والتعليم، لاسيما أن من أهم أسباب الفقر هو ضعف التعليم. مضيفاً أن الفقراء ليسوا أغبياء، ولكن ظروفهم المعيشية والبيئة المحيطة تشتت تركيزهم، وتضطرهم إلى عدم جعل هذا الجانب من أولوياتهم.

وزاد العضو أن التقرير لم يشر إلى أية برامج أو مشروعات متقدمة تعنى برفع المستوى التعليمي للأطفال المحتاجين، داعياً إلى إيجاد برنامج تربوي وتعليمي مكثف يستهدف رفع المستوى التربوي والتعليمي لأطفال هذه الفئة بما يساعدهم في دخول تخصصات جامعية نوعية تضمن لهم ولأسرهم – بإذن الله– حياة كريمة منتجة نافعة لهذا الوطن وأهله.

واستغرب أحد الأعضاء غياب التوزيع الجغرافي لأماكن الخدمات التي تقدمها الوزارة، عن التقرير، مشيرًا أن التقرير ذُكر أن عدد دور التوجيه الاجتماعي خمس دور، وعدد مؤسسات رعاية الفتيات سبع مؤسسات، وغيرها من البرامج والمبادرات التي ذكر عددها دون تحديد أماكنها في مناطق ومدن المملكة، فضلًا عن أن بعض هذه المراكز توجد في الرياض فقط.

مثل: مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين، وبرنامج الرعاية المنزلية للمعوقين والمسنين الذي انطلق عام ١٤٢٤هـ، (أي قبل ثلاثة عشر عامًا)، ولا يوجد سواه في مناطق المملكة، مطالباً الوزارة بمضاعفة جهودها بحيث تشمل الخدمات جميع الفئات المستهدفة في مختلف مناطق المملكة، فهناك كثير من الخدمات الضرورية التي قد لا تصل إلى بعض المحتاجين.

مشددًا على أهمية التوسع في إنشاء وافتتاح المزيد من دور التوجيه الاجتماعي، ودور الملاحظة الاجتماعية، ورعاية الأطفال المعوقين، وغيرها في جميع مناطق المملكة المختلفة.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى انتشار ظواهر لم تكن موجودة في مجتمعنا كعقوق الوالدين، والعنف الأُسري، وانتشار التدخين بين الأطفال، وغيرها من الظواهر البعيدة عن ديننا وقيمنا، وأخلاقنا، والتي تزداد نسبتها عامًا بعد عام، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الطلاق والعنوسة، مشيراً إلى أن أسباب تلك الظواهر تتعلق ببناء الأسرة، ومدى استقرارها وتماسكها، والرعاية والتوجيه داخل الأسرة. وطالب في ذات السياق وزارة الشؤون الاجتماعية بوصفها الجهة المناط بها هذا الدور بتفعيل دور ووحدات ومراكز الإرشاد الأسري لعلاج المشاكل الأسرية في مهدها.

وأشار آخر إلى أن من مهام واختصاصات المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية حسب ما ورد في المادة "الثالثة" من تنظيمه: "رصد القضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تشغل المجتمع السعودي ودراستها، والتوصل إلى حلول لها"، مطالباً المركز بدراسة هذه الظواهر لمعالجتها قبل تفاقمها حتى لا تؤدي إلى خسائر اجتماعية واقتصادية نتيجة انتشار الانحرافات السلوكية والفكرية.

وأفاد العضو أن ارتفاع نسب بعض هذه الظواهر أدى إلى انتشار مكاتب الاستشارات الأسرية في جو من الفوضى، وغياب الرقابة، وهبوط مستوى الاستشارات نتيجة وجود بعض المستشارين الأسريين ذوي الشهادات الوهمية، وسعي بعض هذه المكاتب إلى الربح واستنزاف المواطن بسبب ضعف الرقابة على تلك المراكز.

وبما إن وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة الرسمية المخولة بإصدار تراخيص مزاولة الاستشارات الأسرية، دعا العضو الوزارة إلى تكثيف جهودها في مراقبة تلك المراكز، ومعاقبة وإيقاف المراكز التي لديها خلل أو مخالفة.

ولاحظ آخر قصورًا من قبل الوزارة في تدريب منسوبيها الإداريين مقارنة بالمهنيين، مشيرًا إلى ما تضمنه التقرير من تدريب (٢٥٠٠) موظفٍ مهنيٍّ في معهد الإدارة العامة خلال السنوات الخمس الماضية، بمعدل (٥٠٠) موظف في السنة، إلى جانب تدريب (٢٠) موظفًا إداريًا بنسبة (٤٪) من المستهدف في سنة التقرير؛ وعد هذه النسبة ضئيلة مقارنة بما تحقق للموظفين الإداريين.

وأشار عضو آخر إلى تفوق المباني المستأجرة لوزارة الشؤون الاجتماعية وقطاعاتها المختلفة، على المباني الحكومية، حيث يفيد تقريرها بأن (١٥٨) مبنىً مستأجرًا من بين (٢٩٩) فرعًا موزعة على مناطق المملكة، وأبدى استغرابه لعدم إيضاح الوزارة في تقريرها للمباني التي تنفذها حاليًا.

تزايد أعداد المتسولين لا يوحي بوجود إدارة لمكافحة التسول

وتساءل أحد الأعضاء عن الأثر النفسي المترتب على الفتيات اللاتي يبقين في دور الحضانة في حال عدم وجود إدارة تربية في المنطقة، وكيف يتم التأكد من حصول الأيتام على الرعاية التامة من قبل الجمعيات الخيرية؟.

ولفت آخر النظر إلى ظاهرة التسول في المساجد، وعند إشارات المرور، وقال: إن ما نشاهده يوميًّا في المساجد وأمام إشارات المرور لا يوحي بوجود إدارة لمكافحة التسول، حيث نرى تسولًا منظمًا، دون حسيب أو رقيب.

وتطرق عضو آخر إلى مراكز رعاية شؤون الخادمات بالرياض الذي يستقبل الخادمات الهاربات، متسائلاً عن الخطوات لتطوير العمل في المراكز، كأن توضع عقوبات على المخالفين سواء من أصحاب العمل أو الهاربين.

وزاد عضو آخر أن هناك عدد كبير من الأطفال الذين يحتاجون إلى الحضانة والرعاية الأولية من سن الولادة إلى سن التمييز، مبينًا أن هذا الجانب من الرعاية نَسوي؛ لأن الطفل في هذه المرحلة يحتاج إلى شيء من الحنان.

وطالب بأن تقوم الوزارة بإنشاء دور للحضانة مكتملة الشروط لرعاية الأطفال في جميع مناطق المملكة بالوظائف المتخصصة للحاضنات والأمهات البديلات لهؤلاء الأطفال الذين قد يحتاجون لرعاية بسبب التفكك الأسري، أو فقد الوالدين، أو سقوط الولاية.

وبشأن زيادة ظاهرة العنف الأُسري في المجتمع حمَّل أحد الأعضاء الوزارة مسؤولية علاج هذه الظاهرة، مضيفاً إنها مسؤولية تنبع من المادة "الخامسة عشرة" من نظام الحماية من الإيذاء التي تنص على: "تتخذ الوزارة مع الجهات ذات العلاقة جميع التدابير الوقائية المناسبة للحماية من الإيذاء".

وطالب وزارة الشؤون الاجتماعية بتوفير معلومات إحصائية موثقة عن حالات الإيذاء، وتعزيز برامج التوعية والتثقيف التي تهدف إلى الحد من الإيذاء، وتوعية أفراد المجتمع بحقوقهم الشرعية والنظامية، ودعم إجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة المتعلقة بالإيذاء.

واعتبر عضو آخر أن الوزارة ما زالت تعاني من مشكلتها الأزلية، وهي عدم وضوح الرؤية في مجال تنمية الموارد البشرية، ويكفي الاستشهاد هنا بموضوع الابتعاث، إذ لم يبين التقرير طبيعة تخصصات المبتعثين والمبتعثات. والدرجة العلمية للابتعاث هل هي للحصول على البكالوريوس أو الماجستير، كما لا يوجد مبتعثون أو مبتعثات للحصول على درجة الدكتوراه،

إضافة إلى أن الوزارة ما زالت تبتعث لدراسة المصطلحات الاجتماعية في اللغة الإنجليزية.

ولاحظ أن البند المخصص للابتعاث والتدريب هو (١٣) مليون ريال فقط لا غير.

وبخصوص وكالة الضمان الاجتماعي قال أحد الأعضاء إنها في حقيقتها أشبه ما تكون بصندوق للضمان الاجتماعي يقدم المعونات للفئات المستحقة حسب المعايير المتبعة، مضيفاً أن معالي وزير الشؤون الاجتماعية يرأس مجلس البنك السعودي للتسليف والادخار،

وهو بنك مالي يعمل لخدمة فئات من المجتمع تشملها خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أن معاليه يرأس أيضًا مجلس إدارة الصندوق الخيري الاجتماعي.

وطالب العضو في مداخلته وزارة الشؤون الاجتماعية بأن تعيد النظر في وكالة الضمان الاجتماعي وفي بنك التسليف، وفي الصندوق الخيري الاجتماعي لإنشاء مؤسسة موحدة تعمل لخدمة هذه الفئات، ويكون العمل منسقًا وواضحًا.

واقترح آخر سلخ البرامج التنموية من وكالة الضمان الاجتماعي إلى وكالة التنمية الاجتماعية، مشيراً إلى أن وكالة الضمان الاجتماعي حاولت أن تشغل نفسها ببرامج تنموية اجتماعية،

فمن صالح هذه البرامج أن تنضوي تحت وكالة التنمية الاجتماعية، لتجنب التكرار والازدواجية في العمل.

مؤسسة الخطوط الحديدية .. خارج المسار!

ل. م. ناصر بن غازي العتيبي
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والعشرين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٩/٦/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة اللواء المهندس ناصر بن غازي العتيبي.

وبعد طرح تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، رأى أحد الأعضاء أنه من المناسب أن تتلاءم توصيات اللجنة مع الدليل الإرشادي للوصول الشامل في وسائط النقل البرية، بحيث يكون نص التوصية: «تطبيق برنامج الوصول الشامل للبيئة العمرانية، والوصول الشامل لوسائط النقل البرية لتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان سلامتهم».

وأوضح عضو آخر أن مفهوم النقل للسكك الحديدية هو ثقافة، واقتصاد، ويدعم النشاط التجاري، ويشجع السياحة، ويخفف معاناة الناس، مشيراً إلى أن ذلك غير واضح في رؤية المؤسسة، كما أن هناك بُعدًا استراتيجيًا أمنيًا من خلال نقل القوات، وأعمال الإغاثة وغير ذلك، مضيفاً في ذات السياق أنه إذا لم تستطع المؤسسة أن تقوم بواجبها؛ فلا بد من دعوة معالي وزير النقل رئيس مجلس الإدارة للإجابة على هذه التساؤلات.

وانتقد أحد الأعضاء خلو التقرير من مؤشرات قياس الأداء، والتي من أهمها رضا المستخدمين من تقديم الخدمة، مضيفاً أن هناك قصور في تحقيق ما هو مستهدف في جداول نقل الركاب كما أن هناك خلل في وضع الأهداف، وليس هناك طموح في تحقيق أهداف أعلى مما حُقق في السنة التي قبلها.

المؤسسة العامة للخطوط الحديدية
SAUDI RAILWAYS ORGANIZATION

المؤسسة بلا طموح.. وأخذت وقتًا طويلًا في إنجاز مشروعاتها

ورأى آخر أن المؤسسة أخذت وقتًا طويلًا في إنجاز المشروعات، كما أن مشروع قطار (الرياض – الدمام) وبعد تنفيذه لايزال يسير بسرعة بطيئة لدرجة عدم جذبه للركاب، مشيراً إلى أن هناك خلل وتكلفة عالية في تشغيل هذا القطار.

ولاحظ العضو إن المؤسسة ذكرت في تقريرها الإيرادات بينما لم تذكر المصروفات للمقارنة بين الجانبين، لافتاً النظر إلى أن هناك زيادة في الأرقام، ولابد من دراسة جدوى لهذه المشروعات، والاستفادة من الحاويات الأقل من تكلفة نقل الركاب، بدلًا من الشاحنات في طريق (الرياض – الدمام) السريع.

وتساءل أحد الأعضاء عن تكلفة قطار دول مجلس التعاون، وهل هو قطار كهربائي أم بالديزل؟ وهل هو مربح للمملكة؟ وماهي خارطة هذا القطار؟ وكم سيحمل من الركاب؟.

ولاحظ عضو آخر أن التقرير لم يذكر معايير جودة الخدمة المقدمة، حيث التوقعات كانت أكبر من الخدمة المقدمة، ولا توجد أي مؤشرات أو دراسات لرضى المسافرين، مشيرًا إلى نجاح المؤسسة في نقل الحاويات، فيما أخفقت في نقل الركاب، ورأى أهمية أن تراجع المؤسسة خططها وبياناتها، وأن تزود المجلس ببيانات حقيقية يمكن من خلالها تقديم الرؤى.

كما رأى آخر مناسبة توحيد مرجعية السكك الحديدية لهذه الهيئة، مضيفاً أن مشروعات السكك الحديدية تتوزع بين أكثر من جهة، بينما تدعو الحاجة إلى توحيد هذه الجهود.

عوامل السلامة في مشروع قطار الحرمين تحتاج إلى إعادة نظر

وزاد العضو أن عوامل السلامة في مشروع قطار الحرمين تحتاج إلى إعادة نظر، وذلك فيما يخص حجز المسار؛ حيث نُفذ سياج على جانبي المشروع، مقترحاً استبدال السياج بحواجز خُراسانية يوضع عليها السياج، بحيث يكون ارتفاع الحاجز (مترًا واحدًا) حسب مواصفات وزارة النقل.

وذهب أحد الأعضاء إلى عدم التفاؤل بتطور عمل المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، مشيرًا إلى أنها لم تقم بدورها خلال (٦٠) عامًا، ولم تخدم قطاع النقل البري من خلال السكك الحديدية كما هو مأمول منها.

ولفت العضو النظر إلى ما ذكرته لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في تقريرها بأن المؤسسة تمتلك أسطولًا من أحدث القطارات؛ وطالب اللجنة بمقارنة ذلك مع عدد القطارات في مصر، والسودان، وغيرها.

وأشار إلى تأجيل تاريخ تسليم مشروع قطار الحرمين الشريفين من عام (٢٠١٢م) إلى عام (٢٠١٥م) ولم يُسلَّم حتى الآن، كما أن المؤسسة لم تشر في تقريرها إلى أسباب التأجيل. كما تم تمديد العقود دون تبرير ذلك، و مع ذلك لم تتته بحسب التعديل الجديد.

وقال العضو: إن ما تضمنه التقرير بخصوص المرحلة "الثانية" من مشروع أعمال الخط الحديدي؛ غير مفهوم، ونسبة الإنجاز لا تتجاوز (٢٢٪) خلال ثلاث سنوات. أما مشروع قطار دول مجلس التعاون الخليجي؛ فلا يوجد تفاصيل محدثة عنه، وقد سمعنا أن هذا المشروع مُعطَّل.

ولفت العضو في مداخلته النظر إلى التناقض في مدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لخطوط السكك الحديدية، فعلى الرغم من حصول اللجنة المختصة على وعد من رئيس المؤسسة السابقة بتقديم المدة للخطة إلى عام ٢٠٣٠م؛ إلاّ أننا نجد في هذا التقرير إصرارًا على الانتظار إلى عام (٢٠٤٠م).

الشورى يدعو رعاية الشباب إلى مراجعة أنظمتها ولوائحها

دعا مجلس الشورى الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى مراجعة أنظمتها ولوائحها والعمل على تطويرها بما يواكب المستجدات في مجالي الشباب والرياضة وتطلعات القيادة والمجتمع، و معالجة التعثر في تنفيذ مشروعاتها الإنشائية وتطوير أساليب متابعة تنفيذ برامجها بما يؤدي إلى إنجازها في وقتها المحدد، وتضمين تقريرها السنوي القادم خطتها التطويرية لكافة برامجها ونشاطاتها.

جاء ذلك في قرار أصدر مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والعشرين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٩/٦/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

كما دعا المجلس الرئاسة إلى العمل على دعم اللجنة الأولمبية وحماية استقلالها الفني والمالي، وتطوير نظامها الأساسي، والاهتمام بالبرامج والأنشطة الثقافية والاجتماعية الموجهة للشباب والفتيات توازناً مع اهتمامها بالبرامج الرياضية، وزيادة المخصصات المالية لهذه البرامج.

وطالب المجلس بتكليف الرئاسة بالإشراف على الأندية والمراكز الرياضية التجارية، والعمل على تطويرها تحت لائحة موحدة يتم العمل بموجبها.

كما طالب المجلس في قراره الرئاسة وبالتعاون مع وزارة التعليم بالاهتمام بالشباب غير السعوديين المقيمين في المملكة، وبالذات طلاب المنح الدراسية في الجامعات السعودية لعمل برامج تربطهم بهذه البلاد ليكونوا سفراء جيدين بعد رجوعهم لبلدانهم.

مساواة اللاعبين من ذوي الاحتياجات الخاصة بزملائهم لاعبي منتخب كرة القدم من حيث المكافآت

وقرر المجلس مطالبة الرئاسة بتوفير الدعم المادي الكافي للأندية الرياضية لذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينها من تأمين المستلزمات المكانية والتجهيزية والبشرية اللازمة، ومساواة لاعبي كرة القدم من ذوي الاحتياجات الخاصة بزملائهم لاعبي كرة القدم من حيث المكافآت والجوائز.

وكان مجلس الشورى قد استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلتها رئيس اللجنة الدكتورة حمدة العنزي حيث أوضحت أن ما أشار إليه بعض الأعضاء أثناء مناقشة التقرير بشأن تحويل الرئاسة إلى وزارة أو هيئة، فاللجنة ترى أن الهيئة هي أنسب للرئاسة من أن تكون وزارة لوجود مجلس إدارة يتكون من عدد من الجهات الحكومية والمختصين، إضافة إلى مرونة في نظامها الإداري والمالي مما يمكِّنها من استقطاب الكفاءات المتخصصة، وإقامة المناشط الشبابية والرياضية بسهولة ويسر.

وفيما يتعلق بالاستفسار عن الجدوى من تحويل الرئاسة إلى هيئة، قالت رئيس اللجنة: إن هذا التحويل يحدد أهمية الدور الذي تقوم به الرئاسة العامة لرعاية الشباب، حيث إنها تتولى رعاية قطاع مهم يهتم بأكبر وأهم شريحة من أبناء الوطن وهم فئة الشباب.

د.حمدة العنزي: الهيئة أنسب للرئاسة من أن تكون وزارة بلا مرونة

كما أن الرئاسة تتولى إدارة قطاع الرياضة والذي تُمثل فئة الشباب فيه النسبة العظمى، إضافة إلى أن هذا القطاع يشرف على مجموعة كبيرة من المرافق العامة من مدن وملاعب وصالات رياضية وبيوت شباب.

وأضافت: ومن ناحية أخرى فإن من إيجابيات تحويل الرئاسة إلى هيئة الإيرادات المالية لهذا القطاع والمتمثلة في حقوق بيع شعار دوري المحترفين، وحقوق الدعاية والإعلان وغيرها، والتي تتسم بارتفاع إيراداتها وقابليتها للزيادة عاماً بعد عام، ومما لا شك فيه أن ذلك يعود على قطاع الشباب والرياضة بالتوسع في بناء المرافق الرياضية والشبابية.

وكذلك المرونة التي سوف يستفيد منها هذا القطاع، في حال تحوله إلى هيئة، أو مؤسسة عامة، والمتمثلة في الاستقلال المالي والإداري، ووجود مجلس إدارة يتمتع بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرار.

ومن إيجابيات التحويل تحسين الوضع الوظيفي للعاملين في هذا الجهاز من خلال استحداث كادر وظيفي مناسب لهم، وحصولهم على تأمين طبي لهم ولعائلاتهم، وغير ذلك من الميزات التي يتمتع بها العاملون في الهيئات العامة.

وبشأن المطالبة بالتوسع في فتح مكاتب الرئاسة في المحافظات قالت الدكتور حمدة العنزي: إن الرئاسة العامة لرعاية الشباب أفادت أنه يوجد لديها خطة مرحلية تعتمد على عدة معايير، منها: الكثافة السكانية للمحافظة، والمسافة بين النادي والمكتب الذي يُشرف عليه، وعدد الأندية في المحافظة، إضافة إلى أن التقنية سهلت التواصل والإشراف المباشر على مناشط الرئاسة وفروعها.

وأوضحت الدكتورة العنزي أن كثيرًا من الأنظمة والتشريعات تضمن المساواة بين الرياضيين من ذوي الإعاقات، والأصحاء منهم، لكن يبدو أن الاختلاف في ميزانية اتحادات الرياضة لذوي الاحتياجات الخاصة عن ميزانية اتحاد الرياضات العادية هو مربط الفرس في هذا الموضوع.

الشورى يطالب دارة الملك عبدالعزيز بالانفتاح على الجهود البحثية الأهلية

د. أحمد بن عمر الزيلعي
رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

طالب مجلس الشورى دارة الملك عبدالعزيز بالانفتاح على الجهود البحثية التي تضطلع بها المؤسسات الأهلية من حيث تمويل مشروعات علمية وبحثية مشتركة تحت إشراف الدارة، وإبرام شراكات مع جهات أخرى مماثلة لها، تتفق معها في المهام، والأهداف، والرؤى.

رفع قيمة جائزة الملك عبدالعزيز للكتاب إلى مبلغ أعلى من مئة ألف ريال

كما طالب المجلس في قراره دارة الملك عبدالعزيز برفع قيمة جائزة الملك عبدالعزيز للكتاب إلى مبلغ أعلى للكتاب الفائز تتناسب مع أهمية ومكانة من تنسب إليه الجائزة عوضًا عن مئة ألف ريال.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠/ ٦/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأكد المجلس على قراره السابق ونصه: «دعم دارة الملك عبدالعزيز باعتماد المبالغ اللازمة التي تمكنها من إكمال مشروعاتها، وأنشطتها في المجالات المختلفة».

وكان المجلس قد استمع لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار تجاه ما أبداه أعضاء المجلس من أراء وملحوظات ومقترحات أثناء مناقشة تقريرها وتوصياتها في جلسة ماضية، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي الذي أوضح أن الدارة بذلت جهدها في سبيل توفير عدد من وظائف الترجمة للغات مختلفة، وتم الإعلان عنها، ولكن للأسف لم يكن هناك متقدمون بمستوى تلك الوظائف، وبخاصة في اللغة العثمانية، وقد نسقت الدارة مع وزارة الخدمة المدنية، وتم تعيين ثلاثة مترجمين من اللغة الإنجليزية مع بداية ميزانية عام ٢٠١٥م.

وبين رئيس اللجنة أن الدارة مركزٌ يتبعه عدد من المراكز ينها مركز تاريخ مكة المكرمة، ومركز دراسات المدينة المنورة، ومركز دراسات البحر الأحمر بجدة، ومركز دراسات الخليج العربي بالمنطقة الشرقية، ومركز دراسات الطائف، مضيفاً أن القادم أكثر.

وأشار الدكتور الزيلعي إلى أن دارة الملك عبدالعزيز قد استفادت كثيراً من الاتفاقيات التي وقعتها مع عدد من الأرشيفات والمراكز العلمية في مختلف الدول، مبيناً أن العائد العلمي والبحثي في تلك الاتفاقيات يختلف حسب تجاوب الجهة الأخرى مع الدارة، وقد نتج عن تلك الاتفاقيات العديد من الإصدارات المتنوعة، وعقد الندوات والمؤتمرات المشتركة، وتصوير الوثائق، والزيارات المتبادلة.

وقال الدكتور الزيلعي: إن اللجنة لا تتفق مع مقترح تقليص المشروعات البحثية، بل تنادي بالتوسع وزيادة تنشيط حركة البحث العلمي في بلادنا، سواءً في الدارة أو غيرها، مؤكداً أن الدارة سعت جاهدة في سبيل إيجاد وقف مالي لهذه المراكز، وهي تدين بالشكر والامتنان لمجلس الشورى الذي دعمها بعدة قرارات سابقة؛ إلاّ أنه لم يتحقق شيء من ذلك، ولا زالت محاولات الدارة قائمة، ومساعيها حثيثة بهذا الخصوص.

وأفاد رئيس اللجنة أن مكتبة الدارة بجميع محتوياتها من كتب، ومراجع، ودوريات متاحةٌ للجميع على بوابة البحث الخاصة بالمكتبة على الشبكة الداخلية للدارة.

ويمكن للمرتادات من النساء عند زيارتهن لمركز الباحثات الاطلاع على هذه المحتويات من خلال هذه البوابة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمكتبة الرقمية، فيمكن لهن القراءة والتصوير من المكتبة مباشرة، حيث يتم التعامل مع طلب الباحثات بشكل سريع ولحظي؛ مؤكداً في هذا السياق أن تخصيص أيام محددة للنساء لزيارة المكتبة غير مجدٍ مع وجود مركز الباحثات المتاح لهن طوال أيام الأسبوع.

د.الزيلعي: تخصيص أيام محددة للنساء غير مجدٍ مع وجود مركز الباحثات

وختم رئيس اللجنة وجهة نظرها بالقول: إن مركز الملك عبدالعزيز التاريخي كتلة عمرانية كبرى، تضم المتحف الوطني، وهيئة الآثار، والدارة، وسواها، وقد خصصت الدارة قاعة متقدمة تعرض من خلالها نماذج مَتْحَفِيَّة، وقِطعاً متنوعة من مأثورات الملك عبدالعزيز، يزورها على مدار العام وفود رسمية عديدة، إضافة إلى مجموعات كبيرة من الطلاب والطالبات من مختلف المدارس.

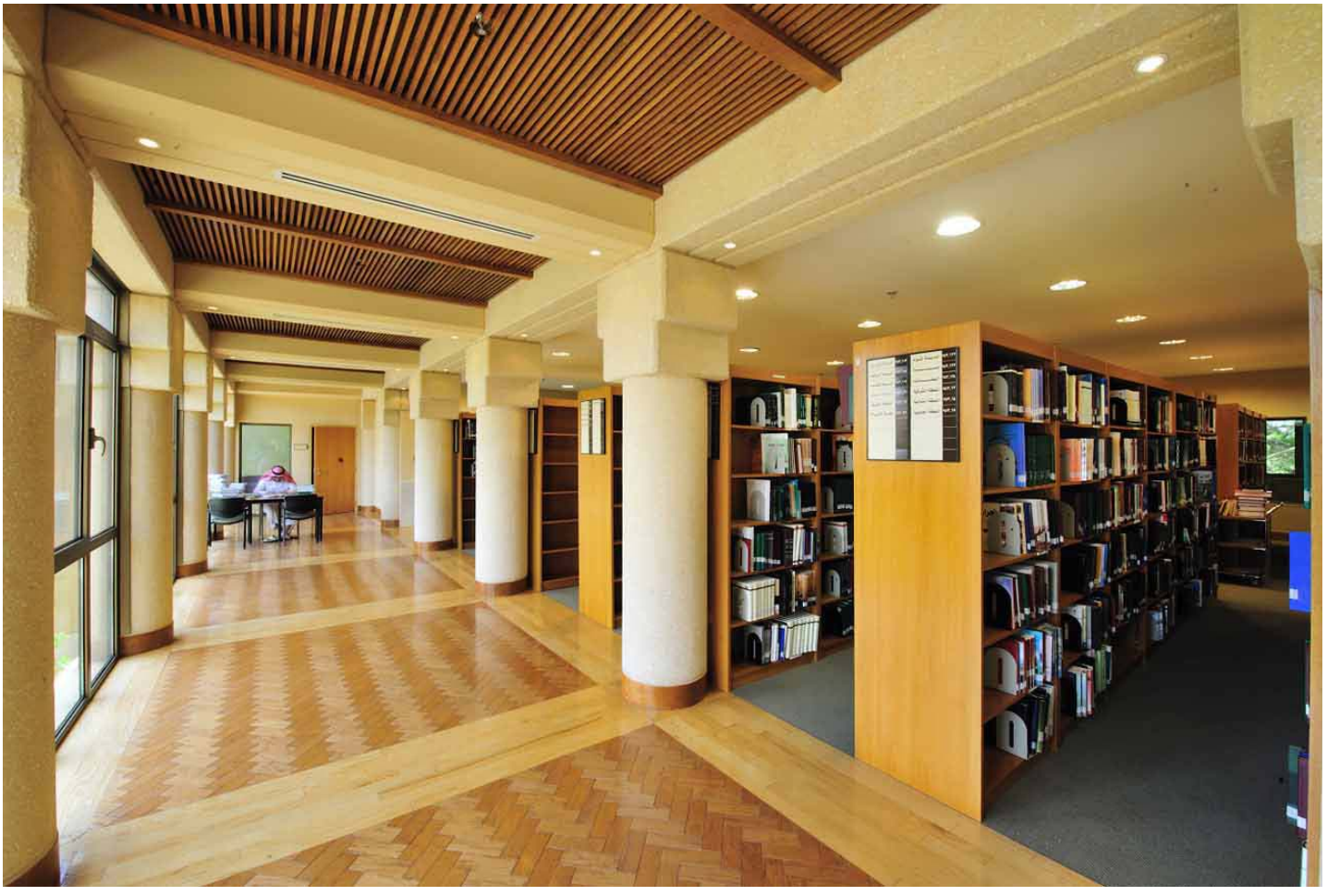

البيروقراطية تقيد المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة!!!

تساءل عدد من أعضاء مجلس الشورى عن أسباب عدم توطين التقنية في مجال تحلية المياه.

وقالوا: إن للمملكة أربعين عامًا في مجال تحلية المياه، إلا أننا لم نتجه إلى الصناعة ولم نتجه إلى الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقات المنتجة.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس في جلسته العادية الخامسة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٢/٦/١٤٣٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس،

اقتراح بتحويل المؤسسة إلى شركة مملوكة للدولة..

فقد طالب أحد الأعضاء بعد عرض تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة بضرورة النظر فيما ورد من المندوبين بأهمية تحويل المؤسسة إلى شركة مملوكة للدولة بالكامل، وأهمية دخولها إلى عالم الصناعات بشكل تجاري وتنوع مصادرها.

وأضاف عضو آخر: إن تحلية المياه مكلفة، ولولا دعم الدولة لها لما استطعنا استخدامها، وبالرغم من أن المملكة هي أكبر دولة في العالم في مجال تحلية المياه، إلا أن ترتيبها متأخر بالنسبة للتكنلوجيا في هذا المجال.

المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
Saline Water Conversion Corporation

مطالباً بتطوير تحلية المياه، مع ترشيد للمياه الجوفية التي تهدرَ في بعض المزارع.

ولفت آخر النظر إلى التحديات التي تعوق أو تؤخر تنفيذ المرحلة الحالية من برنامج التخصيص للمؤسسة العامة لتحلية المياه المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسة وتحويلها إلى شركة قابضة.

وأفاد العضو أن المملكة رائدة في صناعة تحلية المياه المالحة، وتعتبر المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من كبرى الكيانات في العالم المعنية بإنتاج المياه المحلاة من البحر، وهي تُدار من قبل شباب سعودي، بيد أنها تواجه اليوم صعوبات في وجود نظامين تعمل بهما المؤسسة، هما: نظام التشغيل والصيانة، ونظام الخدمة المدنية، مما أدى إلى إضعاف كفاءة مواردها البشرية.

وأشار إلى أن التقنية في مجال الطاقة الشمسية ستتطور في المستقبل البعيد، وسنعتمد عليها ونوفر النفط الخام لبيعه في السوق، فنحن بحاجة إلى إنشاء محطات متوسطة وصغيرة على ساحل البحر الأحمر لتحلية المياه بالتعاون مع القطاع الخاص، ستوفر فرص عمل للمواطنين.

وزاد العضو إن المؤسسة العامة لتحلية المياه تعاني من بيروقراطية أنظمة وإجراءات حكومية لا تتلاءم مع طبيعة أعمالها، ويحد من قدرتها على إبرام اتفاقيات وعقود تجارية وبناء مناخ استثماري يؤدي إلى إيجاد فرص الشراكة بينها وبين القطاع الخاص، مفيداً أن الحل الذي اقترحته المؤسسة وفق ما جاء في تقرير اللجنة هو تحويل المؤسسة إلى شركة مملوكة للدولة بالكامل.

وأضاف في هذا السياق: أن هذا الحل يجنبنا في هذه المرحلة التعقيدات القانونية والمالية والإدارية لتحويل المؤسسة إلى شركة قابضة، لكنه سيمكّنها من العمل على أُسس تجارية، وهو ما تحتاج إليه المؤسسة لتحسين أدائها والحفاظ على كوادرها البشرية وتمويل مشروعاتها.

وأكد أحد الأعضاء أهمية الاعتماد على تحلية مياه البحر والتركيز عليه؛ مضيفاً أن استنزاف المياه الجوفية على الزراعة غير المرشدَّة سيكون سيئًا في المستقبل على الدولة والأجيال القادمة، ورأى مناسبة تبني المؤسسة منهجًا وبرنامجًا واضحًا، بحيث نرى المملكة في يوم من الأيام وقد تعززت بشبكة هائلة من المياه المحلاة للمدن والقرى، وبناء هيكل كامل لسقاية هذا الشعب سقاية تعتمد على معطيات التقنية الحديثة وبالذات الطاقة الشمسية.

وأشار عضو آخر إلى شكوى المؤسسة من تسرب الموظفين على الرغم من وجود أكثر من (٣٣٠٠) وظيفة شاغرة، وتساءل عن عدم توظيف المؤسسة الشباب السعودي المؤهل في هذه الوظائف.

وبخصوص توطين التقنية رأى العضو أنه من غير المناسب أن نرى المؤسسة لا تصنع سوى (٥٪) من احتياجها لقطع الغيار، مطالباً بتشجيع المؤسسة القطاع الخاص للاستثمار في هذه التقنية وتصنيع قطع الغيار لمحطات التحلية.

وأكد أحد الأعضاء أن صناعة قطع الغيار والصيانة مجال واسع، مشيرًا إلى صدور قرار بهذا الشأن في عام ١٤٣٢هـ، بتفعيل بادرة صناعة قطع الغيار وتقنيات تحلية المياه والكهرباء والصناعات المختلفة، لما له من أهمية للأمن المائي.

وبالنسبة للأبحاث وتقنيات التحلية والتعاون على المستوى الدولي في هذا المجال، تساءل عضو آخر عن أسباب عدم إشراك الجامعات السعودية في اتفاقيات التعاون، مطالبًا بأن يكون للجامعات السعودية ومراكز البحوث دور في جهود البحث العلمي في المجالات ذات الصلة في أعمال المؤسسة.

مطالبة المؤسسة بأن تعدل أسعار المياه حسب الجودة

وأضاف آخر: إن معاناة المواطنين في المنطقة الشرقية من عدم وصول المياه المحلاة إليهم على الرغم من وجود محطات التحلية بالقرب منهم، كما أنهم يدفعون التكلفة نفسها، مطالباً المؤسسة بأن تعدل أسعار المياه حسب الجودة.

وطالب أحد الأعضاء بتفعيل برامج الطاقة النووية للأغراض السلمية والاستهلاكية البديلة، مؤكداً أنها ستوفر على الدولة مئات المليارات.

أعضاء شورى ينتقدون تدني القروض الإنتاجية في بنك التسليف مقارنة بالاجتماعية

البنك السعودي للتسليف والادخار
Saudi credit & Saving bank

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠/ ٦/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، الذي تلته رئيس اللجنة الدكتورة حمدة العنزي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، أشار أحد الأعضاء إلى أن البنك يقوم باستثمار الفوائض النقدية في سوق الأسهم المحلية، وقال: إن ذلك خارج نطاق أعمال البنك الرئيسة، ويشتت جهود الإدارة التي يفترض أن تكون منصبة على المهام الأساسية بالتوسع في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورأى عضو آخر أن هناك مشكلة لدى البنك في تحصيل القروض الإنتاجية، وذلك بنسبة (٢٩,٩٪)، مؤملاً النظر في سبب عدم التسديد؛ هل هو بسبب عدم نجاح هذه المشروعات، أو أسباب أخرى تخضع لنظام البنك.

وقال أحد الأعضاء: إن المشروعات المتناهية الصغر والأسر المنتجة تمكّن أفراد الأسرة من مزاولة العمل الحر من مكان إقامتهم، لإيجاد مصدر دخل لكافة أفراد الأسرة، إلا أنه وللأسف الشديد لا يتجاوز الحد الأعلى لهذا المسار خمسين ألف ريال فقط.

وأكد أهمية النظر برفع الحد الأعلى للقرض المقدم لمشروعات المتناهية الصغر، حيث وصل عدد القروض التي قدمها البنك للمشروعات المتناهية الصغر والأسر المنتجة (١،٠٠٠٠٢٦) قرضًا بقيمة (١٣،٥٠٠٠٠) مليون ريال، أي بمعدل (١٣،٠٠٠) ألف ريال.

واقترح عضو آخر إعادة هيكلة القروض، بعد أن أصبح البنك يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية، بحيث تتم هيكلتها بما ينسجم مع التنمية الاجتماعية ورفع كفاءتها. ورأى مناسبة دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية كيفية هيكلة هذه القروض لتكون أكثر كفاءة وإنتاجية لخدمة المستفيدين والمحتاجين أكثر من غيرهم، وألاّ يتحول هذا البنك إلى دعم المنشآت الصغيرة.

وعن القصور الذي ذكره البنك في برنامج الادخار، أشار أحد الأعضاء إلى أثناء دراسة اللجنة الخاصة التي شكلت في المجلس لدراسة إنشاء بنك الادخار؛ تمت معرفة المسؤول الرئيس في عدم تنشيط برنامج الادخار و مؤسسة النقد العربي السعودي.

وطالب العضو مؤسسة النقد العربي السعودي بالتعاون مع بنك التسليف والادخار. وأن تقوم لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أيضًا بالتواصل مع المسؤولين في اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة إنشاء بنك للادخار، فذلك يحقق التوافق بين ما توصلت إليه اللجنة الخاصة وما يحسن أن تأخذ به اللجنة المختصة بالمجلس.

وبشأن ما ورد من أمور مالية في التقرير أشار أحد الأعضاء إلى أنها مجرد بيانات خالية من المقارنات، مطالباً الوزارة بالتقرير المالي كاملًا.

ولفت العضو النظر إلى تدني القروض الإنتاجية مقارنة بالقروض الاجتماعية؛ مؤكداً أهمية استخدام وزارة الشؤون الاجتماعية الموارد المتاحة في هذا الصندوق، لتكون برامجه داعمة، ولتحويل الأسر المستلمة للمساعدة الاجتماعية كي تكون منتجة.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن بنك التسليف والادخار أنشأ مجلس الجهات الراعية في ظل غياب جهاز مؤسسي لرعاية المنشآت الصغيرة، وقال: إن هذا جانب مهم طالب به مجلس الشورى، واتخذ قرارات بشأن التنسيق

للجهود المبعثرة. متسائلاً عن المتوقع لهذا المجلس في ظل موافقة مجلس الوزراء في ١٤٣٧/١/١٣هـ، على الترتيبات والتنظيمات للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئة تم اقتراحها وإقرارها من قبل المجلس.

وأشار عضو آخر إلى أن إجمالي القروض الإنتاجية منذ إنشاء البنك حتى نهاية عام التقرير أقل من (٢٥٪) من القروض الاجتماعية لعام واحد وهو عام التقرير، مطالباً بمراجعة هذا الوضع لتصحيحه بما يتفق مع أهداف البنك في نظامه الجديد.

البنك بحاجة ماسة لمراجعة استراتيجيته

ولفت آخر النظر إلى أن البنك بحاجة ماسة لمراجعة إستراتيجية العمل لديه، بدلًا من التوسع في نشاط الإقراض الاجتماعي الذي يعزز النزعة الاستهلاكية لدى المواطنين بما يؤدي إلى البحث عن مزيد من القروض سواءً من البنك نفسه، أو من البنوك التجارية.

ودعا العضو البنك إلى الإسهام في نشر ثقافة الادخار والتوعية؛ والتركيز على القروض الإنتاجية لدعم المنشآت الصغيرة والناشئة، التي يشكل انتشارها ونموها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بما توفره من فرص عمل تخفف الطلب على الوظيفة العامة، أو البحث عن معونات البطالة.

وأشار أحد الأعضاء إلى شغور (٣١٪) من وظائف البنك وعده أمر ملفت، وأضاف: في الوقت الذي تشير تقارير الأجهزة الحكومية إلى معاناتها من نقص الكوادر البشرية؛ تكشف ذات التقارير عن وظائف شاغرة في هذه الأجهزة. ولاحظ العضو أن نسبة السداد من قروض المشاريع الإنتاجية متدنية جداً، ولم يتم تقديم تفسير واضح عن ذلك.

التركيز على القروض الإنتاجية يقضي على ثقافة الاستهلاك

وطالب عضو آخر البنك بتكثيف الجهود للتعريف ببرامجه، والوصول إلى الأفراد والمؤسسات المستفيدة منها لمعرفة ما يقدمه البنك من خدمات، ومنتجات، وتسهيلات، لكي تتحقق أهداف البنك، وأهداف التنمية الاجتماعية.

وزاد العضو أن برنامج الادخار غير ملموس، وغير معروض لدى قطاع كبير من المواطنين، إلى جانب غياب فهم الفرق بين المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، مضيفاً أن البنك مقصِّر من ناحية إعلامية، وتثقيفية، وطالبه بإبراز أنشطته وأهدافه في كل مناطق المملكة. مؤكدًا أهمية إنشاء صندوق للبنك لإنقاذ المشاريع المتعثرة والممولة من البنك.

اقتراح بإنشاء صندوق لإنقاذ المشاريع المتعثرة الممولة من البنك

وبخصوص إشكالية عدم تعاون الجهات الحكومية في تحصيل مستحقات البنك والبيانات المتعلقة بها وفق نظام البنك ونظام إيرادات الدولة والتي صدر بها قرار للمجلس في عام ١٤٢٦هـ، رأى أحد الأعضاء أن ذلك يعيق عمليات منح القروض الاجتماعية أو الإنتاجية، مطالباً المجلس بدراسة هذا الموضوع وتقديم الحلول لإزالة هذا المعوق.

وأضاف عضو آخر إن الظروف الاقتصادية والمالية لشريحة كبيرة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الغالبية العظمى من المستفيدين من قروض وتسهيلات البنك؛ تجعل من عملية الادخار والتوفير في الفترة الحالية ولسنوات قادمة ترفًا وحلمًا لا يمكن تحقيقه، وأمرًا غير واقعي، لافتاً النظر إلى أن المواطن ذو الدخل المحدود يلجأ إلى البنك للاقتراض لتلبية متطلباته، واحتياجاته الأساسية له ولأسرته، ولا يمكن أن يكون لديه فائض من المال ليدخره أو يوفره.

واقترح العضو دراسة إمكانية منح قروض وتسهيلات مالية لشريحة كبيرة من شباب وفتيات الوطن الراغبين في إكمال دراساتهم الجامعية أو العليا، ولم تتح لهم فرصة الدراسة في الجامعات الحكومية بسبب شروط القبول، أو محدودية المقاعد، أو تعذر الدراسة في الجامعات الأهلية لارتفاع رسومها الدراسية في ظل توقف المنح الدراسية الداخلية.

رئيس مجلس الشورى يزور باكستان ويؤكد أن المملكة تعيش فترة تحول تاريخية عنوانها العزم والمبادرة

تقرير – عادل الحربي

قام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة رسمية إلى جمهورية باكستان الإسلامية على رأس وفد ضم عدداً من أعضاء مجلس الشورى تلبية لدعوة رسمية تلقاها من معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) سردار أياز صادق وذلك خلال، حيث أجرى معاليه خلال الزيارة مباحثات مع فخامة الرئيس الباكستاني السيد ممنون حسين، ورئيس الجمعية الوطنية الباكستانية، ورئيس الوزراء نواز شريف.

واكتسبت الزيارة أهمية خاصة لبيان مواقف المملكة في القضايا العربية والإسلامية، ولا سيما بيان أهداف عاصفة الحزم وإعادة الأمل التي جاءت استجابة لنداء الشرعية اليمنية، لحماية الشعب اليمني الشقيق، من آلة القتل لميليشيات الحوثي، وما حققته من نتائج إيجابية وسط دعم عربي ودولي، كما جاءت الزيارة في ظل جهود المملكة في مكافحة الإرهاب

سردار صادق: موقف الجمعية من الأحداث في اليمن لا يعني تراجع الباكستان عن وقوفها إلى جانب المملكة في شتى الظروف

والدعوة لإنشاء تحالف إسلامي يكون سلاحًا في مواجهة آفة الإرهاب وتنسيق الجهود الإسلامية في هذا الصدد.

وتناولت مباحثات رئيس مجلس الشورى مع رئيس الجمعية الوطنية الباكستاني سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الباكستاني، وسبل فتح أفاق جديدة للتعاون والتنسيق البرلماني الثنائي بين الجانبين، وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين لما لهما من دور فاعلٍ في دفع أوجه التعاون البناء بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية.

وضم الوفد المرافق لمعالي الرئيس أعضاء المجلس معالي الدكتور سعد بن محمد الحريقي، والدكتور عبدالله بن حمد الحربي والدكتور فالح بن محمد الصغير.

استقبال الرئيس الباكستاني

الرئيس ميمون حسين : الشعب الباكستاني يكن احتراما كبيراً لخادم الحرمين الشريفين

أكد فخامة الرئيس ممنون حسين رئيس جمهورية باكستان الإسلامية المكانة الخاصة التي تحتلها المملكة العربية السعودية في قلوب الباكستانيين، مضيفاً أن الشعب الباكستاني يكن احترامًا كبيراً لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ويتطلع دائمًا لازدهار العلاقات بين بلاده والمملكة العربية السعودية.

وأشاد الرئيس ممنون حسين خلال استقباله معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالعلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين، مشيراً إلى أن التوافق بين الرياض وإسلام أباد وصل إلى حد التطابق في المواقف تجاه الكثير من القضايا الدولية.

وثمن الرئيس الباكستاني دعوة خادم الحرمين الشريفين للتحالف الإسلامي في مواجهة الإرهاب، مجدداً التأكيد على وقوف الباكستان مع هذا التحالف ودعمها الكامل للجهود التي تقوم بها المملكة في هذا المجال؛ من منطلق إيمان المسؤولين والمواطنين الباكستانيين بأن أمن وسيادة المملكة من أمن وسيادة بلادهم.

وأضاف إن بلاده عدلت مؤخراً الكثير من الأنظمة، واستحدثت عددًا من التشريعات التي تصب لصالح دعم الاستثمارات الأجنبية، لافتاً النظر إلى أولوية المستثمرين السعوديين في الاستفادة من هذه التسهيلات الاقتصادية التي تستهدف الرقي بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين لمستوى العلاقات السياسية والعسكرية المميزة.

من جهته أعرب معالي رئيس مجلس الشورى عن تقديره للمشاعر الصادقة التي وجدها الوفد من المسؤولين والمواطنين الباكستانيين، مشيراً إلى أن لباكستان مكانة خاصة لدى المواطنين السعوديين، حيث يعيش في المملكة قرابة المليوني مواطن باكستاني يتمتعون بالأمن والأمان والرعاية التي يستحقونها كضيوف أعزاء.

وقال معاليه: إن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - تعيش فترة تحول تاريخية عنوانها العزم والمبادرة، مضيفاً أن خادم الحرمين الشريفين بموهبته في الإدارة التي صقلتها معاصرته لخمسة ملوك يقود المملكة نحو أفاق جديدة داخليًا وخارجيًا.

ولفت الشيخ عبدالله بن محمد آل الشيخ إلى أن الجانب الاقتصادي في العلاقات بين البلدين لازال يحتاج إلى المزيد من الدعم ليرتقي لمستوى العلاقات السياسية والعسكرية والثقافية، مؤكداً ترحيب مجلس الشورى بمناقشة هذا الملف مع الجمعية الوطنية الباكستانية، واستقبال عدد من رجال الأعمال الباكستانيين لاطلاعهم على الأنظمة الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة والاستماع إلى ما يواجهونه من معوقات وما يحتاجونه من دعم خاص.

استقبال رئيس الوزراء الباكستاني

من جهة أخرى استقبل دولة السيد محمد نواز شريف رئيس الوزراء بجمهورية باكستان الإسلامية معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية باكستان الإسلامية عبدالله بن مرزوق الزهراني.

وأشاد الرئيس نواز شريف في بداية الاستقبال بالعلاقات الثنائية المتميزة التي تربط بلاده بالمملكة العربية السعودية قيادة وشعباً، مؤكداً أن العلاقات بين إسلام اباد والرياض لديها خصوصية تدفعها دائمًا نحو المزيد من التقارب.

وثمن الجهود التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للم الصف الإسلامي، وحل المشكلات التي تعترض السلام في المنطقة، مؤكداً أن مشاركة بلاده في التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب يأتي من منطلق إيمان الباكستان بأهمية الشراكة الدولية في مواجهة هذه الآفة التي تتطلب أعلى درجات التنسيق، وتأكيد لثقة بلاده في قيادة المملكة العربية السعودية وقدرتها على توحيد صف الأمة الإسلامية في مواجهة دعوات التطرف والإرهاب.

نواز شريف: علاقاتنا مع الرياض لديها خصوصية تدفعها دائماً نحو المزيد من التقارب

من جانبه ثمن معالي رئيس مجلس الشورى لدولة الرئيس نواز شريف حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مؤكداً أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حمله تحياته لقيادة الباكستان الشقيق وشعبه.

واستعرض معاليه العلاقات التاريخية التي تربط المملكة العربية السعودية بجمهورية الباكستان، مشيراً إلى أن المملكة قيادة وشعباً حريصة على أن تواصل هذه العلاقات التاريخية نموها لتشمل المزيد من المجالات والفرص.

كما استعرض معاليه مواقف المملكة العربية السعودية الداعمة للقضايا العربية والإسلامية لا سيما الموقف التاريخي الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - ضد الفئة الباغية في اليمن، وإطلاقه - حفظه الله - بدعم ومشاركة عربية ودولية عمليات عاصفة الحزم التي جاءت استجابة لنداء الشرعية اليمنية والشعب اليمني الشقيق؛ الذي اغتصبت مؤسساته الشرعية واختطف قراره من قبل جماعة الحوثي والرئيس المخلوع علي عبدالله صالح؛ لصالح حسابات إقليمية لا تراعي الشعب اليمني وأمنه واستقراره.

وأضاف معاليه أن جهود المملكة العربية السعودية في سبيل الاستقرار الإقليمي والدولي تطورت إلى الدعوة إلى التحالف الإسلامي الذي نجح في جمع ٤٠ دولة إسلامية تحت لواء واحد لمحاربة آفة الإرهاب، مؤكداً أن قيادة المملكة أطلقت هذا التحالف من منطلق مسؤوليتها تجاه الأمة الإسلامية التي تشتكي الشتات الذي أتاح لمنظمات ودول راعية للإرهاب أن تتحدث وتقتل وتفجر باسم الإسلام.

وفي ختام اللقاء أشاد الجانبان بدور لجنتي الصداقة في المجلسين، مؤكدين أهمية تفعيلها لما لها من دور فاعلٍ في دفع أوجه التعاون البناء بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية.

حضر اللقائين معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) سردار أياز صادق، وعدد من أعضاء الجمعية الوطنية الباكستانية، كما حضره أعضاء الوفد المرافق لمعالي رئيس مجلس، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية باكستان الإسلامية عبدالله بن مرزوق الزهراني.

الاجتماع برئيس الجمعية الوطنية الباكستانية

إلى ذلك عقد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اجتماعًا م معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) الباكستاني سردار أياز صادق، في مقر الجمعية الوطنية الباكستانية في إسلام أباد، بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية باكستان الإسلامية عبدالله بن مرزوق الزهراني.

وجرى خلال الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين المملكة وباكستان، ومجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية.

وأكد معالي السيد سردار أياز صادق متانة العلاقات التي تجمع المملكة وجمهورية باكستان في شتى المجالات، منوهاً في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية.

كما أكد أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، لافتاً النظر إلى الحرص على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين بشكل عام والعلاقات البرلمانية بشكل خاص.

وأوضح أن باكستان حكومة وشعباً تقف إلى جانب المملكة في شتى الظروف، مشيراً إلى أن بعض المواقف السياسية؛ خصوصاً موقف الجمعية من الأحداث في اليمن لا يعني بأي صورة التراجع عن هذا المبدأ، معتبراً في هذا الإطار أن أمن وسيادة المملكة من أمن وسيادة باكستان.

وأشار سردار أياز صادق أن مشاركة باكستان في التحالف الإسلامي الذي دعت إليه المملكة، وتمرين رعد الشمال، وحضور رئيس الوزراء وقائد

الجيش الباكستاني للتمرين جاء تعبيرًا عن موقف إسلام أباد الداعم للمملكة في مواجهتها لآفة الإرهاب.

من جانبه أكد معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حرص مجلس الشورى على تعزيز وتطوير العلاقة المتميزة بين البلدين عبر تكثيف الزيارات البرلمانية المتبادلة، وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية، والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن. مضيفًا أن العلاقات البرلمانية بين البلدين الشقيقين تستحق أن تنتقل إلى مرحلة متقدمة من التقارب والتعاون بما يعكس تميز العلاقات بين الجانبين.

واستعرض معاليه عددًا من المواقف السياسية للمملكة والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين بشكل عام، وبين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية بشكل خاص، مؤكداً أن مجلس الشورى يهمه أن يبقى البرلمان الباكستاني على إطلاع على مواقف المملكة من جميع القضايا الإقليمية والإسلامية.

وأشار معاليه في هذا الجانب إلى أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- اتخذت موقفاً تاريخيًا من اليمن استجابة لنداء الشرعية اليمنية؛ حيث أطلقت عمليات عاصفة الحزم بموافقة أممية ومشاركة عربية ودولية رداً على اغتصاب جماعة الحوثي والمخلوع علي عبدالله صالح للمؤسسات الشرعية في اليمن، واعتدائهم على الشعب اليمني ومقدراته لصالح حسابات إقليمية لا مصلحة لاستقرار اليمن ونماءه فيها.

وأضاف معاليه: إن المملكة حصدت العديد من النتائج الإيجابية من هذا القرار التاريخي الذي أستعاد الشرعية من مغتصبيها وسلمها للممثل الشرعي للشعب اليمني الشقيق، موضحاً أن موقف الجمعية الوطنية الباكستانية من هذه القضية هو أحد الأسباب الرئيسية لهذه الزيارة الناجحة؛ التي أجابت على الكثير من الأسئلة وأوضحت الموقف السعودي التاريخي للأشقاء في الجمعية، بالإضافة إلى نتائجها الأخرى المؤمل أن تعود على الجانبين بالفائدة.

من جهة أخرى استقبل رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني السيد ميان رضا رباني معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ووفد المجلس المرافق لمعاليه.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين، كما جرى بحث أوجه التعاون البرلماني بين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ الباكستاني، وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة لما لها من دور فاعلٍ في دفع أوجه التعاون البناء بين المجلسين.

كما سلم معالي رئيس مجلس الشورى للسيد ميان رضا رباني دعوة رسمية لزيارة المملكة.

الاجتماع مع وزير الخارجية

استقبل معالي وزير الخارجية الباكستاني سرتاج عزيز معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد المرافق لمعاليه وذلك في مقر وزارة الخارجية الباكستانية، حيث جرى استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، والمواقف المشتركة تجاه عدد من القضايا والتطورات الدولية.

وأشاد معالي وزير الخارجية بمستوى التنسيق السياسي بين المملكة وباكستان، مؤكداً أن إسلام اباد على اتفاق تام مع الرياض حيال العديد من القضايا على رأسها الحرب على الإرهاب، مشيداً في ذات السياق بتجربة المملكة في مواجهة الجماعات الإرهابية ونجاحها في المعالجة الفكرية مع عدد من معتنقي الفكر الضال.

واستعرض معالي رئيس مجلس الشورى خلال الاجتماع تجربة المملكة في مكافحة الإرهاب أمنيًا وفكريًا، مشيرًا إلى أن المملكة وعبر دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- للتحالف الإسلامي انتقلت إلى مرحلة القيادة الدولية في الحرب على الإرهاب.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد أوضح في تصريح صحافي بهذه المناسبة أن هذه الزيارة تأتي في سياق حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على تعزيز علاقاتها مع جمهورية باكستان الإسلامية وتنميتها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الشقيقين.

ونوه معاليه بمستوى العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية وما تشهده من تطور في مختلف المجالات بفضل من الله ثم بدعم القيادتين في البلدين الشقيقين، مشيراً إلى التعاون الوثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وتقارب وجهات نظر البلدين تجاه القضايا الاسلامية والدولية الراهنة.

وأضاف معالي رئيس مجلس الشورى إن تبادل الزيارات بين مجلس الشورى والبرلمان الباكستاني سواء على مستوى الرئاسة أو على مستوى لجان الصداقة تعكس الرغبة في دفع التعاون البرلماني بين الجانبين نحو آفاق أرحب بما يعزز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وزيادة مستوى التعاون والتنسيق بين الجانبين على مختلف الأصعدة.

وأشار معالي الدكتور آل الشيخ إلى أهمية دور الدبلوماسية البرلمانية التي يقوم بها مجلس الشورى بهدف تنمية وتطوير علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة، وبيان دور المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية وجهودها في مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بما يسهم في دعم الأمن والسلم الدوليين،

يفتتحه رئيس المجلس

مجلس الشورى ينظم ملتقى " الإرهاب والتنظيمات الإرهابية : الخطر والمواجهة"

يفتتح معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ملتقى «الإرهاب والتنظيمات الإرهابية : الخطر والمواجهة»، الذي ينظمه المجلس يوم الخميس الموافق ٥ شعبان ١٤٣٧هـ الموافق ١٢ مايو ٢٠١٦م في مقر المجلس بالرياض، بحضور عدد من أعضاء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدد من الخبراء والباحثين في مجال مكافحة الإرهاب.

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس الشورى رئيس اللجنة المنظمة للملتقى الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو – في تصريح بهذه المناسبة – أن تنظيم مجلس الشورى لهذا الملتقى يأتي في نطاق جهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله– لمواجهة الإرهاب والتصدي له بكافة صوره وأشكاله، مشيرًا إلى أن اهتمام المملكة بمكافحة هذه الآفة الخطيرة على الفرد والمجتمع، وجهودها في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي قد أثمرت عن تشكيل تحالف إسلامي عسكري يتكون من ٤٠ دولة لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله وألوانه.

وأفاد أن جهود المملكة امتدت بعطاء سخي من خلال مؤسسات دولية متخصصة وعلى رأسها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCTC) الذي أسهمت المملكة العربية السعودية في إنشائه، ودعمته بمبلغ (١١٠) ملايين دولار أمريكي. كما بادرت المملكة العربية السعودية إلى إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب النووي في فيينا ودعمته بملغ عشرة ملايين دولار أمريكي.

وأوضح الدكتور محمد آل عمرو أن "الإرهاب والتنظيمات الإرهابية: الخطر والمواجهة"، الذي ينظمه المجلس سيتناول في جلسته الأولى واقع الإرهاب والتدابير التشريعية لمواجهته ويرأس الجلسة مندوب المملكة الدائم لدى اليونسكو الدكتور زياد بن عبد الله الدريس.

ويتحدث في هذه الجلسة الدكتور ذعار المحيا والدكتور سلطان الطيار والدكتور معن الحافظ واللواء الدكتور خالد الخليوي واللواء الدكتور سعد الشهراني وعضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي، ومقرر الجلسة عضو المجلس الدكتور فاطمة القرني.

وفي الجلسة الثانية سيتم طرح موضوع استراتيجيات المعالجة للإرهاب ويرأس الجلسة الدكتور عبد العزيز الملحم، ويتحدث فيها الدكتور حمزة بن أحمد بيت المال،والدكتور عبدالرحمن الهدلق والدكتور عبد المنعم المشوح،

وعضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري، ومقرر الجلسة عضو مجلس الشورى الدكتور عبد العزيز الحرقان.

وتعرض الجلسة الأخيرة تجارب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في محاربة الإرهاب ويرأس الجلسة مدير عام قناة الإخبارية الأستاذ جاسر الجاسر ويتحدث فيها ممثل المملكة العربية السعودية العميد مهندس بسام عطية إضافة إلى عضو من المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وعضو من مجلس النواب بمملكة البحرين، فيما سيكون مقرر الجلسة عضو مجلس الشورى الدكتور أمل الشامان.

ولفت معالي الدكتور محمد آل عمرو النظر إلى أن الملتقى سيصدر في ختام أعماله عدة توصيات يؤمل منها دعم المبادرات الوطنية والإقليمية التي من شأنها تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب في مختلف جوانبه.

معرباً عن أمله بأن يكون هذا الملتقى إحدى الخطوات المتخذة في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الفكري،والذي يتضمن في إحدى جوانبه المجال التشريعي من خلال ما سيتم تناوله من أوراق عمل تتضمن تجارب متميزة لمكافحة الإرهاب.

ملتقى الإرهاب والتنظيمات الإرهابية: الخطر والمواجهة			
برنامج حفل الافتتاح			
أ-الافتتاح:			
آيات من القران الكريم			
كلمة رئيس اللجنة العلمية			
افتتاح الملتقى بكلمة ترحيبية من معالي رئيس مجلس الشورى			
الجلسة الاولى:			
عنوان الجلسة:	واقع الارهاب والتدابير التشريعية لمواجهته		
رئيس الجلسة:	الدكتور / زياد بن عبدالله الدريس, مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى اليونيسكو		
مقرر الجلسة:	الدكتورة / فاطمة بنت محمد القرني عضو مجلس الشورى		
المتحدثون:	د. ذعار بن نايف المحيا	د. سلطان بن محمد الطيار	د. فهد بن حمود العنزي عضو مجلس الشورى
	د. معن بن سليمان الحافظ	اللواء د./ خالد بن سليمان الخليوي	اللواء د./ سعد بن علي الشهراني
الجلسة الثانية:			
عنوان الجلسة:	استراتيجيات المعالجة للإرهاب		
رئيس الجلسة:	الدكتور / عبدالعزيز الملحم		
مقرر الجلسة:	الدكتور / عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان عضو مجلس الشورى		
المتحدثون:	د. حمزه بن أحمد بيت المال		د. فايز بن عبدالله الشهري عضو مجلس الشورى
	د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهدلق		د. عبدالمنعم بن سليمان المشوح
الجلسة الثالثة:			
عنوان الجلسة:	تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في محاربة الإرهاب		
رئيس الجلسة:	الأستاذ/ جاسر الجاسر, مدير عام قناة الإخبارية		
مقرر الجلسة:	الدكتورة / أمل بنت سلامة الشامان عضو مجلس الشورى		
المتحدثون:	عضو من المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات		
	نائب من مجلس النواب البحريني		
	ممثل عن المملكة العربية السعودية (العميد مهندس/ بسام بن زكي عطيه)		
	عضو من مجلس الشورى في سلطنة عمان		
	عضو من مجلس الشورى في دولة قطر		
	نائب من مجلس الأمة الكويتي		
ب-الختام:			
إعلان توصيات الملتقى			
تكريم المشاركين			
حفل الغداء			

د. عبدالله آل الشيخ زار جامعة الملك عبدالعزيز وألقى محاضرة عن الشورى وتطبيقها في المملكة

زار معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اليوم جامعة الملك عبدالعزيز يوم الأحد ١٧ رجب ١٤٣٧هـ، حيث التقى أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة ضمن برنامج النخبة الذي يشرف عليه سمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد، وحضور مدير الجامعة المكلف الدكتور عبدالرحمن بن عبيد اليوبي ووكلاء الجامعة، وعدد من أعضاء مجلس الشورى، والمهتمين بالعمل الشوري، وذلك في مركز الملك فيصل للمؤتمرات.

وتحدث معاليه، خلال المحاضرة التي ألقاها عن أهمية الشورى في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، والتزام حكام هذه البلاد بالنهج الإسلامي منذ تأسيس الدولة السعودية وحتى يومنا الحاضر حيث لم ينقطع العمل بالشورى.

كما قدم معاليه تعريفاً بمجلس الشورى واختصاصاته وصلاحياته، وآلية عمله، واختيار أعضائه، مشيراً إلى أن من مهام مجلس الشورى نقل القرار من التنظيم الإداري إلى التنظيم التشريعي، ونقل الصورة الإيجابية عن الشريعة الإسلامية. وأضاف إن الشورى لا يمكن أن تكون في الجوانب التي فيها نص شرعي. وإنما في الأمور العامة التي لا يوجد بها نص تشريعي.

وفي ختام المحاضرة أجاب معالي رئيس مجلس الشورى على تساؤلات الحضور واستفساراتهم حول الشورى في الإسلام وأعمال المجلس ودوره في صناعة القرار الوطني.

وفد اللجنة البرلمانية الخليجية المشتركة يزور البرلمان الأوروبي برئاسة الأمين العام لمجلس الشورى

تقرير: فيصل الشدي

اختتمت اللجنة البرلمانية الخليجية المشتركة برئاسة معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو زيارة رسمية إلى البرلمان الأوروبي في بروكسل خلال يومي ٢٠ و٢١ رجب ١٤٣٧هـ الموافق ٢٧ و٢٨ إبريل ٢٠١٦، بهدف تعزيز التعاون والحوار بين الجانبين.

وقد اجتمع وفد اللجنة خلال الزيارة بمعالي رئيس لجنة العلاقات مع شبه الجزيرة العربية ميشيل اليوت ماري وعدد من نواب البرلمان أعضاء اللجنة، بحضور رئيسة بعثة مجلس التعاون الخليجي في بروكسل السفيرة أمل الحمد.

وقد أكد معالي الأمين العام لمجلس الشورى رئيس وفد اللجنة البرلمانية الخليجية المشتركة الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو سعي المجالس البرلمانية بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي على أساس من الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة لمصلحة شعوبنا وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

د. آل عمرو: نسعى إلى تعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي على أساس من الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة

وأشار آل عمرو في كلمة ألقاها خلال الاجتماع إلى القانون الصادر من قبل البرلمان الاوروبي في عام ٢٠١١ والذي يدعو إلى تحقيق شراكة استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقال: إننا نتطلع إلى تنشيط هذه البنود والمبادىء الموجودة في القانون لمصلحة الجانبين.

وأضاف: نحن كبرلمانيين نحتاج إلى ممارسة وتطبيق العدالة والقانون والموضوعية، ونسعى للحصول على المعلومات بحيث نقوم باتخاذ قراراتنا اعتمادًا على مصادر برلمانية يعتمد عليها لا سيما أننا نعيش في زمن الثورة المعلوماتية والاتصالات المفتوحة بحيث يسهل تمرير الأكاذيب والإشاعات.

وأوضح أن الشعب الفلسطيني عانى اكثر من ٧٠ عامًا، حيث واجه القتل والنزوح والظلم والاضطهاد في ظل استمرار سلطات الاضطهاد الاسرائيلي في سياساتها الاستيطانية الارهابية غير عابئة بالفلسطينيين.

ودعا إلى حل عادل للقضية الفلسطينية وفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وأشار إلى أنه بالتوازي مع عمليات عاصفة الحزم العسكرية التي جاءت بطلب من الشرعية اليمنية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، تم إطلاق عملية إعادة الأمل لإغاثة الشعب اليمني، وتقديم المساعدات لهم سواء في المناطق المحررة،

أو المناطق التي تحاصرها المليشيات، حيث قدمت المملكة العربية السعودية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مساعدات غذائية وطبية تجاوزت تكلفتها حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٦ ثلاثمائة وستين مليون دولار، إلى جانب ما قدمته المؤسسات الرسمية والمنظمات المدنية في دول مجلس التعاون الخليجي من مساعدات ضخمة لأشقائنا في اليمن.

وأعرب عن تطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى عودة الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، من خلال الحوار السياسي، وتنفيذ مليشيات الحوثي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦، وتسليم السلاح ومؤسسات الدولة إلى الحكومة الشرعية، لينعم الشعب اليمني بالأمن والسلام.

وفي الشأن السوري أكد معالي الأمين العام لمجلس الشورى رئي وفد اللجنة البرلمانية الخليجية المشتركة أن الحل في سوريا لن يكون إلا سياسيًا، ووفقاً لمقررات جنيف١ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، معرباً عن تطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن تسفر الجهود الدولية الحالية على إرغام النظام السوري على القبول بإنشاء هيئة انتقالية تمارس كل الصلاحيات اللازمة لإدارة البلاد، لا مكان فيها لبشار الأسد.

دول مجلس التعاون استضافت أكثر من ٥ ملايين يمني وسوري

وعن مشكلة اللاجئين السوريين واليمنيين بيَّن معالي الدكتور محمد آل عمرو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استضافت نتيجة للأزمة في سوريا واليمن أكثر من (٥) ملايين مواطن يمني وسوري، ويعيش منهم حاليا أكثر من ٥٠٠ ألف تم منحهم حق الإقامة والعمل والرعاية الصحية والتعليم لأبنائهم ، كما قدمت دول مجلس التعاون الخليجي مساعدات غذائية وطبية للاجئين من أشقائنا السوريين في البلدان الأخرى، ولأشقائنا اليمنيين في بلادهم بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار في كلا البلدين.

ودعا إلى العمل على اتخاذ خطوات فعلية لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية وعدم الاكتفاء بعبارات المواساة والتعبير عن القلق. مؤكداً على عدم السماح للخوف من خطر الهجمات الإرهابية وتصاعد وتيرة الخطابات العنصرية أن تفقد دول العالم روح التضامن مع اللاجئين وتوفير سبل الحماية وإيجاد آليات دولية مناسبة وفقاً لمعايير تحمل المسؤولية المشتركة بين الدول.

وفي ملف الإرهاب استعرض الدكتور آل عمرو الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب داخلياً وخارجياً مقدماً التعازي لذوي الضحايا الذين قضوا في العمليتين الإرهابيتين اللتين وقعتا في العاصمة البلجيكية مؤخرًا.

دول مجلس التعاون تعمل على ترسيخ أمن المنطقة واستقرارها

وعن التدخلات الإيرانية في شؤون دول المنطقة والعالم العربي أوضح الأمين العام لمجلس الشورى رئيس الوفد البرلماني الخليجي أن دول مجلس التعاون تعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إلا أن المنطقة عانت منذ الثورة الخمينية من تدخل النظام الإيراني في الشؤون الداخلية لبعض دول المجلس، وبعض الدول العربية، وأنشأت مليشيات إرهابية مثل ما يسمى بحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، ودعمت بعض التنظيمات والخلايا الإرهابية في عدد من دول الخليج العربي و الدول العربية. هذا فضلا عن احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وتدخلها العسكري في سوريا ودعمها للميليشيات الحوثية في اليمن.

وقال « إن الإرهاب الإيراني لم يقف عند هذا الحد بل طال البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى طهران، ولعل ما حدث للبعثة الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في طهران، وقنصليتها في مشهد من اعتداء إرهابي مؤخراً خير دليل على ذلك.»

وكانت رئيس لجنة العلاقات مع شبه الجزيرة العربية ميشيل اليوت ماري قد استهلت الاجتماع بكلمة أعربت فيها عن سعادتها باستحداث وتشكيل اللجنة البرلمانية الخليجية لتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي ،مؤكدة أهمية تشكيل اللجنة في هذا الوقت المهم نظراً لما تمر به دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي من ضغوط أمنية واقتصادية تحتم ضرورة تعميق العلاقات ومد جسور التواصل وتبادل الخبرات بين الطرفين.

ميشيل ماري: دول مجلس التعاون شريك مهم على الصعيد السياسي والاقتصادي

وشددت على الأهمية التي يوليها البرلمان الأوروبي وخصوصاً لجنة العلاقات مع شبه الجزيرة العربية للعلاقات مع دول الخليج باعتبارها شريكاً مهماً على الصعيد السياسي والاقتصادي. وأضافت «آمل أن نقطع في المستقبل أشواطاً في تعميق علاقات الصداقة التي تربطنا للوصول إلى أرض مشتركة فيما بيننا وأتمنى أن يحمل المستقبل المزيد من الاجتماعات واللقاءات الثنائية بين الطرفين خصوصاً أننا نواجه نفس التحديات وعلى رأسها الإرهاب، وحرياً بنا وضع الخطط الإستراتيجية وأخذ الخطوات اللازمة والاستباقية من أجل الوقاية من خطر الإرهاب وتفاقم مأساته على الجانبين الخليجي والأوروبي. «.

ورحبت رئيسة بعثة مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي أمل الحمد بالتطورات الايجابية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عقد العديد من الاجتماعات الثنائية، كاشفة عن عقد المزيد من الاجتماعات بين الجانبين في المستقبل القريب لتعزيز العلاقات الاوروبية – الخليجية.

ودعا عضو مجلس الأمة الكويتي عبدالله المعيوف في كلمته إلى تطبيق القانون والعدالة كقاعدة لتعزيز الروابط بين الجانبين.

وقال المعيوف "إننا نشعر كمسلمين بأن هناك ازدواجية في المعايير بالتعامل مع القضية الفلسطينية وفي تطبيق حقوق الانسان».

وتطرق إلى مساهمة وجهود دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع مشكلة اللاجئين مؤكدا أن التعامل معهم في الدول الخليجية يقوم على أساس أنهم أخوة وأخوات.

ودعت عضو مجلس الشوري السعودي الأستاذة هدى الحليسي في كلمتها إلى احترام الثقافات والقيم الأخرى والهوية مشددة على تطبيق مبدأ التسامح وعدم التشدد مع الاختلافات في الاراء والقيم.

وقالت الحليسي " إن القيم الاسلامية هويتنا ولا أحد يريد أن يفقد هويته ونحن نريد أن نعززها وننقلها إلى الأجيال الجديدة».

وخلال الاجتماع جرى تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين أعضاء الوفد الخليجي وأعضاء اللجنة من الجانب الأوروبي.

الاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان في البرلمان

من جانب آخر اجتمع وفد اللجنة البرلمانية الخليجية المشتركة برئاسة معالي الأمين العام لمجلس الشورى خلال الزيارة مع رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي الينا فلينسيانو وأعضاء اللجنة.

واستعرض معالي الأمين العام لمجلس الشورى خلال الاجتماع جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مجال حقوق الإنسان، لافتاً النظر في كلمة ألقاها أمام اللجنة إلى ضرورة الإسراع في تكوين وتفعيل اللجنة الفنية المشتركة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان لما سيكون لها من أثر فعال في الجهود التي يبذلها الطرفان في صون ورعاية حقوق الإنسان.

وفد اللجنة يجتمع مع لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي

وضمن برنامج زيارة وفد اللجنة البرلمانية الخليجية المشتركة التقى الوفد رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي المار بروك.

وقد جرى خلال اللقاء نقاش حول تطور الأحداث في المنطقة والجهود المبذولة لإعادة الاستقرار للمنطقة وموقف دول مجلس التعاون الخليجي والبرلمان الأوروبي تجاه تلك الأحداث.

كما تم خلال الاجتماع بحث تطوير وتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي من خلال تفعيل لجان الصداقة البرلمانية وتبادل الزيارات بين الجانبين.

وقد ضم وفد اللجنة البرلمانية الخليجية المشتركة عضوي مجلس الشورى السعودي الدكتور زهير الحارثي والأستاذة هدى الحليسي، وعضوي المجلس الوطني الإتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذة عفراء راشد البسطي والدكتور محمد عبدالله المحرزي، وعضو مجلس النواب بمملكة البحرين النائب الأستاذ عيسى عبدالجبار الكوهجي والأمين العام أمين سر اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية بالمجلس الأستاذ/ عبدالله خلف الدوسري، ومن مجلس الشورى في سلطنة عمان الأستاذ/ توفيق عبدالحسين اللواتيا.

كما ضم الوفد عضو مجلس الشورى بدولة قطر الأستاذ محمد عبد الله السليطي والسكرتير العام للمجلس فهد الخيارين، وعضوي مجلس الأمة بدولة الكويت الأستاذ/ أحمد سليمان القضيبي والأستاذ/ عبدالله يوسف المعيوف والأمين العام لمجلس الأمة الأستاذ علام علي الكندري.

عضـــو الشـــورى أ.د. عـــوض الأســـمري ..

من قريته النائية في « بللسمر » إلى مراكز بحوث الجامعات التابعة ل « ناسا »

حوار - منصور العساف

درس المراحل الأولى من تعليمه في القرى النائية، وتنقل عبر عدد من المدارس بمراحل تعليمه الابتدائي؛ فالمرحلة المتوسطة والثانوية، ومن « بللسمر » إلى مدينة الرياض التي درس فيها المرحلة الثانوية ليلتحق بعدها بجامعة الملك سعود ويختار كلية الهندسة التي أهلته ليصبح مهندسًا فأستاذًا مساعدًا إلى أن حقق درجة «بروفسور» في دراساته العليا في ولاية «أوهايو» بالولايات المتحدة الأمريكية، ليعود إلى بلاده أستاذًا جامعيًا وخبيرًا في مجاله وتخصصه، قبل أن يصبح عضوًا فاعلًا في مجلس الشورى في دورته السادسة ونائبًا لرئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس.

الأستاذ الدكتور عوض بن خزيم الأسمري تحدث في حوار مع مجلة « الشورى » عن بداياته الدراسية وحياته الأكاديمية والعملية، وكيفية تعيينه بمجلس الشورى، الذي يأمل مع بقية زملائه أعضاء مجلس الشورى أن يحققوا تطلعات القيادة الرشيدة، وتطلعات المواطن، فإلى تفاصيل الحوار.....

س١- الولادة والطفولة متى وأين كانت؟

- الولادة كانت عام ١٣٧٨هـ في مركز حوراء في للسمر الذي يقع شمال مدينة أبها، ويبعد عنها ما يقارب (١٢٠ كم) ولدت يتيم الأب، حيث توفي والدي - رحمه الله - قبل ولادتي بثلاثة أشهر، ونشأت مع والدتي في قرية «آل الصدر» في كنف العم الفاضل مسفر بن علي الغانم، ودرست الابتدائية في مدرسة «مروان بن الحكم» الابتدائية في قرية «آل بن شثة»، والتي تبعد حوالي سبعة كيلومترات عن مقر إقامتي، وكنت أذهب إلى المدرسة مشيًا على الأقدام، نقطع حوالي ١٤ كيلومترًا يوميًا ذهابًا وإيابًا، وغالبًا ما يكون هناك أمطار غزيرة وبرد قارس.

صورة ضيفنا عندما كان في الصف الثاني ابتدائي. تم اعادة اخراجها بالألوان لاحقاً

س٢ - ما الذي تذكره عن البدايات الأولى في المرحلة الدراسية؟

أيام جميلة فعندما بلغت الثانية عشرة من العمر، انتقلت إلى بيت جدّي الشيخ علي بن عبدالله آل سرور بن مارد (في قرية عطف بن قرضان) بوادي خرص التابع لمركز حوراء (حالياً)، وعشت في كنف العم الشيخ حسن بن علي آل سرور بن مارد، وقد شكلت هذه الفترة منعطفًا جديدًا في حياتي. إذ أنها تُعَد من أصعب مراحل العمر وأكثرها فائدة، وذلك لعدة أسباب منها: ابتعادي عن والدتي، فقد فقدت حنانها واهتمامها وتوجيهاتها ونصائحها وتشجيعها.

أما التحدي الثاني فهو كثرة الضيوف والزوار في بيت الجد، وهذا يجعلنا أمام تحد لإرضاء الضيف وخدمته؛ لأن منزل الجد «علي» بيت مشيخة ويقصده الكثير من أطراف بللسمر ومن بيشة وغيرها، كي يسوقوا ما لديهم من تمور أو أغنام أو حبوب لسوق الاثنين المجاور فقد كان منزلنا عامرًا بالضيوف ليلة الأحد والاثنين في تلك المدة. ولكن تلك الحقبة الزمنية من حياتي أزكت في نفسي سيرة والدي وجدي -يرحمهما الله- العطرة؛ روح التسامح والمحبة وفجرت فيها ينابيع العزة والفخر.

هذه الصورة التقطت للدكتور عوض عندما كان في المرحلة المتوسطة، بمتوسطة بللسمر مركز الاثنين.

كذلك كان العم حسن - رحمه الله - يهتم كثيرًا في زراعة الحقول والتجارة، وبما أن مزارع الجد «علي» - تغمده الله بواسع رحمته - تعد من أكبر الأملاك والقطع الزراعية في منطقة بللسمر.

فقد أُرهقت أثناء إجازات الصيف، إذ أن بداية الإجازة حصاد مزارع البر والشعير، ونهايتها حصاد الذرة والتي نقضي أكثر من ١٤ ساعة - من بعد صلاة الفجر إلى بعد صلاة المغرب- وقوفًا في الشمس الحارقة نحرس محصول الذرة من الطيور، ولك أن تتخيل آخر النهار عندما يأتي الأهل ويتفقدون عذوق الذرة، فإن تبين لهم بأن الطيور أكلت منها، فقد تنام بدون طعام تلك الليلة.

اليتم والغربة لم يمنعاني من مواصلة تعليمي

كانت هذه المحاصيل في تلك المدة (قبل عام ١٣٩٣هـ)، ذات جدوى اقتصادية عالية، إذ أنها تكاد أن تكون المواد الأساسية للغذاء والتجارة.... كان معظم أفراد الريف في حينه يستخدمون محصول «البر» في التعاملات التجارية لشراء المنتوجات الأخرى. مثل البن والتمر والسكر والهيل وغيرها. بل كانت الأسعار - في حينه - مقيدة بقيمة صاع البر، فقد تزيد القيمة وقد تقل مثل سعر برميل النفط في السوق العالمية حالياً.

يضاف إلى ما سبق بأن تلك الفترة كانت من أصعب الأيام التي عشتها في حياتي، حيث أنني انتقلت إلى مركز الاثنين لدراسة المرحلة المتوسطة في «متوسطة بللسمر»، والتي تبعد حوالي ٢٠ كيلومترًا، مما اضطر عمي الشيخ حسن (رحمة الله عليه) إلى استئجار سكن لي بمركز الاثنين، وكان الإيجار بمعدّل ٣٠ ريالًا في الشهر. عشت في تلك الفترة أعزبًا لمدة ٣ سنوات، معتمداً - بعد الله- على نفسي في غسل ملابسي، وطهي طعامي، ومذاكرة دروسي.

كان معي بعض الأصدقاء العزاب، وقد قضيت معهم أمتع الأوقات، واعتمدنا على أنفسنا اعتمادًا كليًا، وكان يوم الاثنين هو يوم البيع والشراء، ويعرف (بسوق الاثنين)، حيث يأتي المتسوقون من المناطق المجاورة للبيع والشراء في هذا اليوم من الأسبوع (الاثنين)، وكانت المدرسة المتوسطة وسط السوق، وكان بعض المتسوقين يأتون بالمواشي والدواب ويقيدونها قريبًا من المدرسة، ولكنها في الوقت نفسه، كانت من أسعد الأيام. ففي هذا اليوم يأتي أولياء الأمور للاطمئنان علينا وقضاء حوائجنا، ونستقي منهم أخبار الجماعة والديرة. كانت غربة رغم قرب المسافة، وذلك لعدم وجود وسائل النقل الحديثة، وعدم وجود اتصالات.

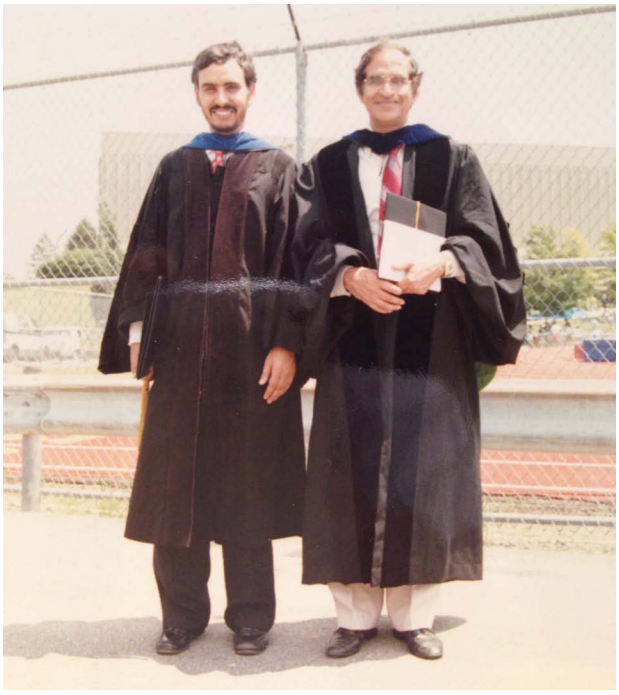

مشرف رسالة الدكتوراه البرفيسور كواترا رئيس الدراسات العليا ومركز أبحاث الاتصالات المدعوم من وكالة ناسا

كنت الوحيد الذي يوجد لديه مذياع – في حينه–، واذكر أننا كنا نتابع عبر المذياع بطولة كأس الخليج لكرة القدم. فكنا في فترة العصر نتجمع لسماع المباراة، ولكن صابنا الهمّ والذهول من نتيجة مباراة السعودية والكويت، فقد تفوق علينا المنتخب الكويتي، وتلاشت حظوظنا في الحصول على كأس البطولة، لكن بمجملها كانت بداية التشجيع والتعـاطف مع المنتخب.

تنقلت بين القرى والمدن ولا أنسى هذه الذكريات

س٣ – أساتذة ومعلمون ما يزالون في ذاكرة الدكتور عوض الأسمري؟

– هناك عدد من الأساتذة والمعلمين كان لهم بصمات إيجابية في حياتي، وآخرون كانوا على النقيض، ولكن الزمن الذي عشت فيه كانت القاعدة المعروفة والمتداولة لدى الأهالي والمدرسة أن (اللحم لكم والعظم لنا)، بمعنى آخر اللحم للمدرسة والعظم للبيت. مدير مدرسة مروان بن الحكم الابتدائية الأستاذ عبدالله بن محمد الحديدي الأسمري أكن له بالغ الحب والتقدير والاحترام.

ومن بين القصص التي أتذكرها له عندما كنت في الصف الثاني ابتدائي، طلب منا حفظ سورة الملك وتسميعها في الفصل، ووعدنا بأن يكافئ من يحفظها، كنت أول تلميذ سمّعها – حفظاً – في الفصل؛ وكانت المكافأة أربعة قروش، وعندما استلمت المكافأة الثمينة غمرني الفرح والحزن في آنٍ واحد؛ الفرح كونها أول نقود أملكها في حياتي، وأما الحزن فكان في كيفية الحافظ عليها وفيما سأستخدمها، حيث لا يوجد دكاكين ولا أسواق قريبة.

فسوق (مركز الاثنين) يبعد حوالي ٢٠ كيلومترًا، وحينها لا يوجد إلا مركبتان إحداهما يقودها العم مسفر بن غانم والأخرى علي بن مذكر، وكلاهما يخدمان فيما بين بللسمر وجدة والرياض رغم صعوبة الطرق. فقد يقضون أكثر من شهر في المشوار الواحد.

كذلك معظم أساتذة الرياضيات في المرحة الابتدائية كالأستاذ محمد أبو دية، محمد المصري في ثانوية اليمامة بالرياض كانا من أعظم وأفضل المعلمين في حياتي؛ كذلك أستاذ اللغة الإنجليزية البريطاني في ثانوية اليمامة، حيث درست المرحلتين – أولى وثاني ثانوي– في الرياض، كان حريصًا على أداء الواجب في الوقت المحدد، وعدم التحدث باللغة العربية أثناء حصته؛ بل يجبرنا على الحديث باللغة الإنجليزية.

أما من لهم أثر سلبي مع عدم ذكر أسمائهم، فكان هناك أستاذ في المرحلة الابتدائية كان السبب في هروب الكثير من الطلاب من المدرسة، وكنت من ضمن من تعرض لأذاه، رغم أنني كنت طالبًا متميزًا في الفصل.

لكنه ضربني– عمدًا– بالعصا في رأسي عندما أجبت على سؤال طرحه بدون إذنه وبسرعة كي ألفت نظره بأني تلميذ مجتهد؛ ولكن فجأة انهمر الدم بغزارة على وجهي، ولم أجد من يواسيني إلا والدتي، وزوجها العم الغالي مسفر، حيث أعادني إلى المدرسة رغم هروبي منها وكرهي الشديد لها بعد هذه الحادثة، كما أن الفضل يعود لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً ثم لوالدتي في تربيتي.

س٤ – أصدقاء ورفقـاء مراحـل التعليـم الأولى، أين موقعهم من يومياتك؟

– أصدقاء المرحلة الابتدائية والمتوسطة هم من أحب الأصدقاء وأقربهم إلى النفس، ولا نزال نتقابل ونتذكر ذكريات الطفولة، منهم من انقطع عني أكثر من ٢٥ سنه، ولكن بفضل الله سبحانه ثم وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحنا نتواصل مع بعضنا البعض بشكل شبه يومي، ومنهم على سبيل

المثال: الأستاذ عبدالله فايز عاطف مدير مستشفى بللسمر (سابقًا)، والمعلم الفاضل ناصر بن محمد بن عبدالعزيز الأسمري، واللواء شداد بن ناصر بن حيله (طيران الحرس الوطني)، والعميد صيدلي الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخنين، زميل المتوسطة والثانوية، وفضيلة الشيخ عازب آل مسبل عضو مجلس الشورى الحالي، كان زميلًا لي في إحدى مراحل المتوسطة، والأخ الحبيب اللواء أحمد بن علي بن مصعفق مساعد مدير الأمن العام زميل المرحلة المتوسطة. ومن زملاء الثانوية معالي الوزير الأخ الدكتور سعود بن سعيد المتحمي ومعالي الأخ الغالي الدكتور محمد بن علي آل هيازع عضو مجلس الشورى.

س٥- اهتماماتك في مرحلة الشباب.

بفضلٍ من الله ثم بفضل رعاية حكومتنا الرشيدة التي شملت الكبير والصغير والقاصي والداني، فقد عشنا في قرانا النائية في أمن وعيش رغيد، وتوفرت لنا سبل العيش الكريم، وقد أصبحت جميع الطلبات في متناول أيدينا، وعليه فقد كان اهتمام مرحلة الشباب هو نهل العلم والتركيز على الدراسة والمحافظة على ما بناه الآباء والأجداد من ماضي تليد يجعلني تحت ضغط نفسي كي أحافظ على سمعتهم الطيبة ومكانتهم الاجتماعية، فقد قضيت معظم وقتي في الدراسة وتحصيل العلم اللائق داخل المملكة وخارجها، رغبةً في الإسهام والمشاركة في خدمة مملكتنا الحبيبة، وبفضل من الله ثم بفضل الدعم السخي للتعليم من حكومة هذه البلاد الرشيدة، وحصلت على شهادة الدكتوراه في أدق التخصصات العلمية، وأنا ابن القرية النائية في سفوح جبال عسير، فلا نقول إلا الحمد لله أولاً وأخيراً، ثم جزا الله حكام هذه البلاد عنا خير الجزاء.

معمل الاتصالات بجانب أحد الأقمار الاصطناعية المستخدمة لإرسال الصور الرقمية المضغوطة

س٦- أصدقاء المرحلة الجامعية، هل ما زلت على تواصل معهم، وما الذي تذكره من الأحداث الاجتماعية التي واكبت تلك الفترة؟

- المرحلة الجامعية كانت في كلية الهندسة بجامعة الملك سعود في الرياض، واتسمت تلك المرحلة بصعوبة الدراسة، لكنها علمتني الاعتماد على النفس، وكانت الدراسة تبدأ من الساعة الثامنة إلى الساعة الخامسة عصرًا، حيث أن عدد الساعات بالفصل الدراسي عشرين ساعة، وكنا ندرس بنظام الساعات، وكان عدد الساعات المطلوبة للتخرج خلال خمس سنوات - في حينها - ٢٠٠ ساعة، والدراسة باللغة الإنجليزية مع صعوبة المواد، إلى جانب البعد عن الأهل، والأصدقاء، والأقارب. كنا نقضي معظم الوقت في السكن الجامعي.

خلق هذا الجو أصدقاء وأحبة من داخل المملكة وخارجها، حيث كان يدرس معنا طلاب من اليمن وفلسطين وسوريا والأردن ومن دول الخليج العربي، وكذلك من الهند وباكستان. وهذا الجو الجامعي أكسبنا عددًا من التجارب الجديدة التي كنا نجهلها، كما أن أعضاء هيئه التدريس في حينها كانوا من أعظم علماء المسلمين.

فعلى سبيل المثال: البروفيسور أسر زكي - رحمه الله - وهو من العلماء الأفذاذ في مجال الاتصالات على مستوى العالم، والمرحوم الدكتور عبد رب النبي من العلماء المشهورين في الرياضيات، والبرفسور- المرحوم بإذن الله - نبيل صالح أستاذ الاتصالات المشرف على مشروع التخرج، والبروفيسور محمد عبيد أطال الله عمره قمة في الأدب وهامة علمية ومثل يحتذى به في الجهد والإخلاص في العمل، والبروفيسور الغالي د. محمد الحيدر عميد كلية الهندسة وهو من ساعدني في اختيار الجامعة أثناء البعثة خارج المملكة، حيث حصلت على قبول عدد من الجامعات. فأشكره على اختيار جامعة ولاية أوهايو، بمدينة كولومبس. فقد كان اختيارًا موفقًا ولله الحمد أولًا.

مرحلة البكالوريوس كانت منعطفًا حقيقيًا في حياتي؛ كانت في بداية أحداث إيران، واقتحام جماعة مسلحة للحرم المكي الشريف، كما وافقت بداية الحرب في أفغانستان، وكذلك الحرب العراقية الإيرانية، فقد سببت لنا هذه الأحداث القلق وتشتت وتضارب الأفكار، وخصوصاً أنه كان معنا طلاب من دول الخليج العربي ذوو اهتمامات سياسية وأفكار تختلف عما اعتدنا عليه من براءة الريف وصفاء العقل والسريرة، وكنا لا نعرف – أبداً- الانتماءات الحزبية والطائفية وغيرها من المذاهب المختلفة.

راعي حفل تخرج جامعة توليدو الحكومية يسلم
د. عوض الأسمري وثيقة تخرج الدكتوراه

وحيث أن أصدقاء المرحلة الجامعية كثيرون، وقد أكتفي فقط بذكر من لهم حب وتأثير في حياتي ومنهم الصديق الخاص المهندس عبيد بن علي القرني والدكتور خالد المعشوق، والأخ المهندس سعد الرشيد رئيس شركة كهرباء تبوك، و الدكتور صالح بن حسين العواجي وكيل وزارة المياه والكهرباء.

وقد أقمنا دوريه باسم دورية خريجي كلية الهندسة بجامعة الملك سعود تضم أكثر من ٢٥ مهندسًا من جميع أنحاء المملكة، أما زملاء الدراسة خارج المملكة لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في جامعة ولاية أوهايو كولومبوس (Ohio state University) الدكتور سالم بن علي القحطاني عضو مجلس الشورى الحالي، و الدكتور عامر الشهراني وكيل جامعة الملك خالد سابقًا، والدكتور علي بن سعيد الغامدي وكيل جامعة الملك سعود سابقًا، والدكتور زياد بن عثمان الحقيل وغيرهم الكثير ممن لا يسعني المقام لذكرهم.

ومن أهم الأحداث التي سببت لنا عدم الاستقرار الفكري و السياسي في أمريكا، حرب الخليج الثانية التي حدثت عندما كنت في السنوات الأخيرة من مرحلة الدكتوراه. حيث كنا قلقين على الأهل والوطن، إضافة الى تعرضنا إلى ضغوط نفسية و سياسة واجتماعية في المدينة، وفي الجامعة، وفي المسجد.

فلم تعد الأيام كما كانت. حيث أن أيام الدراسة الأولى لم يكن لدينا إلا هم الدراسة فقط ، وفي نهاية الأسبوع يكون لدينا اجتماع يغمره الحب والتألف في المسجد لجميع المسلمين، ولكن بعد أحداث الخليج انقسمنا إلى مؤيد ومعارض، وكان هذا له أثر سلبي على الطلاب المسلمين في الجامعة.

س٧ – الدراسة الجامعية وتخصصات الدراسات العليا، كيف تم اختيارها و ما هي أهم الصعوبات التي واجهتك في تقديم رسالتك العلمية ؟

– في مرحلة البكالوريوس كنت في كلية الهندسة بجامعة الملك سعود وتخصصت في الهندسة الكهربائية، أما في مرحلة الماجستير فقد درست في جامعة ولاية أوهايو قسم الهندسة الكهربائية – اتصالات–، وفي درجة الدكتوراه كنت في جامعة «توليدو اوهايو» قسم الهندسة الكهربائية اتصالات (الاتصالات الرقمية)، وقد تم اختيار هذه التخصصات رغبةً وحبًا مني لتخصص الاتصالات، ولا شك أنني واجهت عددًا من الصعوبات أبرزها: الغربة، واختلاف الأنظمة، وصعوبة اللغة في بداية الدراسة، وصعوبة امتحانات القبول، والامتحانات العامة والتأهيلية، والمنافسة الشديدة بين الطلاب على اختيار المشرف المناسب والتخصص الدقيق والنادر.

قال لي ال«بروفسور» عليك أن تقرأ عن الكهرباء حتى تحلم بها في منامك

حيث أن المشرف الأكاديمي المتميز في الجامعات الأمريكية هو من يختار الطالب، وكنت أرغب المواصلة في مجال الاتصالات الرقمية مع ال «برفسور سوباشكواترا» وهو من أحد العلماء المتميزين الذين يعملون على المشاريع المدعومة من قبل وكالة ناسا (NASA)، وكان لا يقبل على هذه المشاريع إلا الجنسية الأمريكية أو من أبناء جلدته فهو أمريكي بالتجنس، وعند مقابلته طلبت أن أعمل معه فلم يرفض ولكن رد علي قائلًا: go read until you dream and come back، وكان يعني بذلك اذهب إقرأ في مجال الاتصالات إلى أن تحلم بها أثناء النوم، وهذا يعني أنه يريد مني أن آتي له بمشكلة علمية ومن ثم أقترح الحل.

وفقني الله أن عدت إليه بعد ٦ شهور بمقترح متميز، وقدمت له عرضًا شاملًا فتم قبوله من قبل اللجنة كي يصبح عنوان أطروحة الدكتوراه، لكنه لم يعطيني اهتمامًا ولم يساعدني كثيرًا إلا بعد أن شاركنا في مؤتمر عالمي في مجال علوم الفضاء بورقة علمية، كان بعدها الفرج، فقد طلبت منا شركة كوم سات (COMSAT) لصناعة الأقمار الاصطناعية الثابتة الاستمرار

في نقطة البحث مقابل دعم قدره ١٠٠،٠٠٠ دولار، وهذا البحث كان لتحسين وضغط الصور الرقمية التي تحصل عليها وكالة ناسا لسطح كوكب المريخ في حينه،

وقد كسبت ثقة المشرف من خلال هذه الورقة العلمية، بل طلب مني الإشراف على عدد من طلاب الماجستير كي أنقل اليهم ما لدي من خبرة وعلم، وتم نشر عدد من بحوث أطروحة الدكتوراه في أرقى المجلات والدوريات العلمية ولله الحمد والتي منها ما يعرف بـ (IEEE)، وهي من أرقى المجلات العلمية المحكمة في العالم.

س ٨ - كيف تلقيت خبر تعينيك عضوًا في مجلس الشورى ؟

– يمثل هذا التعيين وسامًا على صدري، وشرف عظيم لي ولأسرتي على هذه الثقة الملكية من قبل القيادة الرشيدة. إذ أنه من أحسن الأخبار التي تلقيتها في حياتي العملية، كما أنه شرف عظيم أن أكون ضمن هذه النخبة الطيبة والمتميزة من أبناء وبنات وطني الحبيب، والتي أجدها فرصة عظيمة لسماع أطروحاتهم ومداخلاتهم والاستفادة من علمهم وخبرتهم وتجاربهم.

س ٩ - ماهي الآمال و الطموحات التي دارت في ذهنك بعد أن تم اختيارك عضوًا في مجلس الشورى؟

٩- أتمنى أن أحقق مع بقية زملائي أعضاء مجلس الشورى توجيهات و طموحات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وولي ولي العهد، لتحقيق تطلعات المملكة، وإرساء دورها التاريخي والحضاري والديني في العالم، وأسأل الله العلي العظيم أن نكون عند حسن الظن، وأن يعين الجميع على المسؤولية الملقاة على عاتقنا، كما أننا سنبذل ما في وسعنا لخدمة الوطن لتحقيق رغبة القيادة الرشيدة لمزيد من الرخاء والرفاهية للمواطن .

س١٠- كيف ننمي الثقافة البرلمانية في المدارس ؟

– يجب أن يكون هناك قناة اتصال مباشرة فيما بين مجلس الشورى والطلاب في جميع المراحل الدراسية وكذلك مراحل الدراسة الجامعية، وذلك عن طريق إلقاء أعضاء الشورى وبعض منسوبي المجلس من الموظفين ذوي الخبرات العالية المحاضرات في المدارس والجامعات.

كما أرى تضمين المواد الدراسية في جميع المراحل التعليمية بعض أنظمة مجلس الشورى لتنمية الثقافة البرلمانية لدى الطلاب ومعرفة الدور الحقيقي لمجلس الشورى.

حيث أن له خصوصيته كوننا دولة تحكم بشرع الله، فالنظام البرلماني في هذه البلاد يعمل وفق النظام الأساسي للحكم في المملكة والذي يستمد مواده من كتاب الله وسنة رسوله. كما أن هناك مقترح بإشراك طلاب الجامعات المتميزين في دراسة بعض المقترحات أو معرفة ما لديهم من رؤى وأفكار تخدم الشباب.

س١١- هل حل الإعـــلام محل البـــرلمان لا سيما فيما يتعلق في الدور الرقابي ؟

– الإعلام الحديث – في الغالب- يبحث عن الإثارة، وأحياناً قد يكون ظاهرة صوتية فقط، وخصوصًا مع وجود وسائل التواصل الاجتماعي؛ مثل «تويتر» و«فيس بوك». وهذا بدوره أضّل عدم الرغبة في القراءة والبحث عن الحقيقة لدى الكثير من أفراد المجتمع، ولكن أستطيع القول إن الإعلام قام بالدور الرقابي في كثير من القضايا الحساسة والشائكة محليًا ودوليًا لكن هناك أخطاءً كبيرة تحصل من بعض كتاب الرأي فيها إساءة متعمدة لبعض المسؤولين في الدولة وبعض المؤسسات الحكومية بحجة حرية الرأي. لذا يجب أن يكون هناك نظام صارم يحفظ حق الطرفين.

تكريم صاحب السمو الملكي
الامير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض
السابق للضيف لجهوده في تطوير الجامعة

وبما أن دور مجلس الشورى رقابي وتشريعي ويعمل وفق أنظمة وقوانين ولوائح واضحة، ويعمل ضمن منظومة كبيرة على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، فإنه لا يستطيع أن يواكب الإعلام في سرعة طرح بعض المواضيع ومناقشتها واقتراح الحلول السريعة غير المدروسة بمهنية وحرفية عالية. بينما تدرس المواضيع في المجلس وفق نظام المجلس ولوائحه وقواعد العمل فيه. وهذا يستغرق وقتًا طويلًا، ولكن ينتج عنه قرارات حكيمة ومدروسة بعمق تخدم الوطن والمواطن.

صورة الضيف وهو عضواً بمجلس الشورى.
في احدى الندوات العلمية

وعبر مجلة الشورى أدعو كتاب الرأي إلى زيارة مجلسهم – مجلس الشورى– والاطلاع عن قرب على منجزات المجلس ومعرفة طبيعة عمله.

إذ أنه يجب أن يكون هناك مودة ومصداقية وشفافية وثقه فيما بين مجلس الشورى وكتاب الرأي، كذلك الإعلاميين، وعليه اقترح أن يعطى مندوبو وسائل الإعلام المختلفة المعتمدون لدى المجلس، دورات مكثفة لتثقيفهم بنظام المجلس ولوائحه وقواعد عمله.

س١٢ - أي اللجان المتخصصة التي عملت بها، وما هي اللجنة التي تحبذ الانضمام لها أو الاستمرار فيها ؟

– منذ أن عينت في مجلس الشورى، وأنا أعمل في لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وأنا نائب رئيس اللجنة حالياً. وقد سعدت بالعمل في هذه اللجنة مع أعضائها المتميزين، وسوف استمر في العمل بها بإذن الله.

أتمنى أن أحقق مع بقية زملائي تطلعات الوطن والمواطن

س ١٣ - لا يحالف الحظ معظم التوصيات الإضافية، برأيك أين يكمن السبب ؟

– هذا صحيح، وهناك عدة أسباب ومنها: تحقق التوصية، أو عدم مناسبتها للتقرير، أو لكونها تتعارض مع قرار نافذ أخر. واللجنة المتخصصة– في الغالب – هي من يقرر تبني التوصية أو رفضها، ولكن القرار الفصل بيد المجلس،

وهناك عدة لجان كونت بقرار من معالي رئيس المجلس لدراسة تطوير عمل اللجان، وزيادة فاعلية التوصيات الإضافية، كما أن هناك لجنة برئاسة معالي المساعد ولي الشرف أن أكون ضمن أعضائها تدرس اللائحة الداخلية وقواعد عمل اللجان، وعلى ضوء هذه الدراسة سيكون هناك مقترحات وإجراءات تسهم في تطوير أعمال المجلس.

س١٤ - هل هناك هوة بين طموحات المواطن من جهة، و أداء و مخرجات مجلس الشورى من جهة أخرى ؟ وأين – برأيك – يكمن الخلل؟

– نعم، ولكنه أمر صحي، حيث أن المواطن يتوقع من مجلس الشورى الكثير؛ فهو صوته وممثله لدى الحكومة، كونه يجسد في تشكيله وحدة الوطن، ويشارك في صنع القرار، وهذا يلقي على المجلس مسؤولية كبرى ويجعله شريكًا في دفع مسار التنمية الوطنية لتحقيق تطلعات المواطن.

لهذا السبب لا يستطيع مجلس الشورى مواكبة الإعلام

ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه، فالأمور تجري وفق أنظمه وقوانين، إذ أن المجلس يعمل ضمن منظومة كبيرة منها مجلس الوزراء، ومؤسسات الدولة القضائية والرقابية الأخرى. وهناك من يتوقع الكثير من المجلس، ويعتقد بأن لديه العصا السحرية لحل بعض المشكلات وبسرعة فائقة، كما أنه يجب علينا نحن كأعضاء عدم إعطاء وعود يصعب تحقيقها أو رفع سقف التوقعات لأن هذا ينعكس سلبًا على المجلس.

كما أنه يجب على المجلس سرعة الرد على المغالطات الإعلامية، والدفاع عن قراراته بقوة، وعدم السماح لبعض التجاوزات المسيئة للمجلس ومنسوبيه.

س١٥ - تحت القبة ومن بين أعضاء المجلس هل ثمة قادة للرأي؟

- المجلس يعمل كجسم واحد وعقل واحد مهما تعددت الآراء والأطروحات من بعض الزملاء، هناك من أعضاء المجلس من يجيد هذا الفن، وجميع أعضاء هذا المجلس نجوم ساطعة، ولكن ضوؤها يأتي موحدًا وبقوة ضوء الشمس، قرار المجلس لمجموعة عقول وآراء ، وليس لأشخاص دون آخرين.

قرارات المجلس تصدر بعد دراسة متأنية ومستفيضة

س١٧ ماذا عن:

١/ نظام مجلس الشورى الحالي

الكمال لوجه الله، وليس لابن آدم إلا الاجتهاد والإخلاص في العمل، والنظام الحالي نتاج هذا الجهد الموفق والصادق وتحقيق لرؤية الدولة في إرساء الأمن والاستقرار وتحقيق تطلعات المواطن.

كما أن رئاسة المجلس ممثلة في معالي الرئيس ومعالي نائبه ومعالي المساعد ومعالي الأمين العام لم تألو جهداً في تكوين لجان متخصصة استجابة لمقترحات الأعضاء بدراسة نظام المجلس ولوائحه وقواعد عمله وإبداء التعديلات والمقترحات المناسبة.

وقد شاركت في عدد منها برئاسة معالي النائب ومعالي المساعد، وتم رفع نتائج أعمال بعض تلك اللجان إلى معالي الرئيس، فيما البعض الآخر لا تزال تعمل على دراسة الموضوع المناط بها . ولكن التوجه لدى معالي الرئيس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ -حفظه الله- هو التطوير، وهذا ما لمسناه منذ أن شرفت بعضوية المجلس.

٢/ أداء لجان المجلس

يعتمد أداء اللجان على أعضاء اللجنة ورئيسها ولنا، في هذا المجال اقتراح يتلخص في ضرورة وجود مستشار قانوني وعدد من الباحثين ذوي الكفاءة العالية لتسهيل الاتصال والتواصل بالجهات المعنية، والتأكد من صحة وصدقية المعلومات الموجودة في التقرير.

توقيع اتفاقية تعاون فيما بين جامعة كيوتو اليابانية وجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز عندما كان وكيلاً للجامعة.

وعليه يجب على اللجنة المتخصصة التأكد من صحة المعلومات الواردة في التقرير لتصبح التوصيات أكثر عمقاً وفائدة.

٣/ في تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلس والبرلمانات الدولية

دور مهم جداً، وبما أني أحد أعضاء لجنه الصداقة البرلمانية السادسة والتي تعني بدول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، فقد كان لنا عدة زيارات إلى دول أمريكا قابلنا أعضاء البرلمانات ورؤساء بعض الدول ووزرائها، وبنينا جسورًا من الصداقة على المستوى الاقتصادي والعلمي والسياسي، فلجان الصداقة من أهم النشاطات التي يجب دعمها والتركيز عليها.

المجلس يعمل كجسم وعقل واحد

كما أنه يجب أن يكون هناك اتصال مباشر ودائم مع وزارة الخارجية، وإشراك أعضاء مجلس الشورى في استقبال الوفود الرسمية والدبلوماسية الزائرة للمملكة.

كما يجب إشراك أعضاء الشورى في الزيارات الدبلوماسية الخارجية، وهذا سيسهم في بناء جسور التواصل والإخاء مع الدول الصديقة، وخصوصًا في المرحلة الحالية.

كما يجب أن يكون مجلس الشورى أكثر نشاطًا وحيوية وهذا ما لمسناه ولله الحمد بدعم القيادة الرشيدة، ورئاسة المجلس ممثلة بمعالي الرئيس ونائبه.

الصحة والتعليم والإسكان..
الأكثر إلحاحاً للمواطن

تحقيق : منصور العساف

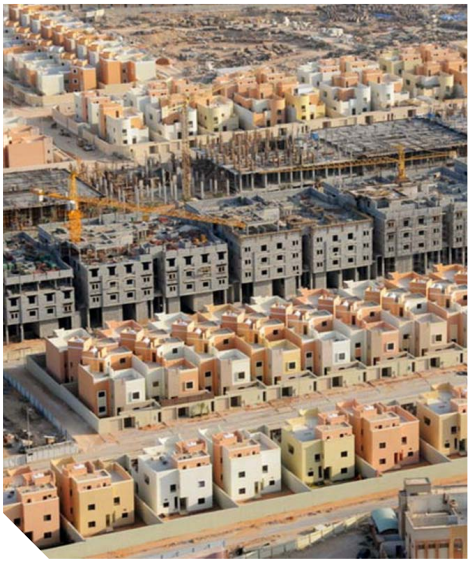

تباينت أراء ومطالب عدد من المواطنين حول الملفات الأكثر سخونة لدى مجلس الشورى، أو تلك التي يرى المواطن أنها مقدمة على غيرها من حيث الأهمية، وقد جاءت ملفات الشأن الصحي والإسكان والتعليم ومعالجة البطالة، كأهم الملفات وأكثرها سخونة ومطالبةً من قبل المواطن، وقد رصدت «الشورى» من خلال هذا الاستطلاع انطباع المواطنين حول مجموعة من الخدمات المقدمة، والتي تطرق المجلس لها في جلساته ودوراته السابقة، والتي عبر من خلالها بعض من التقينا بهم عن حجم المعاناة ويرون أنها مازالت قائمة في العديد من المجالات كالصحة والتعليم والإسكان بالرغم من الإنجازات التي تحققت والتطوير الذي شمل عدداً من الملفات.

سعد الشمراني: لا يجب أن تبرر الأخطاء الطبية بوجودها في دول متقدمة صناعياً

الأخطاء الطبية شبح يطارد كل مريض

ظل الملف الصحي أحد أهم المطالب التي مازالت تستدعي جهوداً مضاعفة من قبل الجهات المسؤولة، والتي عول فيها عدد من المواطنين – بعد توفيق الله – على مجلس الشورى لمعالجة هذه الملفات، وفي هذا الصدد قال المواطن سعد عبدالله الشمراني: إن هناك العديد من المشكلات في الجانب الصحي ولعل أبرزها وأكثرها تأثيرًا تلك الأخطاء الطبية التي باتت شبحًا يطارد كل مريض، فهناك أخطاء طبية تشهدها بعض المستشفيات السعودية، وهي أكبر بكثير من الإحصاءات الرسمية التي تصدرها وزارة الصحة، لأن كثيرًا من الحالات التي يقع فيها خطأ طبي لا تسجل نتيجة عدم شكوى المتضررين.

المشكلة تكمن في انعدام الرقابة ودقة رصد الأخطاء الطبية التي تقع، ونحن نلاحظ الفوضى والعشوائية في عمل الأطباء حيث أن أغلبهم لا يكتبون متى دخل المريض بالتحديد ولا المرض الذي يعاني منه، أو الخطوات التي أجريت له. وما هو مؤسف أن أكثر الأطباء يرتكبون الأخطاء ولا يكتشفون ذلك إلا بعد فوات الأوان ، كما أن الأطباء الذين يتم التعاقد معهم من الخارج إمكاناتهم محدودة ولا يعرفون حتى الأدوية الموجودة في البلد». والنظام الطبي لدينا غير دقيق بدليل حدوث هذه الأخطاء القاتلة، وأضاف: ليس هناك متابعة، والأنظمة لدينا غير دقيقة، وتبرر تلك الأخطاء بوجود أخطاء طبية مشابهة في الدول المتقدمة، لكن تلك الدول تحدد الأخطاء الطبية والمتسبب فيها، أما لدينا فلا تستطيع معرفة المتسبب، لأنه لا يوجد لدينا نظام قادر على كشف تلك الأخطاء. كثير ما تقع أخطاء في التشخيص والعلاج ولكن لا ترصد، ودائما يختار طبيب أو آخر ليكون كبش فداء لأنه ليس لدينا دقة في تحديد المسؤولية.

ويتابع الشمراني: لا يجب أن ننتظر حتى يتقدم ذوو المريض بشكوى، يجب أن يكون هناك متابعة ومراقبة لكل الإجراءات الطبية التي يتم اتخاذها، لأن الرقابة لدينا ضعيفة جدًا، وهناك مجاملات واضحة في الهيئات الطبية الرقابية، التي تضم أطباء يجاملون زملاءهم،، كما أن العقوبات التي تتخذ بحق الطبيب المخطئ ضعيفة، إذًا لا بد أن تضاعف تلك العقوبات كي تكون رادعاً أكبر.

محمد السهلي: نحن بحاجة إلى محكمة متخصصة تبت في القضايا طبية

المطالبة بلجنة محايدة ومحكمة تبت في الأخطاء على وجه السرعة

وفي ذات الملف قال محمد نافع السهلي: إن الأخطاء الطبية التي تشهدها المملكة تترافق مع تأخر بت القضايا المنظورة فيها من قبل اللجنة الطبية، والتي يمكن أن تطول لعدة أشهر، ونؤيد وبشدة إنشاء محكمة للقضايا الطبية، لأن أرقام الأخطاء الطبية مخيفة جدًا، وهو أمر لا يستهان فيه، أو يجب أن تكوّن لجنة طبية محايدة من خارج منظومة الصحة، للتأكد من الإجراءات الطبية، لأن هناك كثيرًا من الممارسات غير مقبولة من الأطباء، فنحن بحاجة إلى محكمة طبية تبت في الأخطاء بسرعة.

وتابع السهلي: ونعلم أن وزارة الصحة تعمل على إلزام جميع المنشآت السعودية بمعايير الجودة والتعليم الطبي المستمر للكوادر الصحية والتدريب على المهارات الإكلينيكية، وتطبيق برنامج لقياس الأداء ومؤشراته، واعتماد أساليب العلاج المتعارف عليها واستحداث لجان الجودة والمعايير الصحية بوزارة الصحة، والاستمرار في عمل الندوات وورش العمل لرفع المستوى الصحي للعاملين في المجال الصحي. ولكن للأسف بقي الوضع كما هو عليه دون نتائج تذكر .

حمود الغنامي: الأطباء يستفيدون من العمليات لأنها تسجل في سجله الوظيفي كداعم للترقية

ممارسات غير أخلاقية تؤدي إلى أخطاء طبية».

ويرجع المواطن حمود الغنامي أسباب الأخطاء إلى سوء إعداد الأطباء وعدم المراقبة، مضيفاً أن الأخطاء متوقعة في ظل ممارسات الكثير من الأطباء بالعمل في القطاع الخاص بحثاً عن المزيد من المال، فما تدفعه المراكز الخاصة لهم أضعاف ما تدفعه المستشفيات الحكومية، لهذا بات الأطباء يعملون أكثر من المعتاد لزيادة مداخيلهم، وهناك أخطاء أكبر تحصل من الإجراءات التجميلية، مثل تصغير المعدة أو التقشير، وهي إجراءات لها خطورتها، وليس لها حاجة ضرورية.

ويضيف إن الخطأ الطبي هنا وارد بقوة، في ظل إغراءات شركات التأمين التي تدفع قيمة تلك العمليات».

وأشار إلى ضعف المتابعة والرقابة على المستشفيات الخاصة، فالمشكلة لا تظهر إلا إذا اشتكى المريض، وبناءً على شكواه يتم تشكيل لجنة لدراسة حالته، وعد هذا خطأ، متسائلًا عن عدم وجود لجنة من الأساس، مهمتها مراجعة الإجراءات الطبية، وتحدد هل يحتاج المريض فعلاً للعملية أو لا. فالأطباء يستفيدون من العمليات لأنها تسجل في سجله الوظيفي وعلى ضوئها يترقى إلى استشاري، لهذا هم يبالغون في إجراء علميات قد لا يكون لها داع. وقال: إن هناك ممارسات غير أخلاقية موجودة تؤدي إلى أخطاء طبية.

مزهد العتيبي: كثرة الأخطاء في المستشفيات الأهلية دليل على ضعف اختيار الكادر الطبي

آثار الأخطاء الطبية مصيرية على حياة المريض

- بدوره يرى مزهد جفين العتيبي أن مهنة الطبيب من المهن التي لا تحتمل الخطأ، لأنَّ الطبيب يتعامل مع جسد الإنسان وحياته وكيانه المادي والمعنوي، فالخطأ الطبي هنا له أثر بالغ على المريض الذي وثق فيه وسلَّم له جسده، فأيّ خطأ قد يسلب من الإنسان روحه أو يحرمه من وظيفة عضو من أعضائه أو يشوه جسده، فيترتب على ذلك حرمانه من التمتع بقدراته الجسدية، وقد يصل الأمر إلى حرمانه من مصدر عيشه وعيش أسرته.

والاخطاء الطبية واردة وموجودة في كل دول العالم، ولكن النسبة لدينا في المملكة مخيفة جدًا، تتطلب التدخل السريع لإنقاذ حياة الإنسان. وأضاف أنَّ عدم محاسبة الطبيب على أخطائه يزيد من تماديه في الخطأ، ودعا العتيبي إلى تشكيل لجنة خاصة لمحاسبة الطبيب على أخطائه الطبية، والتي عادة ما تعود إلى قلة الخبرة والعمل في غير التخصص، مُشيراً إلى أنَّ كثرة الأخطاء الطبية في المستشفيات الأهلية تعود إلى الاختيار غير الجيد لنوعية الأطباء، إلى جانب النظر للمردود المالي دون النظر لأهمية الجودة في العمل.

فرحان العنزي: عدم استقبال المرضى في المستشفيات الحكومية مشكلة توجه لقبة الشورى

طبيب واحد في مراكز الرعاية الصحية الأولية

وفيما يتعلق بقضايا مراكز الرعاية الصحية الأولية أوضح المواطن فرحان نايل العنزي أن المتتبع لما قامت به وزارة الصحة باعتبارها المسؤول الأول عن صحة الفرد حسب نظام الدولة يجد أنها قامت بجهد طيب في محاولة نشر فكرة الرعاية الصحية الأولية عن طريق افتتاح العديد من مراكز الرعاية الصحية الأولية ووضعت لها أهدافاً وخططا بناءة،

وتم توزيع أماكن هذه المراكز في الأحياء مراعية بذلك البعد الجغرافي، بحيث تغطي شبكة المراكز جميع مواطني الحي بطريقة مريحة تمكن ساكن الحي من الوصول إلى المركز بسهولة ويسر، وهذه إشادة يجب ذكرها، إلا أن هناك جوانب سلبية في الخدمة، فبالرغم من وجود هذه المراكز وانتشارها في الأحياء، إلا أن الازدحام ما زال باقيًا، وعادة لا يتواجد سوى طبيب واحد في بعض مراكز الأحياء، كما تعاني بعض المراكز الصحية من نقص الأدوية، فبعد التشخيص يعتذر الصيدلاني عن وجود الدواء، مما يضطر المريض لأخذ العلاج من الصيدليات الأهلية وعلى حسابه، وهذه الظاهرة منتشرة وبكثافة، وبعض المتعففين من المواطنين لا يمتلك ثمن الدواء . ! كما أن هناك مشكلة رئيسة فيما يتعلق بالمستشفيات الحكومية، أيضا نعاني من التأخير والانتظار طويلًا لحين الدخول على الطبيب،

ومن ثم الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأشعة والتحاليل الطبية والوصفات، والأجهزة الضرورية والأدوية والنظام الاداري للمواعيد والمراجعات، فمنذ دخول المريض المستشفى وهو في معاناة إلى أن يخرج منه، فتجتمع عليه معاناة المرض مع روتين المستشفى الممل.

وأضاف: من الملاحظات المهمة أيضا عدم استقبال المرضى من قبل المستشفيات الحكومية المعروفة في الرياض كمستشفى الملك فيصل التخصصي إلا بأوامر، وبيروقراطية طويلة، وشروط تعجيزية، مما يضطر المريض للبحث عن العلاج خارج المملكة، وربما مناشدة أهل الخير لمساعدته في دفع تكاليف الرحلة والعلاج في الخارج، ونحن نرى هذه الظاهرة منتشرة وبكثرة في وسائل التواصل الاجتماعي، فنأمل من الدولة الالتفات لهذه الجوانب التي تتعلق بصحة المواطنين، حيث لا تزال البيئة الصحية في المملكة دون تطلعات وطموح المواطنين.

عبدالرحمن المرزوق: مساحة المملكة أكبر من معظم الدول الأوروبية ومع هذا لا يجد المواطن موقعاً للسكن

مشكلة الإسكان .. لا جديد ..

أما معاناة المواطنين في الإسكان والتي طال الجدل حولها، فقد قال المواطن عبد الرحمن عبيد المرزوق: إننا ما زلنا نعاني من مشكلة الإسكان بالرغم من توجه الدولة إلى حلها، ولكن بقينا تحت وطأة الإيجار لسنوات طويلة، وقد نوقش هذا الملف على أكثر من صعيد ولمرات عديدة، إلا أننا وللأسف لم نلامس شيئًا على أرض الواقع، وحقيقة فإن مستوى صندوق الإسكان الخيري لم يرتق إلى الطموح، ونتمنى تفعيله بحيث يتولى الدفع عن المواطنين الذين لا يستطيعون إكمال أقساطهم وتستوفي الدولة حقوقها بأقساط ميسرة ودون ضغوط، ويجب إعطاءهم أولوية بالنسبة للأراضي والقروض، مفيدًا أن الكثير من المواطنين المتزوجين الذين استوفوا شروط ولائحة الدعم السكني لم يتم دعمهم.

وأضاف: إن وزارة الإسكان تعجز عن إيجاد حلول للأزمة المستفحلة منذ عقود، وتتجنب إصلاح مكامن الخلل، وبدلا من ذلك تقوم بإلقاء اللوم على المواطنين بقولها إن ثقافة السكن الصحيحة لديهم غير متوفرة. فهل نسعى إلى تصحيح أفكارنا لحل أزمة السكن، ولنواجه الحقيقة بكل جرأة.

ويشير إلى ان نحو ٥٠٪ من أراضي مدينة الرياض على سبيل المثال محتكرة لدى قلة من الناس، بينما لا يستطيع المواطن شراء أرض لبناء مسكن بسبب غلاء الأراضي. ونعلم بأن «مساحة المملكة أكبر من مساحة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وبلجيكا، وبالرغم من ذلك توجد فيها أزمة سكن !» عجز المسؤولن عن إيجاد حلول لهذه المشكلة مع تكرس الفساد والمحسوبية.

ثامر الضويحي: ليست مشكلة فكر بقدر ماهي أزمة إدارة

مشكلة الإسكان أزمة إدارة وليست أزمة فكر

وقال المواطن ثامر الضويحي: سمعنا قبل فترة تصريحات لوزير الإسكان ماجد الحقيل عن أزمة الإسكان وتفاجأنا كثيرًا بقوله: «إن الإسكان أزمة فكر وليس مشكلة موارد أو مشكلة أرض»، مما أثار موجة من الغضب والنقد من المواطنين للوزير مبررًا قوله بعدم وجود ثقافة الإسكان أو الادخار لبناء بيت العمر، ويضيف الضويحي : إن كلام الوزير يكون مقبولًا لو أن وزارة الإسكان قدمت مساكن، أو شققاً سكنية بمساحات صغيرة، وانتقدها الناس، أو رفضوها. لكن أن يتحدث الوزير بعد قرابة ثماني سنوات من الاقتراحات، والخطط، والوعود، عن ثقافة السكن عند السعوديين، ويقول لهم القضية هي فكرية، فهذا خروج عن المنطق وفشلٌ في الرؤية لدى وزارة الإسكان. فالجميع يعلم بأن الدولة -حفظها الله- رصدت مبالغ فلكية تقدر بنحو ٢٥٠ بليون لحل مشكلة الإسكان . وعوضاً عن أن يقوم الوزير الأسبق والحالي بالجلوس إلى مطوّرين من الداخل والخارج، ويصنع معهم شراكة يلعب فيها دور المموّل، ويرسي خطّة لبناء مساكن على مراحل، وبأساليب تمويل مرنة ومتنوّعة، دخلت وزارة الإسكان في قضايا هامشية، واشتبك مع جهات حكومية وخاصة، وفقد ثقة المصارف والمطوّرين، فنفد صبر المواطنين. وجاء الوزير الجديد وتحدّث بترفٍ فكريّ، وكأنه في بلاد تعاني من تضخّم مساحات المساكن، ولا بد لها من رؤية جديدة لترشيد الإنفاق عليها. وأضاف لحل مشكلة الإسكان لا بد من وجود شركة عملاقة تصنع مشاريع إسكان من خلال التعاون مع مطوّرين محليّين وعالميّين، أو تحويلها إلى بنك للإسكان يُقترض المواطنَ والمطوّر. وتابع مشكلة الإسكان في السعودية ليست أزمة فكرٍ كما قال وزير الإسكان، بل أزمة إدارة. فهو يتحدث عن ضرورة قبول المواطن منزلاً صغيرَ المساحةِ على الرغم أنها لم تمنح المواطنين غرفة فوق السطوح. سيّء أن تتحول احتياجات الناس إلى مادةٍ للترفِ الفكريّ، والأسوأ استبدال الفلسفةِ والفكرِ، بالتنفيذِ والعمل.

سالم المنصور: حل مشكلة الإسكان مطلب أساسي لحل المشاكل الأخرى

أربع جهات مسؤولة عن توفير سكن للمواطن

من جهته عبر المواطن سالم جديع المنصور عن أسفه لعجز الوزارة عن إيجاد حلول للإسكان ما فلا شك أن السكن حق من حقوق الإنسان في هذا الزمان والذي أصبح حديث المجتمع، وتعد مشكلة السكن حديث الشارع السعودي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أزمة السكن التي تشغل بال المواطن السعودي، وربما خسر صحته وماله بكثرة التفكير فيها، ولكن هل بعض المسئولين في الدولة يشعرون بحرقة المواطن ؟!، وأكبر دليل على ذلك هو عجز أربع جهات عن حل مشكلة السكن، هي وزارات الإسكان والبلديات والمالية والاقتصاد والتخطيط، وكأن مسألة السكن باتت مستحيلة فأين يذهب المواطن ؟!.

ويرى المنصور أن حل مشكلة الإسكان ليس مستحيلًا ولا مستعصياً فجميع المقومات موجودة ومتوافرة، فالدولة تستطيع أن تبنى وتستطيع تعميد البنوك بمنح قروض بضمان الدولة وبأسعار منافسة جدًا، وتستطيع الدولة أيضا تعميد صناديقها الضخمة بتمويل المواطنين بشراء مسكن والسداد يكون مجزءًا لفترات زمنية طويلة، وتقديم تسهيلات ومنح أفضل وأكبر في المدن وخارج المدن الكبرى بشرط توفر مقومات الحياة المتكاملة، وهذا أول الحلول الجوهرية بوقف التوسع بالمدن الكبرى التي تضخمت، فالقروض والتسهيلات حين تمنح بالمدن الكبرى فنحن نضخم الأسعار ونساعد على أن تصبح مستعصية ومستحيلة وهذا يجب أن يتوقف.

وأضاف: إن مشكلة الإسكان تكتسب أهمية قصوى من حيث أن هناك تلازمًا عكسيًا بين توفر المساكن نوعية وعددًا، وبين كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وبالتالي فإن حل مشكلة الإسكان يعد مطلبًا أساسيًا لحل المشكلات الأخرى. ونلاحظ أن الغالبية العظمى من طالبي القروض السكنية هم من الشباب حديثي العهد بالزواج وحديثي العهد بالوظيفة، أو بعبارة أخرى من الأسر الشابة، وتوفير السكن لمثل هذه الفئة يساعد على الاستقرار العاطفي والاجتماعي، ويساعد على التقدم الوظيفي، ولا يخفى على أحد ما لذلك من نتائج إيجابية عامة وشاملة.

وتابع المنصور: ومن ضمن الحلول لمشكلة السكن دمج صندوق التنمية العقاري مع وزارة الإسكان، و فرض رسوم على الأرض الخام داخل النطاق العمراني، ودعم صندوق التنمية العقاري وذلك من خلال الميزانية السنوية للدولة، وفي أسوء الأحوال يجب صرف بدل سكن للمواطن السعودي سواء كان موظفًا أو متقاعدًا أو عاطلًا عن العمل أسوة بالأجانب، ولنعترف بأن مشكلة الإسكان في المملكة العربية السعودية مشكلة إدارية تنظيمية ولا تعود إلى نقص في الموارد المالية والأراضي .

مفلح القحطاني: عدم وجود سياسة لتعيين المعلمات وأماكن تدريسهن

وعدم وجود سياسة لتعيين المعلمات أهم أسباب الحوادث

أما من الناحية التعليمية فقد أثار المواطنون الذين التقتهم «الشورى» عددًا من القضايا المحورية، أبرزها نقل المعلمات والحوادث المتكررة لهن، ففي كل عام تُزهق أرواح على الطرق، حتى تحول إلى خبر دائم يلاحقنا، لمسلسل طويل لحوادث المعلمات على الطرق، حيث تكون تلك الحوادث شنيعة جداً تؤدي إلى حالة وفيات أو إصابات بليغة لبعض المعلمات، وقد أشبع هذا الموضوع نقاشاً وجدلًا في الصحف والفضائيات وغيرها، مأساة متكررة وباتت تشكل هاجسًا يؤرق الجميع.

حول هذا الموضع يحدثنا المواطن مفلح سعيد القحطاني ويشير إلى أن هناك أخطاء كبيرة تسبب الحوادث، منها إهمال المرور، وكذلك عدم وجود سياسة لتعيين المعلمات، إضافة إلى مسؤوليات أخرى تشترك فيها أكثر من وزارة، وليست وزارة التعليم من تتحمل وحدها المشكلة ! . واستغرب في الوقت ذاته كيف تمكن شخص أن ينقل عددًا من المعلمات يوميًا في سيارة متهالكة لمسافات طويلة من دون مساءلة أو محاسبة؟، وبمبالغ ضخمة تصل إلى نصف راتب المعلمة أحياناً؟!! وتأخذ المرأة على عاتقها عناية ببيت بأكمله، وممارسة التعليم في منطقة بعيدة فإنها امرأة تستحق التقدير والاهتمام لا الإهمال.! . وأضاف نتمنى اعتماد حافلات مخصصة لنقل المعلمات في جميع المدن الرئيسة، لتكون بداية لخطة تتم خلال خمس سنوات، تنتهي من خلالها مأساة المعلمات .

مفرج العواد: في حال تم تعيين المعلمة بعيداً عن مقر قامتها لابد من تأمين السكن لها

حافلات نقل المعلمات تفتقر لأدنى مقومات السلامة

من جانبه علّق المواطن مفرج مسيعد العواد على استمرار حوادث المعلمات، متسائلا ومستغربا بقوله : هل يعقل أن تذهب امرأة الجنوب لتعليم بنات الشمال، وتذهب امرأة الشرقية لتعليم بنات الغربية؟.

وأكد ضرورة أن يوضع في الحسبان أن لا تزيد المسافة لمقر عمل المعملة عن ٢٠٠ كيلومترًا! وإن حصل وتم تعيينها في منطقة أبعد فعلى الأقل توفر الوزارة سكناً ومواصلات وزيادة بدلات للراغبة في الذهاب لهذه المناطق البعيدة، وتقليص عدد الحصص والأيام . وتابع: هناك قصور من قبل أمن الطرق والمرور ، ففي السابق كانت سيارات أمن الطرق من المشاهد المألوفة للجميع في الطرق النائية، وأيضاً كان للمرور هيبته عند من يبالغ في السرعة أو يخالف النظام، ثم نأتي للسائقين المتاجرين بدماء هؤلاء المعلمات، فنجد هذه الحافلات تفتقد لأبسط مقومات السلامة، ويقود بعضها سائقون متهورون، البعض منهم مخالف في الإقامة أو حتى لا يملك رخصة وهذه يعرفها الجميع" . وعلى وزارة التعليم أن تنظر بجدية إلى وضع المغتربات من المعلمات اللاتي يقطعن مئات الكيلومترات للوصول لمدارسهن، بعضهن تسافر يومياً مرتين، وبعضهن تتغرب عن أطفالها وبيتها وأهلها

طوال الأسبوع، ويمكن تقريب هذه المسافات بالنظر في طريقة التعيين وقال متأسفا « وفيات حوادث العلم ،وتركن خلفهن أحزان أُسر فقدت "الأم، والأخت، والزوجة، والابنة .

جزاع البقمي: نقل المعلم خارج مقر إقامته سوف يؤثر سلباً على أدائه

كيف يمكن للمعلم أن يفعّل دوره في ظل ظروف نفسية متعبة ؟ !

ـ وأوجز المواطن جزاع بن خالد البقمي الأسباب التي تؤدي إلى حوادث السيارات التي تقل المعلمات عبر مسافات طويلة قائلا « لعل أبرزها عدم كفاءة سائقي الحافلات، وعدم صيانتها، وعشوائية النقل حيث لا توجد جهة مسؤولة، وكذلك وعورة بعض الطرق، وعدم توفر وسائل النقل العام بين المدن والقرى.

وحول الأثر الذي يتركه حوادث المعلمات على الأسر قال « لا يمكن أن نتجاهل التأثير النفسي على الأبناء نتيجة ابتعاد الأم، والتأثير على الأسرة نتيجة خوفها على ابنتها في رحلتها الطويلة اليومية، وأيضاً على المجتمع أمنياً في قلقه المستمر وحوادث المرور التي تؤدي بحياة فلذات الأكباد. ولفت النظر إلى وجود مشكلات أمنية نتيجة عدم القدرة على السيطرة على سلامة المعلمات من الجانب المروي، والذي يظهر في حوادث كارثية تودي بحياة الكثيرين، ودائماً ما يترك السبب المروري ويرجع السبب إلى خطأ الوزارة في تعيينهن بعيداً عن مقر سكنهن . وتابع «لن نلقي بحوادث الطرق على وزارة التعليم وحدها، فهي جزء من المشكلة وليست المشكلة بأكملها، ولكن بيدها الكثير لتعمله حتى تكون المظلة الآمنة لمنسوبيها ومَن هم تحت سلطتها، فعلى سبيل المثال، أغلب الحوادث تكون في طرق مهملة وبمسار واحد، بالرغم من تعالي شكوى المواطنين منها، إلا أن وزارة النقل والمواصلات تضرب بهذه الشكاوى عرض الحائط، وتترك الأمر كما هو عليه، لتتكرر المأساة في تلك الطرق التي تحصد أرواح الأبرياء.

وناشد البقمي وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى بإيجاد حلول جذرية لمعاناة الآلاف من المعلمين والمعلمات والنظر في وضعهم، وجمعهم بذويهم. وتساءل البقمي مستغربًا كيف يمكن للمعلم أو المعلمة أن يقدم ما لديه في ظل نفسيته المتعبة وخصوصًا من لديه ظروفًا صعبة كالأمهات اللاتي لديهن أطفال والمسؤوليات التي تترتب على ذلك؟! .

الشراكة بين مجلس الشورى والمثقفين وكتاب الرأي

رئيس مجلس الشورى يستقبل عددًا من كتاب الرأي والمثقفين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض عدداً من المثقفين وكتاب الرأي المشاركين في جلسة الحوار: (الشراكة بين مجلس الشورى والمثقفين وكتاب الرأي) التي نظمها المجلس ضمن استراتيجيته الإعلامية والاتصالية التي يسعى من خلالها إلى تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

ورحب معالي رئيس المجلس في بداية الاستقبال بضيوف المجلس، وقدم لهم نبذة عن مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به ولجانه المتخصصة، مشيداً بدور كتاب الرأي والمثقفين في طرح الموضوعات التي تهم الوطن والمواطنين خصوصاً في المرحلة الراهنة التي تتطلب تكاتف الجهود وتقديم الرؤى المخلصة التي تسهم في مستقبل أفضل لبلادنا.

وأشار الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى أهمية الدور الذي يقوم به المجلس في صناعة القرار، مؤكداً حرص المجلس على التواصل مع المواطنين واستقبال العرائض والرسائل البريدية والرسائل الإلكترونية، حيث استقبل المجلس خلال دورته السادسة الحالية أكثر من ٨٠ ألف عريضة ورسالة الكترونية أحالها إلى اللجان المتخصصة لدراستها والاستفادة منها خلال دراستها للمواضيع التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

وأكد معاليه أن المجلس يتطلع إلى أن يكون لكتاب الرأي والمثقفين دور مهم في الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية عبر التواصل والشراكة بما يبرز مواقفنا الوطنية، لافتاً النظر إلى أن المجلس يستفيد من النقد البناء، الذي يفيد المجلس في تقويم عمله ومعرفة مكامن التقصير.

وقدم رئيس المجلس لمحة عن الشورى في الإسلام وأسلوب تطبيقها في المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن نظام الحكم في المملكة يقوم على أساس مبادئ العدل والشورى.

ولفت معاليه النظر إلى أن قرارات المجلس تحظى باهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - رعاه الله - ويؤخذ بمعظمها حسب ما يرى فيه ولي الأمر مصلحة للبلاد والعباد.

حضر الاستقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان وعدد من أعضاء المجلس.

في جلسة حوار برئاسة معالي المساعد الدكتور الصمعان

مجلس الشورى يبحث الشراكة مع المثقفين وكتاب الرأي

نظم مجلس الشورى جلسة حوار بعنوان: (الشراكة بين مجلس الشورى والمثقفين وكتاب الرأي)، وذلك ضمن استراتيجيته الإعلامية والاتصالية لتعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع، شارك فيها عدد من المثقفين وكتاب الرأي.

ورأس جلسة الحوار معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بحضور عدد من أعضاء المجلس.

وفي بداية الجلسة رحب معالي الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بضيوف المجلس من المثقفين وكتاب الرأي، وقدم لهم لمحة موجزة عن مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي ينهض به.

كما استعرض معاليه أبرز مرتكزات الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً، مؤكدا اهتمامها بتعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والاستماع إلى آرائهم عبر آليات حديثة، مبيناً أن المجلس ينظم هذه الجلسة من منطلق إدراكه لأهمية الدور الوطني والمسؤول الذي يضطلع به المثقفون وكتاب الرأي في المجتمع.

بعد ذلك فتح معالي مساعد رئيس المجلس جلسة الحوار التي ركزت على بحث سبل تعزيز التواصل مع المثقفين والكتاب بما يثري دراسات ومناقشات المجلس لمختلف الموضوعات المعروضة عليه ويعود بالنفع على الوطن والمواطن.

وقد استمع الأعضاء إلى آراء المثقفين والكتاب ومقترحاتهم حول تطوير آليات تواصل المجلس وأعضائه مع المواطنين لبيان حجم الجهد الذي يبذل في أروقة المجلس على مستوى لجانه المتخصصة وجلساته العامة من اجل الخروج بقرارات سديدة تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

كما أجاب الأعضاء على أسئلة الكتاب واستفساراتهم التي تركزت حول نظام المجلس ومهامه واليات عمله والأدوار التي يمارسها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

من جهة أخرى قام ضيوف المجلس بجولة في أروقة المجلس اطلعوا خلالها على أروقة المجلس وبعض قاعاته كما حضروا جانباً من جلسة المجلس العادية الخامسة والثلاثين.

بحث تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي

اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس مع معالي رئيس البرلمان بجمهورية جورجيا السيد ديفيد أوسوبا شفيلي خلال زيارته للمملكة مؤخرًا تلبية لدعوة من معالي رئيس مجلس الشورى.

وفي بداية الاجتماع رحب معالي رئيس مجلس الشورى برئيس البرلمان الجورجي والوفد المرافق له، وأشار إلى مستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية جورجيا في شتى المجالات، متمنياً أن تسهم هذه الزيارة في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين بشكل عام والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي بشكل خاص بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وقدم معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء موجزًا عن مسيرة مجلس الشورى ودورة في المجالين التنظيمي (التشريعي) والرقابي، وآلية عمله، وعضويته في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

من جانبه عبر رئيس البرلمان الجورجي عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية، منوهاً بحسن الاستقبال والحفاوة التي أحاطت بالوفد منذ وصوله إلى المملكة.

وأشار إلى أن هذه الزيارة تهدف إلى دعم العلاقات التي تربط بين البلدين الصديقين، وكذلك بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي وهي أول زيارة يقوم بها رئيس برلمان في جمهورية جورجيا للمملكة.

وأكد رئيس البرلمان الجورجي أهمية تطوير العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين بما يفتح آفاق جديدة للتعاون بين الجانبين.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات الرامية إلى تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية، ومجالات التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي، وتفعيل عمل لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان الجورجي.

حضر الاجتماع معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان وعضو المجلس نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجورجية

العضو المرافق الدكتور زهير الحارثي وعدد من أعضاء المجلس أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجورجية في مجلس الشورى.

كما حضرها من الجانب الجورجي أعضاء البرلمان الجورجي المرافقين وسفير جمهورية جورجيا لدى المملكة السيد جورج جانجفافا.

في ذات السياق ثمن معالي رئيس البرلمان في جمهورية جورجيا حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وبين جمهورية جورجيا.

ووصف لقاءه مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بأنه كان مشجعاً.

وقال في تصريح صحفي عقب اجتماعه مع معالي رئيس مجلس الشورى: لقد لمسنا من خادم الحرمين الشريفين حرصاً على تعزيز العلاقات الثنائية، وسعدنا بوصفه لنا دائماً في أكثر من موضع بأننا أصدقاء للمملكة العربية السعودية، أصدقاء للشعب، وأصدقاء لحكومة المملكة العربية السعودية".

ونوه باجتماعه مع رئيس مجلس الشورى مبينًا أنه لمس رغبة من معاليه بتعزيز العلاقات البرلمانية بين الجانبين.

وعبر رئيس البرلمان الجورجي عن سعادته بالمساعي لتأسيس شراكة استراتيجية بين المملكة وجورجيا، مشيداً بمكانة المملكة العربية السعودية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأكد معاليه اتفاق المملكة العربية السعودية وجورجيا في عدة مواقف، وتقارب وجهة نظر البلدين فيما يخص الوقوف ضد الإرهاب، والدعوة إلى التعايش السلمي، ورفض النزاعات الدينية وتعزيز الفهم المشترك.

وفي نهاية الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة، ثم حضر معالي رئيس البرلمان الجورجي والوفد المرافق له جانباً من الجلسة العادية السادسة والعشرين لمجلس الشورى.

رئيس مجلس الشورى يبحث مع السفير الروسي سبل دعم العلاقات البرلمانية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس سفير روسيا الاتحادية لدى المملكة أوليغ أوزيروف.

ونوه رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء بالعلاقات الثنائية بين المملكة وروسيا وما تشهده من تطور في مختلف المجالات، خاصة في المجال البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الروسي . مشيراً إلى أهمية الزيارات المتبادلة بين الجانبين بما يسهم في تطوير التعاون بينهما وينعكس إيجاباً على علاقات التعاون بين البلدين في المجالات كافة.

من جانبه أكد السفير الروسي على أهمية العلاقات الثنائية بين روسيا والمملكة العربية السعودية في المجالات كافة، منوهاً بحرص قيادتين البلدين على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

وأشاد السفير الروسي بالزيارة التي قام بها وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الروسية في مجلس الشورى إلى روسيا مؤخراً، وما حققته من نتائج من شأنها الإسهام في دعم وتطوير العلاقات الثنائية.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وروسيا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، وسبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الروسي.

ويستقبل سفير تونس

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس، سفير الجمهورية التونسية لدى المملكة لطفي بن قائد.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء على متانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تونس الشقيقة في مختلف المجالات، مشيراً إلى ما يربط مجلس الشورى ومجلس نواب الشعب التونسي من علاقات تنطلق من عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

من جانبه نقل السفير التونسي لمعالي رئيس مجلس الشورى تحيات رئيس مجلس نواب الشعب التونسي محمد الناصر فيما حمله معالي رئيس مجلس الشورى تحياته وتقديره لرئيس مجلس النواب ولأعضاء المجلس.

وسلم السفير التونسي لمعالي رئيس مجلس الشورى قائمة بأسماء أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية التونسية السعودية التي شكلها مجلس النواب مؤخراً مع مجلس الشورى، مشيدًا بالعلاقات الأخوية التي تربط الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية وبين قيادتي البلدين والشعبين الشقيقين.

وأكد وقوف تونس إلى جانب المملكة في محاربتها للإرهاب ودعمها لكل ما تقوم المملكة من جهود في مكافحته.

آل الشيخ يستقبل السفير الايطالي

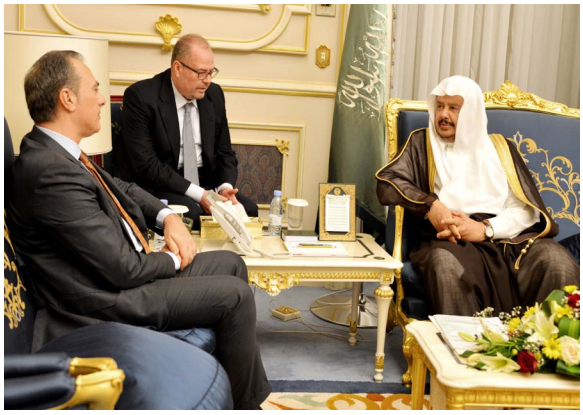

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير جمهورية إيطاليا المعين لدى المملكة لوكا فيراري.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفير الإيطالي متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ايطاليا، وجرى خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الإيطالي بغرفتيه الشيوخ والنواب، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

ويستقبل السفير الكوري

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير جمهورية كوريا لدى المملكة كون بيونج أوه.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفير الكوري متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا لاسيما على الصعيد البرلماني.

ونوه معاليه بالعلاقات المتميزة التي تربط البلدين الصديقين في شتى المجالات، مؤكداً حرص قيادتي البلدين على تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلس والجمعية بما يسهم في دعم وتنمية العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين الصديقين.

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير جمهورية بوروندي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير جمهورية بوروندي لدى المملكة عيسى تنامبوكا.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفير البوروندي متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية بوروندي في كافة المجالات.

من جانبه نقل السفير البوروندي لمعالي رئيس مجلس الشورى تحيات رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب في بوروندي فيما حمله معاليه تحياته وتقديره لرئيسي مجلسي الشيوخ والنواب ولأعضاء المجلسين، وتمنياته لجمهورية بوروندي حكومة وشعباً بالرخاء والاستقرار.

وتم خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات التي تصب في تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الشيوخ والنواب البوروندي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

الهيئة العامة لمجلس الشورى تحيل مقترح مشروع نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب على جدول أعمال المجلس

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات المقترحة من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، وعدة تقارير للأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الخامس للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وبحضور معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقريرين لمقترحين استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى هما تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح مشروع نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري.

كما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مرئيات وزارة المياه والكهرباء تجاه النصوص المناسبة لإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة المختصة بها، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية، وتعديل بعض مواد نظام المؤسسات الصحية الخاصة، وتعديل بعض مواد نظام مزاولة المهن الصحية.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

ومن الموضوعات التي وافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالتها على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ووزارة الثقافة في جمهورية البيرو، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتقني بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية طاجيكستان.

د. الصمعان يبحث تفعيل مذكرة التفاهم بين الشورى ومركز الحوار الوطني

التقى معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مكتبه بمقر المجلس بالرياض مدير عام إدارة الدراسات واستطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الدكتور عبد الله بن حسين الخليفة.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تفعيل مذكرة التفاهم التي وقعها - في وقت سابق- معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي أمين عام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن بن معمر.

كما تطرق اللقاء إلى أوجه التعاون بين الجانبين في مجال إعداد البحوث والدراسات، ودراسات استطلاع الرأي ذات العلاقة بأعمال المجلس ولجانه المتخصصة والخاصة، وبما يخدم تفعيل وتنفيذ الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي وضعها المجلس، والتي تهدف إلى مد جسور التعاون بين المجلس والجهات المختلفة ومنها المركز حيال الموضوعات والقضايا التي يدرسها وتهم المواطن، وإيجاد قنوات للتواصل مع شرائح المجتمع المختلفة على نحو يعمل على دعم ممارسة مجلس الشورى لدوريه الرقابي والتشريعي.

وأكد معالي مساعد رئيس المجلس خلال اللقاء أهمية هذا التعاون بما يساعد لجان المجلس على تقييم أداء الجهات الحكومية التي يقوم بدراسة تقاريرها، وإيجاد مصادر لتقييم أداء هذه الجهات إضافة إلى ما يرد من معلومات في تقارير الجهات الحكومية، لافتاً النظر إلى أن من شأن ذلك مساعدة المجلس في اتخاذ قرارات مبنية على دراسات ونتائج استطلاع رأي تم إجراءها بشكل موضوعي وعلمي.

وأعرب معاليه عن أمله في أن يسهم هذا التعاون في تعزيز الدور التشريعي والرقابي على أداء الأجهزة الحكومية الذي يمارسه المجلس بحكم اختصاصاته، وتفعيل ذلك وفق مخرجات استطلاع الرأي بشأن مدى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية المختلفة.

لجنة الصداقة البرلمانية تبحث مع سفير كوريا سبل تطوير العلاقات البرلمانية

عقد أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكورية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون بمقر مجلس الشورى في الرياض، اجتماعاً مع سفير جمهورية كوريا لدى المملكة كوون بيونغ أو.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية، وسبل تفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية لما لهما من دور في توثيق التعاون بين الجانبين والإسهام في فتح أفاق أوسع لعلاقات التعاون بين البلدين الصديقين.

كما تم خلال اللقاء استعراض الشراكة القائمة بين الشركات السعودية والكورية بما يعزز المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين.

ناصر بن داود يجتمع بالسفير الموريتاني

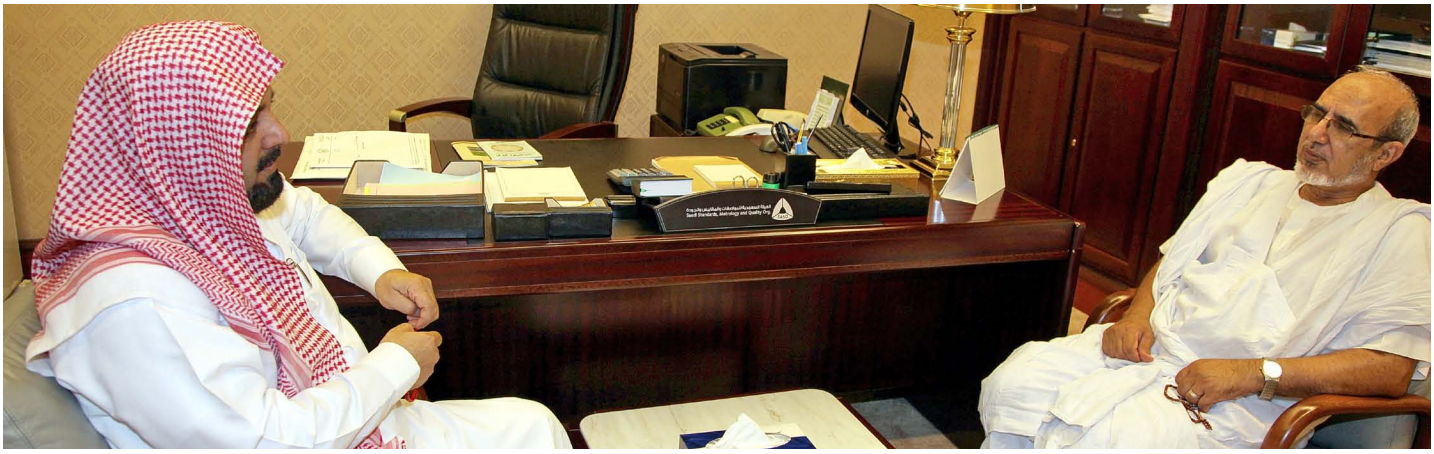

اجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الموريتانية بالمجلس الدكتور ناصر بن زيد بن داود في مكتبه بمقر المجلس في الرياض مع سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى المملكة محمد ولد محمود محمد الأمين ولد سيدي.

وتركز الحديث خلال اللقاء على استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وموريتانيا، وسبل تنمية وتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان) وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الموريتانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

مجلس الشورى يحقق المركز السابع في برنامج التعاملات الإلكترونية

حقق مجلس الشورى المركز السابع في القياس السادس الذي يجريه برنامج التعاملات الالكترونية «يسّر» كأحد الجهات المتميزة في التحول للتعاملات الالكترونية الحكومية من بين ١٦٢ جهة حكومية.

وأوضح معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان - في تصريح صحفي - أن المجلس حل ضمن الفئة المتميزة في تصنيف برنامج «يسّر» التي ضمت ١٢ جهة حكومية، لافتاً النظر إلى أن هذا المركز المتقدم الذي حققه المجلس يأتي بتوفيق من الله ثم بما تجده الإدارة العامة لتقنية المعلومات بالمجلس من دعم ومساندة من معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مشيراً إلى أن إطلاق برنامج للتعاملات الإلكترونية في المجلس باسم (شاور) أسهم في تطور الخدمات الإلكترونية في المجلس.

وأكد أن مجلس الشورى يسعى من خلال تبنى الحلول الإلكترونية إلى زيادة الوعي بأهمية الخدمات الإلكترونية في تسهيل الإجراءات وتبسيطها ورفع كفاءة العمل وجودته.

وأشار الدكتور يحيى الصمعان إلى أن الخبرات المتراكمة لدى المجلس أسهمت في تطوير مشروعاته الإلكترونية والتقنية بشكل أفضل وبما يؤهله للتنافس في الأعوام القادمة بمشيئة الله تعالى وتحقيق مراكز أكثر تقدماً.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الشورى حصل على العديد من الجوائز في مجال الحكومة الإلكترونية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وعلى مستوى الدول العربية وذلك يعود إلى النجاح الذي حققه المجلس على صعيد الحكومة الإلكترونية ويهدف برنامج (شاور) إلى إيجاد بيئة إلكترونية متكاملة داخل مجلس الشورى لخدمة أهداف المجلس، وتحقيق البيئة الموحدة لموظفي المجلس لإتمام الأعمال وتنفيذها إلكترونياً، والتأكد من سهولة الوصول والاستخدام الأمثل للمعلومات من خلال واجهة مستخدم متكاملة.

وكان برنامج التعاملات الإلكترونية (شاور) قد بدأ في مجلس الشورى بتشغيل نظام الاتصالات الإدارية ثم الشئون المالية إلى أن تم تعميم العمل على جميع الإدارات والأنظمة والبرامج داخل المجلس، ليشكل في النهاية نظاماً آلياً موحداً مثل بيئة إلكترونية ساعدت على إيجاد منظومة عملية متكاملة في مجلس الشورى وأسهمت في زيادة إنتاجية الموظفين وتحسين مستوى أدائهم.

جديد الدكتور الشبيلي

المملكة بأقلام المؤرخين.. وعناية الجاسر بالتراجم

استقبلت المكتبة العربية الإصدار الجديد للدكتور عبدالرحمن بن صالح الشبيلي عضو مجلس الشورى السابق، الذي ترجم فيه لعدد من المؤرخين العرب والأجانب، والرحالة الذين تناولوا حياة الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود، وظروف نشأة وتأسيس المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال استقراء شامل لمؤرخي مرحلة التأسيس، وجمع الإصدار أشهرهم، حيث أطلق الدكتور الشبيلي على كتابه العنوان التالي (تأسيس المملكة العربية السعودية بأقلام ٦٠ مؤرخاً)، ولا شك أن مرحلة تأسيس وتوحيد المملكة مثّلت منحنى تاريخيًا في مسيرة الجزيرة العربية، كما أعادت تشكيل وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ظهر الكتاب بحجم صغير من ثمان وثلاثين صفحة، وعلى الرغم من قيمته العلمية، وفائدته لطلاب التاريخ والمهتمين بتراجم مؤرخي المرحلة، إلا أن المتوقع أن يكون هذا الكتاب باكورة تراجم موسعة وكتاب شامل يناقش ما كتبه هؤلاء المؤرخين، لاسيما وأن الدكتور عبد الرحمن الشبيلي عرف بتحقيقاته التاريخية وتميزه في كتب التراجم والأعلام، وهو من أوائل الكتاب الذين عنوا واهتموا بتراجم رجالات القرن الهجري المنصرم، كما

عني بتوثيق ورصد مراحل التطور، التي عاشتها بلادنا لاسيما من خلال تتبعه لبدايات الأنشطة الإعلامية والفكرية في بلادنا، وذلك من خلال كتبه ومحاضراته ومشاركاته في المنتديات العلمية والنوادي الأدبية.

كما تلا هذا الإصدار كتاب أخر للدكتور الشبيلي تناول جهود علامة الجزيرة الشيخ حمد بن محمد الجاسر -رحمه الله- وهو عبارة عن محاضرة ألقاها الشبيلي ضمن فعاليات معرض الكتاب بجامعة الباحة، وقد حمل الكتيب العنوان التالي (عناية العلامة حمد الجاسر بالسير والتراجم) تناول فيه المؤلف لمحة عن حياة علامة الجزيرة واهتمامه بتراجم الأعيان وسيرهم.

أرخ لوحدة البلاد وناهض الفكر الصهيوني

من أعلام الشورى الدكتور عبدالله العثيمين - رحمه الله -

فقدت الأوساط الأدبية والثقافية ببالغ الحزن والأسى عضو مجلس الشورى الأسبق، الأمين العام لمؤسسة الملك فيصل الخيرية الدكتور عبدالله بن صالح العثيمين (١٩٣٦-٢٠١٦)، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الثلاثاء الموافق الثاني عشر من شهر رجب ١٤٣٧هـ، وفقدت المملكة برحيله أحد رجالات الثقافة والتاريخ، حيث عرف الفقيد بغزارة مؤلفاته التاريخية لاسيما وأنه أحد أشهر المؤرخين المعاصرين ممن اهتموا بتاريخ المنطقة العربية والتاريخ الإسلامي، بيد أن دراساته ومؤلفاته حيال التاريخ السعودي الحديث بمراحله الثلاث كانت وما تزال إحدى أهم ما تم تدوينه عن تاريخ الدولة السعودية حيث شكل الراحل مع الدكتور منير العجلاني – رحمهما الله - مرجعاً أساساً للدراسات التاريخية عن الدولة السعودية بمراحلها الثلاث، ففي حين برز الدكتور العجلاني في التنقيب عن الرسائل والمخطوطات والوثائق العثمانية في كل من اسطنبول والقاهرة وغيرها من الوثائق المحفوظة في متاحف باريس ولندن وبرلين، كان للدكتور العثيمين قدم السبق في توثيق كثير من الروايات الشفهية كما استطاع –رحمه الله- توفير المخطوطات الأثرية والنادرة ويوثق بها دراساته وأطروحاته حول ما يستجد له من الروايات، ويصحح من خلالها بعض أوهام المؤرخين الذين سبقوه، كما حرص من خلال تنقله خارج المملكة أثناء دراسة الماجستير و الدكتوراه أن يقف على بعض المخطوطات النادرة والوثائق الرسمية المحفوظة في دور الوثائق القومية في عدد من الدول، ليوثق بها ما كتبه عن تاريخ الجزيرة العربية الحديث، كما كتب العديد من المقالات الصحفية والتقارير التي ناهض فيها الفكر الصهيوني، والسياسات القمعية للكيان المحتل، وذلك من خلال مقالاته الصحفية التي كانت تحظى بمتابعة كبيرة من قبل الساسة والمفكرين العرب.

حياته:

ولد الدكتور عبدالله العثيمين في بلدة عنيزة أهم حواضر منطقة القصيم، وذلك عام ١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٦م، وتخرج من قسم التاريخ بجامعة الملك سعود بالرياض، وحصل على الدكتوراه من جامعة أدنبرا عام ١٩٧٢م، عمل بعدها عضوًا في هيئة التدريس في قسم التاريخ بجامعة الملك سعود، كما تقلد منصب الأمين العام لجائزة الملك فيصل العالمية منذ عام ١٤٠٧هـ، كما اختير عضوًا في هيئة تحرير مجلة الدارة، ورسالة، وحوليات كلية الآداب بجامعة الكويت.

مؤلفاته

أما مؤلفاته فهي أكثر من أن تحصى، ولعل من أهمها كتابه عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وسلسلة «تاريخ المملكة العربية السعودية»، و«نشأة إمارة آل رشيد»، وكتاب «العلاقة بين الدولة السعودية الأولى والكويت» و «معارك الملك عبدالعزيز المشهورة لتوحيد المملكة»، كما أن له العديد من البحوث والتعليقات في تاريخ المملكة التي أصدرها جمعها في كتاب مستقل، وكذلك عدد من المحاضرات والتعليقات التي دوّنها عن تاريخ المملكة وجعلها أيضاً في كتاب مستقل، هذا إلى جانب تحقيقاته وترجماته للعديد من الدراسات والمراجع عن الإنجليزية.

وللراحل عدد من القصائد الشعرية التي جمعها في دواوينه الشعرية مثل ديوان «عودة الغائب» الذي صدر عام ١٤٠١هـ وديوان «بوح الشباب» صدر عام ١٤١٥هـ ، وديوناً أخر عنون له بـ « لا تسلني» صدر عام ١٤١٥هـ.

يجدر بالذكر أنه في عام ١٤١٨هـ تم اختيار الدكتور عبدالله العثيمين عضواً في مجلس الشورى في دورته الثانية حيث أمضى –رحمه الله– مدة عضويته كاملةً في ثلاث دورات دامت (١٢) عامًا، شارك خلالها في العديد من لجان المجلس ولجان الصداقة البرلمانية، كما أسهم بما لديه من جهود علمية وخبرات عملية في صدور العديد من القرارات البنّاءة لمجلس الشورى.

العثيمين في عيون زملائه

قال عنه عضو مجلس الشورى الأسبق الدكتور عبد الرحمن الشبيلي «: احتفى به مجتمعه تكريمًا واحترامًا، وظلّ استحقاقًا يتجدّد، فهو في الشعر ناصية، وفي التاريخ ثبتٌ وموضوعيّة، وفي التحقيق العلمي أستاذ، وفي الوطنيّة إباء ورمز، وفي معيار البساطة مقياس لا يتغيّر، وهو المرجع المعتمد والثقة في التاريخ المعاصر للجزيرة وفي سيرة الموحّد (الملك عبد العزيز)، نهل من ثلاثيّة أصيلة؛ مدرسة ابن صالح في بلدته، وفقه شقيقه الشيخ محمد بن عثيمين، وتخصص أستاذه الدكتور عبد العزيز الخويطر، وتنفّس عبر رئات وطنية ثَلَاث: من العروبة بمفهومها القومي الذي لا يتجزّأ، ومن فلسطين بإصرار العودة الكاملة للأرض المغتصبة، ومن مسقط رأسه عنيزة بعاطفته وخلجات نفسه، وثار في إبداعه الشعري على ثلاثية الجهل والتخلّف والانهزام، وتدثّر بثلاثة لُحُف: البساطة والموقف والإباء، وله من رصيد التأليف ثلاثون ديوانًا وكتابًا، حظي تاريخ وطنه وحياة فارس التوحيد (الملك المؤسس) بالنصيب الأوفى منها، لكنه منذ صغره، وبعد اغتصاب فلسطين وثورة الجزائر، القضيّتين اللتين وعاهما بوجدانه، كان يروح ويغدو وفي حلقه غُصّة يتجرّعها قهرًا وألمًا من وضع محيطه العربي.

التزم في عدد من كتاباته بتوضيح ما نُسب للوهابية من مفاهيم مغلوطة (وكان الموضوع عنوان رسالته للدكتوراه ١٩٧٢)، وألّف وترجم في تاريخ الدولة السعودية، وأؤتمن على تدوين سيرة الملك المؤسّس، وعلى رصد قصة توحيد هذا الكيان، وعمل على تفنيد بعض أخطاء المؤرخين والمستشرقين بشأن تأسيسه، وقد غلبت تاريخيّتُه شاعريّتَه، حتى صار المجتمع ينظر إليه مؤرّخًا أكثر منه أديبًا وشاعرًا، مع أن الشعر عنده هو الأساس منذ أن ترجم له كتاب «شعراء نجد المعاصرون» لعبد الله بن إدريس قبل ستة وخمسين عامًا. من يتجوّل في دواوينه العشرة، وفي كتبه الثلاثين، يجد أن القضية العربية قاسم مشترك استحوذ على همّه الأكبر منذ الصغر وحتى اليوم، وأن أسَفَه على واقع الأمة المعاصر يشكّل غمّه وقلقه، وأن تطلّعه للإصلاح الاجتماعي في الوطن العربي كان الشاغل الأبلغ لخاطره، في شعر وجداني أصيل وكتابات لا تنقصها الفصاحة والصراحة، عبّر فيها عن خلجات النفوس المكلومة بالواقع العربي الأليم، أظلّه الله في ظلّه.

أما تلميذه عضو مجلس الشورى الحالي الدكتور عبدالله العسكر فيقول عنه: «عرفته وهو حديث العهد بالتدريس. فقد درسنا عليه مقرر: تاريخ المملكة في الفصل الأول من عام ١٣٩٢هـ، حيث كان رحمه الله أستاذًا بارعًا، متحدثًا لبقًا تملؤه الحماسة لعمله، عرفناه مثقفاً ثقافة واسعة... وما أثارنا نحن الطلاب أنه يتحدث بلغة عربية فصيحة، خلاف كل الأساتذة في كلية التربية التي أسستها اليونسكو وجلبت لها أساتذة من عرب أوروبا وأميركا، وكانوا لا يتحدثون إلاّ بلهجات بلدانهم العربية. ولم أسمعه في الفصل يتحدث باللهجة العامية، إلاّ في أروقة الكلية أو في الرحلات. ويظهر أن القدر قد كتب لي أن أحظى بمحبته ومن ثَمَّ صداقته... وكانت دروسه عن الدعوة السلفية جديدة علينا تمامًا، لا من حيث المعلومات ولا من حيث المنهج. ومنهجه جديد لا نعرفه. وكثيرًا ما يؤكد لنا أن طالب التاريخ والباحث فيه عليه بالحياد والموضوعية لأنهما عماد جودة البحث بدرجة كبيرة. وعلمنا رؤيته للتاريخ بالالتزام الصارم بالمنهجية العلمية التاريخية. لكن عندما كبرنا عرفنا أنه المنهج الغربي في درس التاريخ. وهو منهج استخدمه في رسالته للدكتوراه عن: الشيخ محمد بن عبدالوهاب، حياته وفكره.

وقال عنه عضو مجلس الشورى الأسبق الدكتور عبد الواحد الحميد: لقد أتاح لي القدر أن أتعرف على الدكتور العثيمين من خلال العديد من اللجان وفرق العمل، ومن خلال زمالته في مجلس الشورى، وكنت قبل ذلك لا أعرف عن العثيمين سوى أنه أحد المؤرخين المعروفين في بلادنا، ولكن بعد أن زاملته في المجلس وفي بعض اللجان وفي الرحلات التي قمنا بها إلى بعض البلدان في إطار عضويتنا في المجلس تعرفت عليه عن قرب، واكتشفت أن شهرته كمؤرخ ربما غطت على جوانب كثيرة في شخصيته لا تقل أهمية، فهو بالإضافة إلى البعد الإنساني المحبب في شخصيته، وما يتمتع به من روح النكتة وعذوبة الحديث ولطف المعشر والتواضع الجم، مثقفٌ شمولي متابع لقضايا الفكر والسياسة والأدب، ويحمل رؤية خاصة تجاه المتغيرات على الساحة المحلية والعربية والدولية.

ورثاه عضو الشورى الأسبق الدكتور عائض الردادي قائلًا: إن الدكتور عبدالله العثيمين – رحمه الله – عاش حياة زاخرة بالعطاء ما بين مولده إلى رحيله (١٣٥٥ – ١٤٣٧هـ)، تنوعت بين التدريس والبحوث، والترجمة والإبداع، وقد ترك آثاراً في ذلك ستبقى عمرًا ثانيًا، ومنهلًا تنهل منه الأجيال في مجال التاريخ والأدب، عرفته عضوًا في مجلس الشورى من خيرة الأعضاء في الرأي والمشورة، يسند ذلك بالإحساس الوطني والإخلاص في الأمانة، وهو مضرب المثل في التواضع، وحُسن الخُلق والبُعد عن الزهو والخيلاء. لقد خلا مقعده في المجالس الثقافية التي كان يعمرها بمحاضراته ومشاركاته، وخلا مكانه في القاعات الجامعية، وخلا منبر جائزة الملك فيصل العالمية من إعلانه للفائزين، وفقد الشعر شاعرًا، وفقدت المقالة كاتبًا، وخسر العرب والعروبة ناصحًا أمينًا يعتلج قلبه بآلامهم، وينبض إبداعه بإحساس العروبة، الذي لم يتخلَ عنه في كل أطوار حياته. وخسرت الثقافة بشكلٍ عام والتاريخ الوطني بشكلٍ خاص مؤرِّخًا وطنيًا، وهوى علم من أعلام الثقافة والوطن؛ لا نملك إلا الدعاء له بالرحمة، وأن يكون منزله جنان الفردوس.

برلمان كوسوفو يشكل لجنة صداقة برلمانية مع مجلس الشورى

شكل برلمان جمهورية كوسوفو، لجنة صداقة برلمانية مع مجلس الشورى في المملكة، تتكون من عدد من أعضائه برئاسة عضو البرلمان بالي موهرماج، بهدف تعزيز العلاقات بين المجلسين في البلدين وبما يعزز التعاون المشترك بين البلدين في المجالات كافة.

وأكد معالي رئيس برلمان جمهورية كوسوفو قادري فيسيلي في رسالة لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ متضمنة أسماء لجنة الصداقة، أن تشكيل برلمان جمهورية كوسوفو لهذه اللجنة سيسهم في تعزيز العمل والتعاون الثنائي بين البلدين في شتى المجالات لا سيما العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وبرلمان جمهورية كوسوفو.

يذكر أن مجلس الشورى يرتبط بلجان صداقة مع أكثر من ١٤١ برلماناً في مختلف دول العالم ، وتهدف لجان الصداقة إلى توثيق روابط التعاون البرلماني بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات بما يدعم علاقات التعاون بين المملكة وتلك الدول ويسهم كذلك في تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون في المحافل البرلمانية الدولية.

رئيس مجلس الشيوخ الكندي يبحث مع سفير المملكة سبل تعزيز العلاقات الثنائية

استقبل رئيس مجلس الشيوخ الكندي جورج فيوري سفير خادم الحرمين الشريفين لدى كندا الأستاذ نايف بن بندر السديري، وذلك في مقرالبرلمان الكندي ،وبحث معه علاقات التعاون الثنائية بين المملكة العربية السعودية ودولة كندا وسبل تعزيزها.

مجلس النواب المصري يمنح الحكومة الثقة

وافق مجلس النواب المصري على منح الثقة للحكومة المصرية التي يرأسها المهندس شريف إسماعيل، بأغلبية ٤٣٣ عضوًا.

وقال رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبد العال في كلمته عقب التصويت، إن منح الثقة لحكومة المهندس شريف إسماعيل يعني تأييد المجلس لها ولما جاء في برنامجها من سياسات ومحاور.

رؤساء البرلمانات العربية يشددون على أهمية مساندة الحكومات في مواجهة الأزمات الراهنة

أجمع رؤساء البرلمانات العربية على ضرورة تضافر جهود البرلمانات ومساندة الحكومات في مواجهة الأزمات الراهنة التي باتت تهدد الأمن العربي وكيان دول المنطقة وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب. واكدوا في كلمات في افتتاح أعمال المؤتمر الـ ٢٣ للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة مؤخرًا أن بقاء الملف الفلسطيني بلا حل عادل كان حجة للإرهابي الجاهل أن يضيع بوصلتنا ويستخدمها أداة للتجنيد والتعبئة المنحرفة وأرضية انطلقت منها كافة دعوات الاستسلام بحجة أن لا فائدة من النضال القومي والعمل العربي المشترك».

وأكد رئيس مجلس النواب اللبناني الرئيس الحالي للاتحاد للبرلماني العربي نبيه برى، دعم بلاده لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله– وشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب لتوحيد الأمة العربية ونبذ الإرهاب والتطرف. وحذّر برى من التداعيات الخطيرة لتفشي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، داعيًا لتشكيل غرفة عمليات أممية في إطار مجلس الأمن الدولي لتكثيف الجهود في مواجهة الإرهاب عسكريًا وتجفيف منابعه وملاحقة مرتكبيه.

وقال رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبد العال: إن خطورة التحديات التي تواجه المنطقة العربية وعلى رأسها الإرهاب، تستدعى الاصطفاف العربي، واصفًا إياه بأنه سرطان مدمر يهدد حاضر الدول العربية ومستقبلها . وشدد رئيس البرلمان المصري، في كلمته على ضرورة تفعيل الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب والبروتوكولات ذات الصِلة لتجفيف منابعه ومصادر تمويله وتتبع مرتكبي الجرائم الإرهابية ومعاقبتهم بشكل رادع.

ودعا رئيس مجلس الأمة الكويتي، الرئيس السابق للمؤتمر البرلماني العربي

الأستاذ مرزوق علي الغانم، إلى تحرك برلماني دولي يغطي خارطة الدول المنضوية تحت مؤسسة الاتحاد البرلماني الدولي لتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية العربية تجاه القضايا العربية المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي على ضرورة تضافر جهود البرلمانات العربية لمساندة الحكومات في مواجهة الأزمات الراهنة التي باتت تهدد الأمن القومي العربي وكيان دول المنطقة وفي صدارتها ظاهرة الإرهاب. وشدد العربي في كلمته على أهمية الدور البرلماني العربي تجاه خطط الإصلاح والتنمية في دول المنطقة وتحقيق تطلعات شعوبها. وأعرب رئيس مجلس النواب الأردني السابق عبد الهادي المجالي من جهته، عن أمله في الدفع قدما بدور الاتحاد البرلماني العربي لتقريب وجهات النظر بين الشعوب والحكومات، داعيًا مؤسسة القمة العربية لمنح الاتحاد دورًا قويًا ليكون الذراع الحيوي الفاعل لها مع الاخذ بتوصياته وقراراته.

البرلمان العربي: حزب الله إرهابي

أدان البرلمان العربي في ختام أعمال جلسته الرابعة التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة مؤخرًا، التدخل الخارجي الإيراني المباشر وغير المباشر من حزب الله اللبناني في شؤون الدول العربية. وأكد البرلمان العربي في قراراته الختامية رفضه لأي تدخل أجنبي من أي جهة في أي من الدول العربية بما يهدد سلامة الأمن القومي العربي، معتبراً "حزب الله" جماعة إرهابية.

وقال رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان في تصريح له: إن حزب الله هو حزب إرهابي، مضيفاً أن الجامعة العربية أقرّت ذلك وكثير من المواثيق الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي نظراً لتدخلاته في شؤون العديد من دول المنطقة. وأضاف الجروان: إننا نأمل أن يوجه حزب الله سلاحه ضد إسرائيل بالأساس وأن يكون هناك تنسيقاً في حماية الأمن القومي العربي، لافتاً النظر إلى أن أعضاء البرلمان العربي ارتأوا من خلال بعض المعطيات القانونية التي استعرضها أعضاء البرلمان خلال جلسته الرابعة، اعتبار حزب الله جماعة إرهابية.

النواب الفلسطيني يطالب بإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في سجون إسرائيل

طالب المجلس الوطني الفلسطيني، بتكثيف الجهود الوطنية والدولية لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، بمن فيهم النواب، وإيلاء قضيتهم المزيد من الاهتمام وطرحها أمام محكمة الجنايات الدولية.

وأشاد المجلس الوطني، في بيان صحفي ، بالدور المهم للأسرى الذين يضحون بحريتهم من أجل حرية شعبهم ووطنهم. ودعا مؤسسات حقوق الإنسان الدولية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه ما تمارسه إسرائيل من انتهاكات جسيمة بحق الأسرى والمعتقلين، وما تقره من قوانين وتشريعات عنصرية تسمح بممارسة أنواع التعذيب والتنكيل المحرمة دوليًا. ودان المجلس الوطني سياسة الاعتقال الإداري المحرم دوليًا، وطالب بوقف الاعتداءات والاقتحامات لغرف وأقسام الأسرى، والكف عن سياسة الإهمال الطبي للأسرى المرضى، مشددًا على متابعة قضية الأسرى في جميع المحافل والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية .

البرلمان الأوروبي يقر خطة لتمويل مركز لمكافحة الإرهاب

وافق البرلمان الأوروبي على خطة لتمويل أول مركز أوروبي لمكافحة الإرهاب بمبلغ مليوني يورو، ستديره الشرطة الاتحادية الأوروبية (يوروبول).

وقال البرلمان الأوروبي: إن الإسراع في إرساء المركز وتمكينه من ممارسة مهمته يأتي للرد على التهديدات والمخاطر الإرهابية، ووفق قرار اتخذ بداية العام الجاري، وسيصبح المركز الهيئة الرئيسة الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

كما قرر البرلمان الأوروبي أيضًا، الإفراج عن الشريحة الأولى من ١٠٠ مليون يورو وضمن حزمة من ٧٠٠ مليون يورو لمساعدة الدول الأعضاء على إدارة ظاهرة تدفق اللاجئين إليها وتمكينهم من الرعاية الصحية والخدمات الأساسية.

البرلمان الدنماركي يوافق على محاربة داعش

وافق البرلمان الدنماركي، بأغلبية ساحقة، على إرسال ٤٠٠ جندي وثماني طائرات حربية للمشاركة في العمليات العسكرية ضد التنظيم الإرهابي «داعش» في سوريا والعراق.

وهذه الخطة التي أعلن عنها رئيس الوزراء، لارس لوكي راسموسن، الشهر الفائت، أيدها ٩٠ نائباً وعارضها ١٩ نائباً هم أعضاء ثلاثة أحزاب يسارية صغيرة.

وقال راسموسن، في بيان: إن تنظيم داعش الإرهابي والهمجي والعديم الرحمة يجب أن يواجه رداً قوياً من جميع الدول.

وبموجب مقترح القانون الذي أقره البرلمان، سترسل الحكومة الدنماركية اعتباراً من منتصف العام الجاري ٤٠٠ عسكري، بينهم ٦٠ عنصراً من القوات الخاصة ، وسبع مقاتلات "إف-١٦" وطائرة نقل من طراز "سي-١٣٠ جي».

أحد إرهابيي هجمات بروكسل عمل في البرلمان الأوروبي

قال البرلمان الأوروبي في بروكسل: إن أحد مرتكبي الهجمات الإرهابية الأخيرة في بروكسل عمل قبل سبع وست سنوات، لمدة شهر واحد لحساب شركة التنظيف التي تم التعاقد معها من قبل البرلمان الأوروبي في ذلك الوقت.

وقال متحدث رسمي باسم البرلمان الأوروبي إن الشخص المعني من منفذي هجمات بروكسل عمل كعامل تنظيف وهو كان طالبًا في ذلك الوقت لمدة شهر واحد في عام ٢٠٠٩ وشهر واحد في عام ٢٠١٠. وهذه هي الحالات الوحيدة التي عمل فيها داخل البرلمان. وأشار المتحدث باسم البرلمان إلى أنه كما يقتضيه العقد، قدمت شركة التنظيف المعنية للبرلمان الاوروبي شهادة بأن المعني لا سوابق جنائية له.

مجلس النواب البرازيلي يصوت لصالح اتهام روسيف بالتقصير

صوت مجلس النواب البرازيلي بأغلبية الثلثين لصالح اتهام الرئيسة ديلما روسيف بالتقصير، وذلك بعد موافقة ٣٤٢ عضوًا من مجموع ٥١٣ هم إجمالي عدد أعضاء مجلس النواب لصالح الاتهام بالتقصير.

واستغرقت عملية التصويت أكثر من خمس ساعات بعد أن عبر كل عضو عن سبب تصويته في بيان مقتضب. وتواجه الرئيسة روسيف ضغوطا للاستقالة منذ أشهر، حيث تتهم بإخفاء حجم العجز في الميزانية خلال حملة إعادة انتخابها في نهاية عام ٢٠١٤.

البرلمان الأوروبي يقر سجلاً لبيانات ومعطيات ركاب الطائرات داخل أوروبا

اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا يجيز إرساء سجل أوروبي لبيانات ومعطيات ركاب الطائرات داخل الفضاء الأمني الأوروبي .

وصوت النواب الأوروبيون على قرار يؤيد هذه الخطوة بموافقة ٤٦١ نائبًا ومعارضة ١٧٩ وامتناع ٩ نواب عن التصويت.

وعدت المفوضية الأوروبية في بروكسل في بيان صحفي القرار إنجاز ضمن التصدي للتهديدات والمخاطر الإرهابية. ويتضمن سجل الركاب معلومات يتم جمعها من قبل مؤسسات الطيران تتعلق بهوية الركاب ومعلومات عن وثائق السفر وبطاقات الائتمان الخاصة بهم وطبيعة الرحلات التي يقومون بها.

جدلية الديمقراطية والرأي العام

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

بداية لابد أن أقول: إن الديمقراطية وسيلة وليست غاية، بينما الوصول إلى رأي عام حقيقي غاية تسعى لها الدول الحديثة بأساليب عديدة. هل هذا فرق مقنع؟، الجواب بالنفي.

طالما الدول الديمقراطية تسعى ما وسعها السعي للوصول إلى رأي عام، الذي هو تعبير عن إرادة الناس. لماذا إذن لا تتخذ استطلاعات الرأي العام و الدقيق والواسع، والذي يمكن أن ينقلنا مباشرة وتلقائيًا إلى التعبير المباشر عن إرادة الجماهير، بدلًا من صناديق الاقتراع. أليست الديمقراطية تسعى لمعرفة إرادة الجماهير؟.

لا زال كثير من أهل الفكر السياسي يقرون بالاختلاف بين التطبيق الديمقراطي وإرادة الجماهير. لا يجادل أحد حول حقيقة أن الديمقراطية لا تُعبّر عن الوصول إلى كل الناس المالكين لأهلية التعبير والاختيار. وأهل الفكر السياسي يقولون ان إرادة واختيار البعض يعبر عن رأي الجماهير، لكن المشكلة أن رأي الأقلية واختيارها قد يكون اختيار مصلحة لا اختيارًا شخصيًا.

من الناحية التاريخية البحتة فإن الرأي العام أقدم من الديمقراطية.

وهو ألصق بالطبقات الشعبية، بينما الديمقراطية ألصق بالطبقات العليا من الشعب.

وإذا كانت الديمقراطية تؤمن بأهمية الرأي العام. وإذا كانت أساليب الديمقراطية المتعددة قد تكون غير شاملة لمعرفة الرأي العام، فلما لا نبحث عن وسيلة للوصول الى رأي عام شامل وواسع.

انشغل المفكرون في البحث ولكنهم لم يأتوا ببديل منطقي عن الديمقراطية، حتى إنهم قالوا: إن استطلاعات الرأي العام اكثر اختراقًا للمصداقية من أساليب الديمقراطية الحديثة.

ونحن نرى بأن أعيننا كيف تدلس حملات الرأي العام، وتأتي بنتائج غير صحيحة. ما الحل إذن في هذه الجدلية التي أكاد أقول أنها جدلية أثينية بامتياز. في زعمي لا بديل فلسفي وعملي عن الديمقراطية وأدواتها المشروعة للوصول إلى الرأي العام والاختيار الصحيح، وعلينا في الوقت نفسه تطوير أساليب وآليات الديمقراطية من أجل الوصول إلى الرأي العام الواسع.

إن سرعة تأثير الرأي العام محليًا واقليميًا ودوليًا يزعج الديمقراطيات الحديثة. وقد جاءت المواقع الرقمية الاجتماعية social digital websites تنقل الرأي العام بل وتصنع الرأي العام أكثر وأصدق من صناديق الاقتراع ، وتكلفتها أقل، وزمانها أقصر.

لا أستبعد أن الثورة المعلوماتية سوف تختصر الوصول للرأي العام ومعرفة اختياراته بطريقة تقنية آمنة، مقارنة بآليات الديمقراطية القديمة. ولا أستبعد أن تصل الحكومات إلى نظام سياسي لا علاقة له بالديمقراطية المعروفة. سيختصر رأي الجماهير الواسع الطريق إلى ديمقراطية أنظف وأوسع وأصدق.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

إفشاء أسرار العمل خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء**
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa